

مكتبة الامم
للبحر العلمى

الخصخصة

الجلد الاول



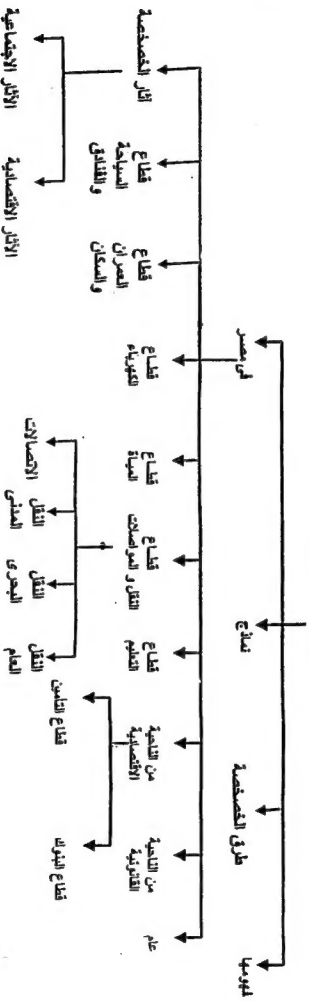
الخصخصة

المجلد الأول

إعداد

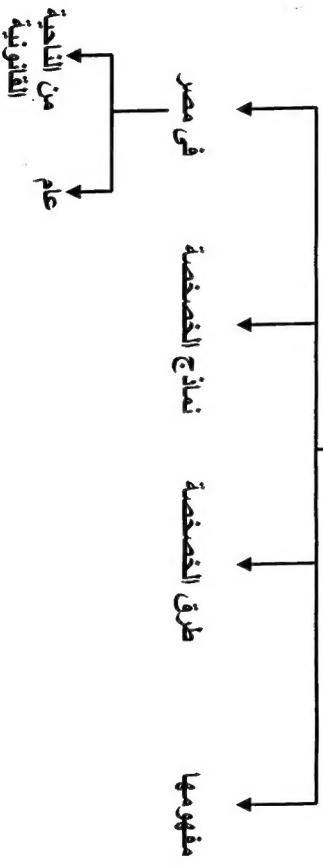
مكتبة  للبحث العلمي

الخصخصة



الخصخصة

المجلد الأول



قائمة المصادر

أولاً: الجرائد

الاهرام - الوفد - العالم اليوم.

ثانياً : المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى

ثالثاً : الكتب

- | | | | | |
|------|-----|---|--------------------------------|---|
| ١٩٩٦ | - | احمد ماهر | كتاب دليل المدير فى
الخصخصة | ١ |
| ١٩٩٦ | ٩ | مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية | ملف الاهرام الاستراتيجى | ٢ |
| ١٩٩٨ | ١٢٦ | الاهرام | كتاب الاهرام الاقتصادى | ٣ |
| ١٩٩٨ | ١٣ | طه محمد عبد المطلب | قضايا برلمانية | ٤ |
| ١٩٩٨ | ١٣ | احمد خليل الضيع | ملف الاهرام الاستراتيجى | ٥ |

مفهومها

الخصخصة

مفهومها

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال	١
١	١٩٩٦		(كتاب) دليل للفير في الخصخصة	أحمد ماهر	الخصخصة . ماهي ؟ ولماذا ؟	١
٧	١٩٩٦/٤/١٥	٣٩٩٤٢	الاهرام	على لطفي	توضيح الرؤية للمواطنين عن الخصخصة	٢
٩	١٩٩٨/٧/٢٥	٧١٧٩	الشرق الاوسط	عوض امين عيسى	تخصيص التعويض بين النظرية والتطبيق	٣

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

- ماهية الخصخصة .

- دوافع وأسباب الخصخصة .

- للخصخصة هي جزء من إصلاح متكامل .

- التجربة البريطانية (تول تجرية في الخصخصة) .

الخصخصة ماهي ؟

تعيدت المفاهيم التي تحاول أن تحدد معنى الخصخصة . وتطور هذه المفاهيم حول ثلاثة اتجاهات ، هي فيما يلي : (١)

أولاً : الخصخصة تعني توسيع الملكية الخاصة ، ومنح القطاع الخاص دور متزايد لدخل الإقتصاد . ومفهوم توسيع الملكية الخاصة أصبح مفهوماً متبعاً بواسطة العديد من الدول ، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بتصفية القطاع العام (كلياً أو جزئياً) ، أو عن طريق عقود الإيجار ، ومنح الإمتيازات . ويشير توسيع الملكية الخاصة إلى عدم الخروج المفاجئ والمباشر للقطاع العام من النشاط الإقتصادي ، وإنما يشير إلى إنخفاض نصيب الدولة نسبياً وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص .

ثانياً : الخصخصة تعني الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام ، والتي تعني أيضاً أنه بتحول هذه الوحدات إلى القطاع الخاص ستحقق إنتاجية وريحية أعلى . وكانت بريطانيا وأستراليا من الدول الرائدة التي طبقت هذا المفهوم ، رغبة منها في إبتساح الإقتصاد القومي من عثرته ، وذلك بالتخلص من أنشطة الدولة الخاسرة ، وردها إلى القطاع الخاص ، أو تشجيعه للخوض فيها .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ثالثاً : الخصخصة تعني الرغبة في التخلص من الإقتصاد الاشتراكي ،
 باعتبارها فلسفة إقتصادية وإجتماعية بدأت تنقل من العالم. وذلك في
 نظير التحول نحو إقتصاد السوق ، ومواكبة النظام العالمي الجديد ، أي
 أنها رغبة في التحرر الإقتصادي . ودول أوروبا الشرقية هي الدول التي
 اتبعت هذا المفهوم وطبقته ، لأنه المفهوم الذي يناسب ظروفها . بل أن
 الدول التي مازالت تمسك بالنموذج الإشتراكي مثل الصين وكوبا بدأت
 بالفعل ، وبصورة بطيئة وغير مطلنة تتبني هذا المفهوم . . .

ويجب علي أي دولة أن تحدد المفهوم الذي ستتبعه ، حتي يمكن أن تكون
 الخطوات التنفيذية التي ستقوم بها علي هدي هذا المفهوم . بمعنى أن تكون
 الخطوات التنفيذية مؤدية إلي تنفيذ المفهوم (أو الهدف) من الخصخصة ، وليس
 مفهوماً أو هدفاً آخر ، حيث إن برنامج الإصلاح الإقتصادي السليم هو الذي يكون
 مفهوم الخصخصة فيه واضحاً ، وتكون خطوات التنفيذ مناسبة لهذا المفهوم.

والمفهوم الأول ربما يعتبر هو المفهوم المصري في الخصخصة ، حيث أن
 هناك ميل لدي المسؤولين إلي تبنيه ، وأن توسيع الملكية الخاصة أمر مفضل . ويتم
 ذلك بحدود جريء ، وتدرجي ، وغير مباشر للدولة من بعض الأنشطة . وأنه لا مانع
 أثناء تطبيق مفهوم توسيع الملكية الخاصة من الأخذ بالمفهومين الآخرين ، ولكن
 بدرجات أدني في الإهتمام .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

الخصخصة لهاذا ؟

أصبح الناس يجمعون مشاكل المجتمع ، الإقتصادية وغير الإقتصادية ، إلى تدهور القطاع العام ، ونشله فى تناول هذه المشاكل . الأمر الذى دفع الكثير إلى الإهتمام بموضوع الخصخصة باعتباره وسيلة ناجحة فى التخلص من مشاكل المجتمع . فهل تمثل المشاكل الإقتصادية وحدها الدافع إلى الإتجاه للخصخصة ؟ الإجابة ببساطة لا ... فهناك دوافع وأسباب أخرى لا يمكن إغفالها فى هذا المجال ويجب العرض لها . وفيما يلي شرح لأهم أسباب ودوافع الخصخصة .

أولاً : الدافع الإقتصادي :

تشير الأدلة بشكل متزايد على أن الأنظمة الإقتصادية الحرة ، التى تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة ، وترفع فعالية ومعدلات الأداء ، وتزيد من الجودة ، وتضمن تقديم سلع وخدمات بأسماء مقبولة .

وتزداد أهمية هذه الحقيقة عندما نعترف أننا متجهين نحو "عالم واحد" ، تنكسر فيه القيود ، وتلغى فيه الحدود . ولا يمكن أن تظهر فيه إلا الخدمة أو السلعة الأفضل فى الجودة والسعر . والوحدة الأوروبية مثال لهذا القول ، ولا يمكن للسلع والخدمات المصرية ، أو غير المصرية ، أن تتحتم السوق الأوروبية أو السوق العالمية ما لم تكن ذات شروط جودة عالية ، وذات أسعار تنافسية جيدة .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ثانياً : الدافع المالي :

تتمني كثير من الدول من الأعباء الملقاة علي عاتق الميزانية العامة، وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان . ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلس الدولة من الأنشطة العامة ، وجعل القطاع الخاص يقوم بها ، وربما يُحمل تكلفتها علي متلقيها أو مستهلكيها . ولذلك فإن برامج الخصخصة تهدف إلي تخفيف الإنفاق العلم من علي الدولة ، وأيضاً التخلص من التدفق الخارج في صورة قروض لإنقاذ الإعصار المالي للشركات العامة الفاشلة .

وتمثل جهود الخصخصة ، ليس فقط تخفيف للإنفاق العام ، بل وأيضاً زيادة التدفق النقدي الداخل إلي خزانة الدولة . ويتم هذا من خلال بيع بعض شركات القطاع العام إلي القطاع الخاص .

ثالثاً : الدافع السياسي والقانوني :

تؤدي الخصخصة ، في ظل أسواق مفتوحة ، إلي القضاء علي الشعارات السياسية الزنانة ، والتي يعميل البيروقراطيون والإشتراكيون إلي إستخدامها باعتبارها ستخدم الطبقات الكاسحة ، ولكن ثبت فشلها .

كما يتميز القطاع الخاص من انقطاع العام بأنه أقدر علي إبعاد السياسيين من إستخدام مراكزهم لتحسين صورتهم . ففي ظل القطاع العام يعميل السياسيين إلي إستغلال إمكانيات هذا القطاع في إبراز إنجازات شخصية ، وفي تحقيق مكاسب من وراء ذلك .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	
صدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ويتحرر القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية وذلك في ظل الخصخصة. وبذلك يضمن هذا مرونة العمل الإداري ، وعدم تقيده بمواقفات ، أو إعمادات، أو توقيعات ، أو غيرها من القيود المفروضة بواسطة أجهزة الحكومة . كما يتحرر العمل الإداري في سعيه إلى المخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال. لأن الابتكار والمبادأة والتطوير تحتاج إلى مناخ من الحرية ، وهو أمر عانى منه القطاع العام في مصر .

ولا يعني السابق الأخلال بمكانة الدولة ، فلا يزال عملها السياسي موجوداً. كما أن دورها الإقتصادي يمكن الإبقاء عليه ، علي الأخص في مجالات إقتصادية محنية تلعب فيه دور أهم من القطاع الخاص .

وعليه ، يمكن القول أن الدولة -ما زالت- موجودة بشكل قوي في ظل الخصخصة، فهي تسن التشريعات ، وتنظم وتدير الهيكل العام للنشاط الإقتصادي للمجتمع. ولكن ما يحدث في ظل الخصخصة هو تغيير في تركيبة الأنشطة التي تقوم بها الدولة .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

رابعاً : الدافع الإجتماعي :

يرى البعض أن الخصخصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية ، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج ، والقضاء على السلبية ، وعدم الالتزام بالقواعد ، وتحقيق إنضباط في السلوك داخل مجالات العمل .

كما تؤدي الخصخصة إلى القضاء على التلاعب الإجتماعي في صورة المحسوبية ، وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الإجتماعي . والقطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل الذي يهمل أو يقصر في عمله . وقد يظن البعض أن شدة المحاسبة ليست في صالح العمال ، فعلى العكس من ذلك فهي في صالحهم ؛ وذلك لأنها ستؤدي إلى إنتاج أكثر ، وبتكلفة أقل ، ووجود أعلى ؛ وبالتالي أرباح أعلى لكل من المشروع والعامل . وهنا يتحول العامل إلى شريك في مكاسب المشروع الذي يعمل فيه .

إن الخصخصة يمكن أن تكون وسيلة الدولة ؛ إن أرادت ، في القضاء على المشاكل الإجتماعية مثل التواكل ، والمحسوبية ، والتفاضل عن محاسبة المخضنين ، والرشوة ، وغيرها من مشاكل المجتمع .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	على لطفى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	٣٩٩٤٢
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/١٥

توضيح الرؤية للمواطنين عن الخصخصة

على الرغم من أن التخصصية هي جزء أساسي من برنامج
التعليم العالي، إلا أن التعليم العالي لا يقتصر فقط على
التخصصات العلمية، بل يشمل أيضًا التخصصات الإنسانية
والفنون، والتي تعتبر من الركائز الأساسية للتعليم
العالي. لذلك، فإن التعليم العالي يجب أن يكون شاملاً
ويعطي الأولوية للتخصصات الإنسانية والفنون،
بالإضافة إلى التخصصات العلمية، لضمان إعداد
خريجي التعليم العالي بشكل متكامل، قادر على
التكيف مع متطلبات سوق العمل، والخدمة
المجتمعية، والتطوير المستمر.

الجميع: مؤيدون ومعارضين ومبطلين ومفسرين ومتشوقين.
يسوف نطرح ثمان تساؤلات ونحاول الإجابة عنها.

لقد لجأت مصر إلى الخصخصة لأسباب عديدة يمكن إجمالها فيما يلي :

[illegible]

٣- توسيع قاعدة التغطية ومن ثم نشر الوعي الاستراتيجي بين المواطنين وتنشيط سوق الأوراق المالية الموردة.

٤ - سداد ميجونية القطاع للعلم للبنوك والتي تبلغ عشرات المليارات من الجنيهات الأمر الذي يسمح للبنوك بمصح ميزانها من القروض للمشروعات الجديدة أو التوسعات التي يقوم بها القطاع الخاص. ومن ثم زيادة الإنتاج وخلق مزيد من

م. ممد. جزء من الدين العام للحائى والذي يبلغ حوالي ١٣٠ مليار جنيه. وتبلغ القسطه وفوائده في موزونة العا الحالى حوالي ١٦ مليار جنيه. ومن ثم تخفيف العبء عن لفائزاة العامة للدولة وتخفيض العجز مما يسمح بتخفيض معدل التضخم.

٦- استخدام جزء من حصة بيع شركات القطاع العام في تنمية مناطق صناعية وساحلية جديدة. ومن ثم العمل الفرعية للقطاع الخاص لإقامة مشروعات فيها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق مزيد من فرص العمل المتجددة له، مستغلة (ح) مشكلات المنطقة.

١٨ / في السنة
وتحقيق معدل النمو الطموح الذي يهدف إلى تحقيقه و

د. : علی لطفی

١٠٠ النصارى الثاني: هل يبيع شركات القطاع العام بالكامل
مع الصورة الواحدة للأخصخصة؟

واقع في بيع شركات القطاع العام للكامل ليس هو الصورة الوحيدة للصحة. حيث توجد عدة صور أخرى. فمبيعات منها على سبيل المثال لجزئي لشركة أو لثلاثة من أسهم رأس المال وقد أدت هذه المبيعات إلى 70% وما تفل عنها. كما يتم نقل الأصول ممتلكات للأغلبية ومنها بعض مبيعات القطاع العام بالملكية ونقل الإبرة فقط للقطاع الخاص. ومنها كذلك التخليص حيث يتم تخليص الأصول التي يمتلكها القطاع العام للقطاع الخاص. على سبيل المثال على نظام التخصيص لأصنام القطاع الخاص وأسما في ما يلي:

■ **التساؤل الثالث:** ألا يحتمل أن تؤدي الخصخصة إلى إضراب العمال، ومن ثم زيادة حدة مشكلة البطالة؟

هذا الاحتفال خير وأمر على الإطلاق لأن سيسبب الفوائد
مما فصل أي عمل أو لوائح القسرية به من خلال أن الاحتفال
يسبب الخصخصة وقد أمنت التجربة ذلك. يجب بيع أي
أعمال للمالكي ثلاث شركات بأكملها، فهو كوكلاء والخصخصة
كولا والتوزيع، وأما مفصل عمل واحد، ومن ذلك فقد قرر
الحكومة إنشاء صندوق يعمل من خصخصة بيع شركات
القطاع العام للمؤرخ أي عمل يمكن أن يخلقه خبر مالي
صورة من القصور، ويمكن أن ينشأ الخسوف بعمق مالي
مجدول للعامل الذي هو على الحالة للمعاشرة

وسوف يوافق عدد كبير من العاملين على ذلك كما حدث منذ
في شركة القصير للسفريات التي لم تعرض للبيع ولا كسبه
لأنهم في عجلة زائلة للبحث باب الخروج للبحث للعكر
يريد أخذها في التقدم فوراً ١٣٠٠ عامل يطلب الخروج إلى
العثمانيين ولكن من يريد عمله على خمسين سنة ويحصل
مهم على حوالي ٢٠ ألف جنيه، والات للعثمانيين في هذا
فتجربة أنه عندما لا تخرج الشركة في البيت إلى بعض الطلاب
بدا العمل بمارسوس مضبوط عليها حتى توافق على
خروجهم للعثمانيين.

استحوذ الأجانب على الجزء الأكبر من الشركات التي قبا
ومن ثم تحكمهم في الاقتصاد المصري؟

وربما على هذا التفسير يتحمل إجماعاً على
أ. أن سياسة مصر الاقتصادية منذ اتّباع سياسة الإنقاذ
الاقتصادي بصور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ هي نتاج
وجوب الاستثمار الأجنبي لحماية الجنب مع الاستثمار
الوطني والعربي ومع تلك السياسة إيفادت هيئة الاستثمار
صور القانون رقم ١٩٧١ في اليوم بلغت نسبة استثمار
الغربيين والعرب ٧٩ في المائة لم تدفع نسبة الاستثمار
الأجنبي ٧٩. ولذلك لم ينفذ من تلحقه أن تكون هناك
من الاستثمار الأجنبي. إن هذا شكك في نظام القانون رقم ١٩٧١

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	على لطفى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	٣٩٩٤٢
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/١٥

لا شك ان هذا التساؤل في موضعه تماما معني انه من حق كل مواطن بل من واجبه ان يتصل بالجهات المختصة ويتابع عملية الخصخصة. واني تقديرا ان الضمانات تكتمل فيما يلي:

١٠ - عدم استغلال الحصة المملوكة من البيع بالتسليم الذي يؤمنه لي صاحبنا عن التسليم السلس .

٧ - التخليق في الأرقام الخلتة لما يتعلق بالقيمة المضافة
شركات القطاع الخاص والصينيين للبنوك والصين الحكومية
ومستحققاتها للحكومة والقيمة المضافة. وأساساً في
الفترة الأخيرة قد شهدت العديد من الأرقام التقلص مما
ساعد المراقبين على تبين وجهة نظرهم، وللتخمين على
تقييم مخاوفهم، والمختصين على زيادة استفسارهم
أ - نظراً لأهمية وحساسية جهاز المصرفي القوي الذي
يتمتع به الصينيين، فإن الأرقام في هذا القطاع هي

وأخيراً وفي التجارب التي تمت في معظم دول العالم في مجال الخصخصة لم يتجلى نجاحها كما كنا نأمل، بل على العكس، بل في بريطانيا وإيطاليا والفرنسا والولايات المتحدة وغيرها من الدول، أما ذلك فنتجاً لتجارب أوروبية لا تتأهل لنجاح (إن لم يكن) في مجال الخصخصة بل في ظلها ولأنما يرجع إلى الطريقة الأولى التي أخذها في التطبيق.

ولذلك فإننا نعتبر التجربة المصرية وخصخصة القطاع المصرفي من النواحي الجيدة بما فيها، والأهم من ذلك، أن أسسها أصولاً سليمة وبدأت من صلبها بغير إكراه في ظل الظروف الطبيعية والواقعية التي صير مطلباً ملجأً وراء ذلك كله.

ومن بعد لنبدأ وتلخيصاً في هذا المجال، الخصخصة وتأتي علينا أن نرى فيها أنه لا يمكن قول قول أو نقد وتأتي ترتفع كفاءة القطاع القومي، ومن ثم يرفع معدل النمو الاقتصادي، ومنه ينعكس على حياة المواطن.

في انتظار الخس: الخوف من الجميع يحدّ بعض:
الواقع أن هذا التماثل ليس له ما يبرره. في الواقع فإن
عملية التقييم تتم بطرق متباينة علاوة على ترجمة التقييم
في استراتيجية القلبية والجهاز المركزي للحسابات ومكتب
نوترات الأعمال العام وليس لدى كل من هذه هي أسهم
وتحتل قطاع العام التي يمتد لعملي للتقييم الخسفة
معضلة ينسب وصفت في بعض الأحيان إلى أكثر من 70٪
ما يدل على أنها قد يمتد بكثير من فهمها المتوفرة وليس
يتمنئ سوا ما ينبغي أن يتصور البعض

أما البعض فالحية التعارض بين الشخصية ونصوص الدستور والمادة ١٦٠، فيقولون أن هذا التعارض لا يوجد له أي مخرطة أو شرخ فطاع الأعمال العامة هي مخرطة خفية ومن ثم يجوز لها أن تتصرف فيها على طريقة من غير تصرف القانونيين بما لا يتنافى معها شأنها شأن كل الأوامر من ضرورة مراعاة ما تقتضيه القوانين والواجب على الجميع - بما لا يتجاوز إلى حق الرقابة الدستورية - واجب من مستحاطة وصولها إلى الشيء وإسناد التصريح لسلطاني على عمله أو عمله أو عمله معترفه عن باقي السلطات والواجب على هؤلاء على أنه لا يوجد قانون للتخصصية يعني يكون هذا النوع من احتمال صدور حكم من المحكمة الدستورية مع عدم مخرطة.

من مکتبہ اسلامیہ جامعہ اسلامیہ

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عوض أمين عباس
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	٧١٧٩
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٧/٢٥

تخصيص التخصص بين النظرية والتطبيق

● د. عوض أمين عباس
لرياض

العام الى القطاع الخاص وان تنشأ
مختلف وسائل الاعلام اسما
المستثمرين وان تعني الاولوية
المطلقة للمستثمرين المحليين
والمستثمرين من الدول الشقيقة
والصديقة ولكن اثر العمل على
الغرب سيؤدى الى امتلاك الدول
الصهيونية والمغيبات الاقتصادية
والاقتصاديات بلايا وبالثاني
افرض سيطرتهم علينا في كافة
المجالات ونقول مرحبا بالخصخصة
التي يدير امورها المستثمرون
والوطنيون المحليون والتي تحقق
الازدهار الاقتصادي وتراعى حقوق
الشرائح الاجتماعية والفقيرة والتي
لها حقوق الاقتصادية والمالية
التقليدية سواء ما هو ايجابي من
تجارب الشعوب ويمتد من الاسس
القيمية الجوفرية، ولكن التقليد
الاعمى لبعض تجارب الشعوب
يقرب عليه نتائج كارثية مؤسفة.
وهي هذا الاطار لسان الدول الغار
طبقت نظام الخصخصة لها تجارب
عديدة وخبرات متراكمة في مجايل
الخصخصة لذا يجب علينا في
العلم العربي ان نثري في تطبيق
الخصخصة وعلمنا ان العمل في
نفس الولاة على تشجيع القطاع
الخاص العربي لكي يتقدم ميايلين
الخصخصة وتاليا ايضا ان نخرج
والسرعة المطلوبة في تطبيق
السبق العربية المتشجرة والتي تعجل
وتتسارع في حالات الاقتصادية
والعالية بين كالات الدول العربية.

● ● ●

الخصخصة دفعة واحدة سيدرب
عليه نتائج اقتصادية واجتماعية
سلبية لا سيما وان الخصخصة التي
الدول النامية تقوم على بعض
البنوك والمؤسسات الاسرية وهذه
البنوك الاسرية تخضع الى التوارث
المؤجلة والبنوك الشريفة والمالية
العميق تجريبات النظم الاقتصادية
والمالية بالاصالة لاسلام هذه
المؤسسات الاسرية مما يترتب عليه
اثار اقتصادية خطيرة لذا نطالب
بتطبيق اسلوب خصخصة
الخصخصة بمعنى ان يتولى
ويساهم في ادارة المؤسسات
الاقتصادية مجموعات كبيرة من
المواطنين عن طريق شراء اسهم
للشركات الاقتصادية والمالية وبذا
تحقق العمالة الاقتصادية ونضمن
نجاح المؤسسات الاقتصادية
والعالية لا سيما وان ترق
الخصخصة في ايدي اسر
الاسرية سيؤدى في تحطيم الهيكل
الى تكريس الاصول في ايدي اسر
قليلة لذا نرى تشجيع كافة افراد
المجتمع وعن طريق مختلف وسائل
الاتصال والتقوية المستمرة
للمساهمة في المؤسسات المالية عن
طريق شراء اسهم هذه المؤسسات
المالية ونرى في هذا الاطار تكوين
لجان متخصصة تعمل على اراسة
القدرة المالية والتوارث البشرية
المؤجلة للمستثمرين الذين يرجون
في شراء مؤسسات القطاع العام
وتحويلها الى مؤسسات
الخصخصة ولكن بكل سرور بعض
الدول الخاصة تدفع مستثمريها
بسمير القرب لبعض المستثمرين
الاجانب في غياب عدم قدرة
المستثمرين المحليين في شراء
مؤسسات القطاع العام وتوقف الدول
الخاصة لهذه الطريقة او لا طائل.
وفي العلم العربي التسرع في
تطبيق نظام الخصخصة يستج
فرصة القيمة والعرضية النادرة
لاسرائيل لكي تستمر على كالة
الانطلاقة الاقتصادية وبالتالي في
التحكم في السياسات المالية
والقانونية والدينية لذا
نرى ان تشكل الدول تعريبية لجانا
اقتصادية مؤهلة لتحويل القطاع

بثني الفكر التخصصي، وبمعمد
اقتصره في الشؤون المالية
والاقتصادية ان الخصخصة التي
تعتمد على الممارات الشخصية
تحقق التنمية الاقتصادية ويبدأ
العمل في تطبيقها وانظمة في
اعتبارها امكاناتها البشرية والمالية
وقسرتها في تبني وتطبيق
الخصخصة لتحقيق مهنويات
عالية من التنمية الاقتصادية
والاجتماعية والفعلية وتطبيق
الخصخصة يتطلب شروطا عديدة
ستنكر بعضها على سبيل المثال لا
الحصر:
1- وجود قطاع خاص له
الامتلاك المالية وكفاءات بشرية في
كافة لجانين الاقتصادية لتسيير
العمالة الاقتصادية بنجاح.
2- وجود وعي اقتصادي في
المجتمع يربح ويشجع على تبني
الخصخصة كاسلوب اقتصادي
للتقدمية.
3- وجود وعي انفرادي لدى
افراد المجتمع.
4- وجود بنية اقتصادية
سلمية.

وتوفر هذه الشروط ضرورية
لتطبيق الخصخصة ولكن بكل
الامتياز بعض دول العالم الثالث
وحتى ضمن دول الدول
والاقتصاديات المتحدة الامريكيات بدأت
في تطبيق الفكر التخصصي وقد
مرتب على تبنيها اسلوب
الخصخصة طبق اوصلات متفق
التد الدولي مشكل اجتماعية
والاقتصادية خطيرة فمن تحاول
الحكومة رفع اسعار بعض السلع
وفي امتناعها في تطبيق بعضها
للتحكم السلع شذاع للظواهر
والاضطرابات واربا نديلا لهذه
الاضطرابات في استوديسها وفي
اليس وفي غيرها من الدول لذا
نرى ان تطبيق النامية القطاع
الاقتصادي الذي يعكس ثوابتها
الاقتصادية والقانونية وان
تستند في نفس الولاة مختلف
النظم والظواهر الاقتصادية
لتطبيق التنمية ولكن التمسك ومن
لما التقليد اعمى بثنني فكرة

الاقتصاد يلعب دورا جوفريا
في حياة الشعوب منذ الازل وتعمل
الدول في تطبيق النظم والسياسات
الاقتصادية التي تراها كفيلة
لتحقيق التنمية في كالة مجايلها
واحتلت النظريات الاقتصادية
مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي
فطبقت للشعوب النظريات
الاقتصادية ولم سميت وعز وكارل
ماركس وغيرهم من المفكرين
الاقتصاديين الذين اثاروا المكتبة
الاقتصادية العالمية وفي هذا الاطار
لم نشأ بنوك ومؤسسات
الاقتصادية على المستويات المالية
والاقتصادية مثل البنك الدولي
وهنوق النقد الدولي وكثير
للمؤسسات المالية التي تقدم
الغرض والمعنويات لتفكك دول
العالم وتظهر في ظل الاقتصاد
للكاتب الاقتصادية التي تقدم
بتقديم الاستثمارات للحكومات
والايراد بالانصاف الى لجان
دراسات الجوى الاقتصادية وقد
جريت وطبقت النظريات الاقتصادية
بغاية الاتحاد السوفياتي السابق
لنظام الاشتراكي الذي سيطر فيه
القطاع العام على كالة توجه النظام
الاقتصادي وطبقت القوانين
للتحقيق والدول الأوروبية النظام
الراسمالي الذي يتبع للقطاع
الخاص فعمد الاسد في تسيير
الحياة الاقتصادية وتظهر في
للجانين الاقتصادية في السنوات
الاجرة مختلفة اقتصادية تذكر
مجموعة الخصخصة والتي تعني
تحويل الانشطة الاقتصادية الى كالة
ميايلها والخاصة على القطاع
الخاص ولحد من تدخل الدولة في
الشؤون الاقتصادية والدول الكبرى
مثل الولايات المتحدة الامريكية
والبنوك الدولية في اطار الدولة
التي تنق طريقها لتعمل كالة
للجانين بدءا بالاتصالات ولتدها
بالانطلاقة الاقتصادية والمالية في
كالة صورها تحت الدول النامية
على تطبيق نظام الخصخصة
لتحقيق مصالحها المالية
والاقتصادية وفي اثار تلك تنكب
في مصلحة الدول التي تحتها

طرق
الخصخصة

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال	رقم
١٠	١٩٩٦		(كتاب) دليل الليبرالي الخصخصة	أحمد ماهر	طرق الخصخصة	١

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

طرق الخصخصة

أو

بدائل التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة

ليس هناك طريقة واحدة ، أو طريقتان للتحول من الملكية العامة للدولة إلى الملكية الخاصة ، بل هناك العديد من هذه الطرق . وتتفنن الدول في ابتداع طرق جديدة ، أو المزج بين عدة طرق ، ويحدد إتباع دولة وإختيارها لطريقة أو أكثر من طرق الخصخصة ، وذلك بحسب اعتبارات كثيرة أهمها نية الدولة في التحول إلى القطاع الخاص ، ومدى وضوح هذه النية ، ومدى السرعة المرغوبة في التحول ، والرغبة في التحول دفعة واحدة أم بالتدريج . كما أن هناك عوامل أخرى تتدخل مثل المرحلة الاقتصادية للدولة ، وتأثير قوى الضغط السياسية ، وتأثير رجال الأعمال ، ودور المنظمات العالمية للتمويل والتنمية ، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة . وكل هذه الاعتبارات تتدخل لكي تحدد طرق التحول إلى القطاع الخاص .

وإذا كان التساؤل الأساسى في هذا الفصل هو : ما هي طرق الخصخصة ؟ ، فإن الإجابة تشير إلى وجود ثلاث استراتيجيات أساسية يمكن إتباعها لتحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة . وهذه الاستراتيجيات هي كالآتي :

- إنهاء ملكية الدولة .

- تفويض (أو تفويض) الدولة للقطاع الخاص للقيام بالأنشطة .

- إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام في أداء النشاط .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦ .

استراتيجيات التحول إلى القطاع الخاص

هناك ثلاثة استراتيجيات للتحول من الملكية العامة للدولة إلى الملكية الخاصة .
وهذه الاستراتيجيات هي : إنهاء ملكية الدولة ، وقيام الدولة بتوكيل (أو تفويض)
القطاع الخاص لأداء النشاط ، وقيام الدولة بأحلال القطاع الخاص في أداء
النشاط كان في يد القطاع العام والحكومي . وهذه الاستراتيجيات ، في لحظة سريعة
كالآتي : (١)

أولاً : إنهاء ملكية الدولة

في هذه الاستراتيجية ترغب الدولة في إنهاء ملكيتها للمشروعات أو الممتلكات
العامة . وهي تعني إنهاء حياة هذه المشروعات ، أو تحويل الشكل القانوني لها ، أو
ردّها إلى أصحابها الأصليين إذا كانت قد أُنمت من قبل . ويتضح من هذه
الاستراتيجية أن غاية الدولة للخصخصة هي نية واضحة ، ومباشرة ، وإيجابية ،
ومسرّمة (دفعة واحدة تقريباً) . وتعتبر هذه الاستراتيجية هي إعلان قوي عن رغبة
الدولة في الامتناع عن نشاطها العام .

ثانياً : التوكيل (أو التفويض)

في هذه الاستراتيجية تقوم الدولة بتحويل (أو تفويض) القطاع الخاص في
القيام بالنشاط نيابة عنها . ويعني هذا بالطبع عدم خروج القطاع العام أو الدولة من
الصورة ، فما زال دورها مستمرا ، ويظهر في شكل قيامها بالإشراف على القطاع
الخاص في الاضطلاع بمهمة أداء النشاط الاقتصادي للدولة . وإن كانت هذه
الاستراتيجية تتشابه مع استراتيجية إنهاء ملكية الدولة في أن التحول مباشر ،
وواضح ، وإيجابي . إلا أن هناك نقطة اختلاف أساسية وهي أن التوكيل (أو
التفويض) يتم بصورة تدريجية ، وخطوة خطوة ، وليس دفعة واحدة كما في إنهاء
ملكية الدولة .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦ .

ثالثا : الاحلال

فى هذه الاستراتيجية تقوم الدولة باحلال القطاع الخاص محلها فى أداء النشاط . ويعنى هذا أن تقوم الدولة بإعطاء فرصة للقطاع الخاص أن يظهر وينمو طبيعيا فى أنشطة الدولة والحكومة . وسعى الحكومة فى الخصخصة وفقا لهذه الاستراتيجية هو سعى غير مباشر ، وغير صريح ، وبشكل سلبى (أى فيه تردد تجاه نشاطها) . ويتم التحول فى هذه الظروف ، وبالشكل ، وبشكل تدريجى وببطء .

ويعرض شكل رقم ٨-١ الفروق الأساسية بين هذه الاستراتيجيات الثلاثة .

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
الموضوع الفرعى : طرق الخصخصة
المصدر : (كتاب) دليل المدير فى الخصخصة
أحمد ماهر : اسم كاتب المقال :
رقم العدد :
تاريخ الصدور : ١٩٩٦

الاحتمال	التحويل أو التفويض	إنهاء ملكية الدولة	الاستراتيجية الخصائص
التحويل غير مباشر نية الدولة غير واضحة وغير معلنه واضحة وغير معلنه	التحويل مباشر نية الدولة وسياساتها واضحة ومعلنه ومتجهة ناحية التحويل	التحويل مباشر نية للدولة وسياساتها واضحة ومعلنه ومتجهة ناحية التحويل	مباشر / غير مباشر
تحويل سلبي والدولة مترددة ، فالضغوط تجبرها نحو الخصخصة ، ولكن رغبتها فى السيطرة تمنعها من ذلك .	تحويل ايجابي والدولة تريد أن تمتنع عن نشاطها العام بصورة ايجابية .	تحويل ايجابي والدولة تريد أن تمتنع عن نشاطها العام بصورة ايجابية .	إيجابي / سلبي
التحويل يتم بصورة تدريجية وحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة والشركات .	التحويل يتم بصورة تدريجية وحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة والشركات .	التحويل دفعة واحدة تجاه الخصخصة ويسرعة	دفعة واحدة / تدريجي

شكل ٨-١ الاستراتيجيات الثلاثة للتحويل إلى القطاع الخاص

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
المجلد :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦ .

الطرق المختلفة للخصخصة

تتبع الثلاثة استراتيجيات السابقة عدة طرق فرعية ، وسيرد شرحها فى الأقسام التالية ، وفيما يلي هذه الطرق للفرعية : (٧)

Divestment	(١) انتهاء ملكية الدولة
Sale	١- البيع
Donation	٢- الهبة
Liquidation	٣- للتصفية
Delegation	(٢) التوكيل أو التفويض
Contract	١- العقود
Franchise	٢- الامتياز
Grants	٣- الدعم
Vouchers	٤- الكوبونات
Mandate	٥- الأوامر
Displacement	(٣) الإحلال
Default	١- إهمال الخدمة
Accommodation	٢- التسوية التثانوية
Deregulation	٣- تخفيف القوانين

موضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
موضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
عدد :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

أولاً : انتهاء ملكية الدولة

يقصد بإنهاء ملكية الدولة لإنهاء حياة مشروع أو أكثر من المشروعات المملوكة للدولة . وقد يتم ذلك علي أحد الأصول أو الموارد المملوكة للدولة والتي لا تكون في صورة مشروع ، مثل الثروات الطبيعية للدولة من معادن وأراضي .

وتتطلب هذه الإستراتيجية إتخاذ تصرفات محددة ، ومباشرة ، حيث تقوم الحكومة بإنهاء الملكية مرة واحدة دون أي تردد وإن كان هذا لا يعني وجود استثناءات ، تستغرق إليها لاحقاً في هذا الجزء .

ويلاحظ أن المشروعات أو الأصول التي سيتم إنهاء ملكيتها هي إما مشروعات أو أصول مستمرة في العمل والإنتاج ، أو ربما تكون مشروعات أو أصول يمكن تصفيتها بسبب مشاكل في العمل والانتاجية . ويسهل علي المرء أن يجد الكثير من المشروعات العامة المتشعبة النشاط ، وبعض هذه الأنشطة غير اقتصادي ويجب تصفيتهم وإنهاءهم . كما يسهل وجود العديد من الشركات التي لديها أراضي ومباني وأصول أخرى لا تستخدمها ، وبيعها يمكن أن يساعد الشركة علي تركيز استثماراتها في أنشطة مباشرة لها .

ومنأق طريقة أخرى لإنهاء ملكية الدولة لمشروعاتها وهي رد تلك المشروعات التي كانت في حوزة القطاع الخاص وتم تميمها وذلك إلي أصحابها الأصليين ، باعتبارهم أكثر علي إدارتها ، أو باعتبار ذلك رد الحق لأصحابها ، أو الرجوع في التميم Denationalization .

ويتبع هذه الاستراتيجية الطرق الثلاثة الآتية :

- ١- البيع .
- ٢- الهبة .
- ٣- التصفية .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

(١) البيع :

تقوم الدولة هنا بتقليص الاستثمار العام ، وذلك من خلال بيعه إلى القطاع الخاص ، وهناك خمس أساليب للبيع :

- ١- البيع لشخصي فردي من خلال التفاوض .
- ٢- البيع للجمهور بإصدار وبيع أسهم .
- ٣- البيع لمديري للشروع .
- ٤- البيع للعاملين .
- ٥- البيع للملاء .

ولقد استخدم الأسلوب الثاني في بريطانيا لبيع " شركة الاتصالات البريطانية " ، و " شركة جالوار " ، و " شركة بريوتيل " ، و " شركة بريتش جاز " ، و " شركة كابل أند وائرس " ، ومشروعات أخرى مملوكة للدولة . ولقد استخدمت هذه الطريقة أيضاً في الولايات المتحدة لبيع " شركة كونيول للسكك الحديدية الأمريكية " ، وبلغت حصيلة البيع نحو ١٠٦٥ مليون دولار . ولقد بذلت في البداية جهود لبيع " كونيول " من خلال " عملية مزايمة " إلا أن هذه الجهود أخفقت بسبب المعارضة من قبل شركات النقل بالسكك الحديدية المنافسة ، ومن قبل النواب المعارضين بالكونجرس الأمريكي .

وبينما أن البيع بصفة عامة ، والبيع عن طريق إصدار الأوراق المالية بصفة خاصة يمثل أكثر طرق الخصخصة شيوعاً ، حتى أن الخصخصة ارتبطت في لغتان الكثيرين ببيع مشروعات أو أصول القطاع العام ، فليس من المستغرب أن سمحوا طريقة البيع علي أكبر جزء -في هذا الفصل- ، حيث يتفرد جزء مستقل لعملية البيع وخاصة عن طريق إصدار الأوراق المالية .

موضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
موضوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
مسار :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وقد طبق مدخل البيع للعاملين في المملكة المتحدة عند بيع مؤسسة الشحن الأهلية ، حيث استثمر حوالي ١٠ آلاف موظف حالي وسابق ما يقرب من ٧٠٠ جنيه استرليني لكل فرد لشراء أسهم المؤسسة .

واستخدمت طريقة البيع للعملاء ، وذلك ببيع الأراضي المملوكة للدولة للمزارعين، ومربين للماشية ، وقاطعي الأخشاب في المملكة المتحدة والولايات المتحدة . كما باعت الأرجنتين مؤسسة النقل بالسكك الحديدية إلى اتحاد -لاك يضم أكبر العملاء الصناعيين .

(٢) الهبة :

ركزت الطريقة السابقة علي إنهاء ملكية الدولة من خلال البيع ، وهناك طريقة أخرى لإنهاء ملكية الدولة وذلك من خلال الهبة . وهي ما يقرب من تقديم المشروع كهدية إلى أطراف آخرين يمكن أن يهتموا به بصورة أحسن من الدولة ، مثل أن يتم تقديم المشروع كهدية إلي الموظفين ، أو العملاء ، أو الجمهور ، أو المديرين ، أو خليط من هذه الأطراف .

وللتلليل بمثال ، فقد قامت الحكومة البريطانية بمنح مؤسسة ' هوفر كرافت ' كهدية للمديرين فيها .. وهذه المؤسسة هي المسئولة عن النقل بالقناة الانجليزية ، وكانت مملوكة بصورة سابقة لمؤسسة السكك الحديدية البريطانية . ولقد تم تسليم المؤسسة إلي ٥ من المديرين في مقابل استرليني واحد وفي سنوات محدودة للغاية تحولت خسارة مؤسسة هوفر كرافت التي كانت تزيد عن ٢ مليون استرليني إلي أكثر من نصف مليون استرليني أرباح .

وفي كندا قامت الدولة في ولاية كوايومبيا البريطانية- (في أقصى الغرب) بتحويل بعض شركات القطاع العام (وعلي الأخص فيما يخص استغلال الغابات

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

والموارد الطبيعية) إلى القطاع الخاص ، وذلك من خلال منح هذه الشركات كهبة إلى سكان كولومبيا البريطانية . وكان المبرر الأساسي من وراء هذا الإجراء هو أن هؤلاء السكان قد دفعوا قيمة هذه الشركات ، وأنه ليس هناك مبرر لأن يدفعوا مرة أخرى قيمة الأسهم ، وأن تقديمتها كهبة (أو هبة) لهم هو أمر منطقي .

ومن الظروف المحيطة باستخدام الهبة كأسلوب للخصخصة هو استعداد من توجب اليهم الشركة لأن يتحملوا الديون الرأسمالية للشركة ، ولأن يتحملوا مشاكل هذه الشركة . فعلى سبيل المثال ، هناك بعض الشركات ذات المشاكل العالية والصناعية ، والتي تؤدي إلى بخس قيمة الشركة ، أو إحجام المشترين عن شراء أسهم هذه الشركات ، ولا يكون هناك سبيل إلى تمويل هذه الشركات إلا بتقديمها كهبة للعمال (أو العمال والإدارة معا) ، فهم القادرون على امتثال أنفسهم من الفرق .

(٣) التصفية :

يمكن أن يتم إنهاء ملكية الدولة لبعض مشروعاتها بالتصفية . ويتم ذلك حينما تكون هذه المشروعات مفلسة وخاسرة ولا يتوقع أن يتحسن الأمر مستقبلا . ومهمة التصفية هنا لا تعني إعادة التأهيل أو إعادة التنظيم للمشروع ، وإنما تعني خروج المشروع من مجال الأعمال ، وأنه لا مجال للعودة لنفس العمل مرة أخرى ، وأنه بتصفية أصول المشروع يمكن إعادة النظر في إمكانية استخدامها مرة أخرى ولكن بأسلوب آخر (تحت ملكية جديدة ، وإنتاج سلع جديدة ، أو تقديم خدمات جديدة ، أو بتتظيم جديد ، أو غيره من الترتيبات) .

والمنطق من وراء التصفية هو عدم وجود مشترين يهتمون بشراء المشروع عن طريق البيع (وطرح الأسهم) ، وذلك بسبب استمرار الخسائر وضعف الانتاجية ، مع وجود توقعات متشائمة حول إمكانية تنظيم أو هيكلة المشروع بغرض استمرار العمل فيه .

اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر	الخصخصة :	الخصخصة
رقم المجلد :		طرق الخصخصة :	
تاريخ الصدور :	١٩٩٦	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة :	

وعلي سبيل المثال ، في موجة الخصخصة التي مرت بها انجلترا ، أدى انخفاض إيرادات بعض المستشفيات العامة إلى تصفيتها وبيع أصولها . ولقد تطور الأمر إلى إعادة فتح معظمها بصورة أفضل وتحت ملكية جديدة .

ثانيا : التفويض

وتعني استراتيجية التفويض أن تقوم الدولة بتوكيل القطاع الخاص بتقديم نفس الخدمة أو إنتاج نفس السلعة التي كانت تقوم الدولة بتقديمها أو إنتاجها . وهذه الاستراتيجية تتشابه مع استراتيجية إنهاء ملكية الدولة في أنها تتطلب إجراء مباشر وحاسم من قبل الدولة ، وهو إجراء واضح ليس فيه تردد ، كما أنه يعبر عن نية الدولة الصادرة في التحول إلى القطاع الخاص . إلا أنه يختلف عن استراتيجية إنهاء ملكية الدولة في أنها تتم بصورة تدريجية . وهذا التحول التدريجي يعني أن الدولة تتحكم في نسبة التحول وسرعة التحول حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشركات والدولة نفسها .

ويمتدني التفويض تقوم الدولة بتوكيل القطاع الخاص أن يقوم بجزء أو كل النشاط المتعلق بإنتاج السلع والخدمات ، ولكن تبقى الدولة علي حقها في الاشراف والرقابة والمساعدة للقطاع الخاص فيما تقدمه من نتائج ، وبالتالي فإن دور الدولة مازال مستمرا .

هذا ويتم تنفيذ استراتيجية التفويض (أو التوكيل) من خلال خمس طرق

هي :

- العقود
- الكويزنات (النعم)
- الامتياز
- الالتزام
- المنح

الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
طرق الخصخصة	رقم العدد :	
(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

(١) العقود

يمكن للدولة أو القطاع العام أن يفرض القطاع الخاص بتقديم خدمة أو إنتاج سلعة من خلال تعاقد الطرف الأول مع الطرف الثاني بهذا الخصوص . ولقد انتشر استخدام هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية كطريقة مفضلة في التحول من القطاع العام والحكومي إلى القطاع الخاص .

ونظرا لأهمية هذه الطريقة ، ولكونها طريقة تمزج بين وجود القطاع العام والخاص ، ولأنها طريقة أخذة في الانتشار ، فسيتم معالجتها بشكل مستقل في نهاية هذا الفصل .

(٢) الامتياز

الامتياز هو عبارة من حق تمنحه الحكومة والقطاع العام للقطاع الخاص وذلك في أداء الخدمة ، أو استغلال موارد ، أو إنتاج سلعة ، أو بيعها ، وفي المقابل يدفع القطاع الخاص مقابل لحق الامتياز .

وهناك شكلين لحق الامتياز ، والشكل الأول هو حق الامتياز الخاص باستخدام الموارد الطبيعية للدولة مثل حق استغلال الأراضي ، والبحار ، والاجواء . فشرركات الزراعة أو الاستصلاح الزراعي ، أو الغابات ، أو الإذاعة والتلفزيون ، أو الطيران ، أو النقل ، أو الكهرباء ، أو التليفون ، أو البترول ، أو المعادن تعتبر من قبيل الشركات التي تستخدم الموارد الطبيعية للدولة . وهذه الشركات تدفع مقابل لحق الامتياز أو الاستغلال في نظير استخدامها لهذه الموارد .



اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر	الخصخصة	نوع الرئيسي :
رقم العدد :		طرق الخصخصة	نوع الفرعي :
تاريخ الصدور :	١٩٩٦	(كاتب) دليل المدير في الخصخصة	عدد :

والشكل الثاني للاعتياز هو عبارة عن " إيجار " الشركات الخاصة لممتلكات مادية وأصول ملموسة مطوكة للحكومة أو القطاع العام ، ومن أمثلة ذلك هو إيجار مباني ، أو آلات ، أو أراضي ، أو تجهيزات ، أو معدات . ويقوم القطاع الخاص بدفع قيمة الإيجار لهذه الأصول في مقابل امتياز استخدامها .

ويتم اللجوء إلي مثل هذه الطريقة وذلك للقضاء علي مشاكل الروتين والبيروقراطية وعدم الكفاءة من قبل الأجهزة الحكومية أو القطاع العام في أداء الخدمة أو إنتاج السلعة . كما يتم اللجوء إلي نفس الطريقة لإثارة روح المنافسة بين القطاعين رغبة في رفع الانتاجية ، ولتحسين تقديم الخدمة إلي المستهلك والجمهور النهائي .

(٣) المنح

المنحة عبارة عن ائنة مالية تقدمها الدولة للقطاع الخاص للدخول في أنشطة هي في الأصل تتم بواسطة للدولة أو القطاع العام . وعادة ما تحجم الدولة عن الاستثمار في أداء نفس النشاط لعلها بفشلها أو لاحتمال تدهور الأداء بواسطة أجهزتها وموظفيها ، فتقوم الدولة بتشجيع وتحفيز القطاع الخاص لكي يسطع بالتفويض تحت إشراف الدولة . ويأتي هذا التشجيع والتحفيز من خلال قيام الدولة بإعطاء منحة مالية للقطاع الخاص لأداء الأنشطة .

ومن أمثلة تقديم منح من الدولة للقطاع الخاص ما يمس الاسكان الشعبي ، وقيام شركات خاصة أو حتي أفراد عاديين بالمصنوع علي منح لبناء المساكن . كما يظهر ذلك واضحاً في الزراعة ، حيث يتم تشجيع الأفراد علي استصلاح وتعمير الأراضي من خلال منح تشجيعية . كما يمكن أن يمتد الأمر إلي قطاع النقل العام ، وأي أنشطة أخرى يمكن أن يجد القطاع العام صعوبة في الاستثمار أو الخوض فيها .



نوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
نوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
سنة :	(كتاب) دليل المليلر في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦ .

وتلجأ بعض الدول إلى أسلوب المنح وذلك لتحقيق بعض المكاسب الاجتماعية والسياسية ، والحصول على قبول قطاعات جماهيرية بالنسبة لأنشطة معينة (مثل المذكورة عالية) . وأحيانا ما يرتبط ذلك بشعارات سياسية لدعم سياسة الدولة ، وإن كانت في بعض الأحيان لا تؤدي هذه الطريقة إلى منفعة عامة عالية .

(٤) الكوبونات

تشابه هذه الطريقة ما تم ذكره في الطريقة السابقة (وهي المنح) في أن كلا منهما يمثل نوع من المنح للمالية ، إلا أن المنح تعطي للمنتج بينما تعطي الكوبونات للمستهلك . ويتلقى المستهلك الكوبونات وذلك لشراء خدمات أو منتجات وسيع إما من القطاع العام أو القطاع الخاص . وبالتالي فهذا الأسلوب يمثل نوع من التفويض أو التوكيل (جزئيا) للقطاع الخاص في تقديم الخدمة أو السلعة .

والفكرة الأساسية في نظام الكوبونات هي أنها تعطي الخيار للمستهلك في أن يقبل أو أن يرفض الخدمة أو السلعة ، والخيار في إنشاء التسوق بين عدة أماكن . ونظام الكوبون يتيح الفرصة للمستهلك إن كانت السلعة ذات قيمة أعلي من قيمة الكوبون أن يضيف من جيبه الخاص لكي يحصل على سلعة أفضل إن أراد .

ومن أشكال الكوبون الأخرى ما يعرف بالبطاقة ، أو كارت الدم ، أو التذاكر ، أو تقود الدم . وهي كلها تستخدم كبديل شبه كامل للتقود ، ولكنها موجهة ناحية سلعة معينة أو خدمة معينة بذاتها . ومن أمثلة هذه السلع والخدمات ما يمس النقل العام ، والرعاية الصحية ، والتموين والعلما .

ضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
ضوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
عدد :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦ .

وتؤدي هذه الطريقة إلى تشجيع بعض الشركات الخاصة في التنافس مع القطاع الحكومي في تقديم الخدمات والسلع . ومن أمثلتها في البيئة المصرية البطاقات التموينية . وصرف التذاكر الصحية للتأمين الصحي من الصيدليات الخاصة .

(٥) الالتزام

وتعني هذه الطريقة أن تقوم الدولة بالزام أي منظمة بتقديم خدمات إلى العاملين أو المستهلكين (بصورة قانونية) ، وذلك بدلا من أن تقوم بها الدولة بنفسها . وبالتالي فهو يمثل نوع من قيام الدولة بتفويض أو تفويض آخرين للقيام بالنشطة تعودت هي علي القيام بها . ويؤدي هذه الطريقة إلى تقليل الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي ، وبالتالي يعتبر من قبيل الخصخصة .

وحيثما تقوم الدولة بالزام المنظمات بتقديم خدمات كانت تقوم بها الدولة ، فتلجأ هذه المنظمات إلى القيام بنفسها بها أو أن تحصل علي معونة القطاع الخاص في ذلك الأمر . وعلي كل حال فهو يعني تقليص دور الدولة في أداء النشاط الاقتصادي .

ومن أمثلة الأنشطة التي ينطبق عليها الالتزام ما يمس التأمينات علي العاملين ، مثل تأمين المعوز ، والاصابة ، والحياة ، والبطالة ، والمعاش . ففي الولايات المتحدة هناك قانون يلزم كل المنظمات التي يزيد عدد العاملين فيها عن حد معين علي أن يقوم صاحب العمل بالتأمين لصالح العاملين لديه وذلك بالنسبة لتأمين التقاعد (أو المعاش) .

الموضوع الرئيسي :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	طرق التخصص	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المميز في التخصص	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وتقدم دولة شيلي مثالا رائدا علي خصخصة نظام التأمينات الاجتماعية فيها (وروما تستطيع مصر أن تأخذ منه دروساً) . وكانت شيلي من رواد التأمينات الاجتماعية في العالم إلا أنه بعد ٥٠ سنة من التطبيق أصبح يمثل عبئا كبيرا علي كاهل الاقتصاد الشيلي . بالإضافة إلي مشاكل تحصيل أقساط التأمين من القطاع الخاص لصالح العاملين . فلحيانا يتفق العمال مع صاحب العمل علي إظهار مرتباتهم في الكشوف المقدمة للدولة بصورة تقل عما يحصلون عليه فعلا حتي لا يضطروا إلي دفع جزء أكبر ككسافات تأمين . بينما هناك فئة أخرى شارفت علي التقاعد يبدون اظهار مرتباتهم في الكشوف بأعلي من القيمة التي يحصلون عليها فعلا ، وذلك حتي يمكن حساب معاشاتهم علي مرتبات عالية .

واجهت شيلي بعد ذلك سلسلة من الأزمات الاقتصادية ، مما جعل قدرتها محدودة علي مواجهة التزاماتها تجاه الشعب في تقديم خدمات المعاشات والتأمينات المختلفة . هذا علي الأخص وأن قدرة الدولة في استثمار أموال أقساط التأمين لا يمكن مقارنته بقدرة الشركات الخاصة التي تتميز بقدرة أعلي ومرونة أعلي في الاستثمار .

حلت شركات التأمين الخاصة في شيلي محل أجهزة الشؤون الاجتماعية والتأمينات ، وتقوم شركات التأمين بالتعامل مع أصحاب العمل ، وذلك في تقديم الحد الأدنى المنصوص عليه قانونا في تأمين مرتب التقاعد . ثم تتطرق لتقديم خدمات تأمينية أخرى لصالح العاملين وشركاتهم . كما تقدم شركات التأمين بتحصيل أقساط للتأمين من أصحاب الأعمال ، واستثمارها بشكل مناسب يمكنها من الالتزام بتقديم خدمات التأمين بشكل واقعي .

صنوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
صنوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
المجلد :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ولقد أدت خصخصة التلخيصات الاجتماعية والمعاملات في شيلي إلى تقديم خدمات تلخيصية متنوعة وأكثرًا للمواطنين وعائلاتهم . كما أعطت تلك الحرية للمواطنين أن يختاروا بين التلخيص الذي تقوم الدولة بتقديمه أو بين ذلك الذي تقوم بتقديمه شركات التلخيص الخاصة .

ثالثاً : الاحلال

يمكن تنفيذ الخصخصة بواسطة الاحلال ، وذلك بجانب الاستراتيجيتين السابقتين . ويخالف هاتين الاستراتيجيتين فإن الاحلال يعد استراتيجية سلبية ، حيث تتميز جهود الدولة بالتزود (وعين في الجنة وعين النار) ، فالضغط الاقتصادي والسياسي قد تجبرها للاتجاه للخصخصة ، بينما رغبة الدولة في السيطرة على النشاط الاقتصادي تمنعها من الفوضى بعمق في الخصخصة . ويؤكد هذا تيرة الدولة غير الواضحة ، وجهودها غير المباشرة في هذا المجال ، كما يبرر اتجاه الدولة إلى عدم إعلان عزمها ونيتها بشكل واضح . وأخيراً فإن الاحلال يتميز بأنه يتم بصورة تدريجية وبلدية تتناسب مع تلك الخصائص السابقة .

وهناك ثلاث طرق يمكن أن يتم بها تنفيذ الاحلال التدريجي في الخصخصة وهذه الطرق الثلاثة هي كالآتي :

- إهمال الخدمة .
- التسوية الثانية .
- تخفيف القوانين .

موضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
موضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
مصدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

(١) إهمال الخدمة

تواجه الدولة والقطاع العام أحيانا حقيقة مؤداها أن الانتاجية فى تقديم السلعة والخدمة سيئة ، ولكنها تقمض العين حبال هذه الحقيقة . إلا أن القطاع الخاص لا يغمض عينه على حقيقة هامة كهذه ، وسرعان ما يقتنص الفرصة السانحة أمامه (ومصائب قوم عند قوم فوائد) . ويتحرك القطاع الخاص تدريجيا بالدخول فى ذلك النشاط الاقتصادي ، ويقوم بتقديم السلعة أو الخدمة بصورة أكثر ليحبل تدريجيا محل الدولة ، وذلك بسبب أهملها للخدمة . ويتم هذا الأمر فى كثير من الأحيان بتشجيع من الدولة وأحيانا بتعمد واضح منها . ويمرور الوقت يقل نصيب الدولة من هذه الخدمة أو النشاط ، وينمو ويزيد دور القطاع الخاص فى ذلك المجال .

ومن أبرز المجالات التي تظهر فيها أهمية هذه الطريقة ما يمس الخدمات الرياضية للدول ، وخدمات النقل العام ، والتربية والتعليم ، والصحة ، والتنمية ، والشئون الاجتماعية . ففي الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا أدى إهمال الدولة للأندية الرياضية العامة ، والساحات الشعبية لكرة السلة والتنس والموجودة فى الاحياء إلى اتجاه الناس إلى استخدام الأندية الخاصة باعتبارها تقدم نفس الخدمة بجودة وكفاءة أعلى .

وفى مصر يمثل النقل العام مثالا واضحاً فى هذا المجال . حيث أدى تدهور خدمة النقل العام داخل المدن وبينها إلى ظهور مشروعات جديدة ، يغلب عليها الطابع الفردى ، تهدف إلى استغلال فرصة إهمال الدولة لاداء هذه الخدمة . والغريب أن بعض المشروعات الجديدة ذات الصيغة الاستثمارية تجذب القطاع العام كمساهم فيها .

موضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
موضوع الفرعى :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
عدد :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وانتبهت دول تالاند هذا الأسلوب بشكل فريد ، وأطلقت عليه " أسلوب بونساي " The Bonsai Approach . ويعتمد هذا الأسلوب على تعمد قيام الدولة بجرمان المشروعات للملكة للدولة من أي مخصصات مالية يمكن أن تقدم لها . ويعتبر هذا النوع من الاعالة المخططة من قبل الدولة للمشروع العام ، كما يعتبر في نفس الوقت نوع من التشجيع للقطاع الخاص لكي يدخل وينافس ويهزم القطاع العام ، الذي أثبت أنه جدير بالهزيمة لأنه أهمل الخدمة التي كان يقدمها .

وتتعد أمثلة إعمال الخدمة من أجهزة الدولة والقطاع العام في مصر ، بشكل شجع فعلا القطاع الخاص على دخول مجال المنافسة مع الدولة . فبجانب خدمات النقل ، يمكن إعطاء أمثلة أخرى مثل تدهور التعليم العام ونمو التعليم الخاص في كنفه ، وتدهور العلاج في مستشفيات الحكومة أدى إلي انتشار المستشفيات الخاصة والاستثمارية . وتدهور خدمة العلاج وفقا لأنظمة التأمينات الاجتماعية الحكومية أدى إلي لجوء بعض الشركات إلي تكوين صناديق خاصة تعوض هذا التدهور في أداء الخدمة . وربما أن الأوان لإعادة النظر في وزارة الشؤون الاجتماعية والتأمينات . بل أن الفرصة سانحة إلي ما يطلق عليه بالبوليس الخاص لكي يظهر إلي حيز الوجود .

(٢) التسوية الثنائية

في هذا النظم يظهر نوع من التسوية الثنائية (أو التفاضل) بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في أداء خدمة معينة المستهلكين . وتظهر أحيانا حالات لا يوجد القطاع العام أو الحكومة في الاستثمار في تقديم الخدمة أو أنه لا يقرر عليها . ومع بقاء القطاع العام والحكومي في أداء الخدمة، يتم هذا بصورة ظاهرية مع إعطاء الفرصة للقطاع الخاص أن يمارس عمله في إطار من التعاون والتسيق بينهما .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦ .

ومثال عملي في هذا المجال يجعل الشرح أكثر بساطة ، ففي الأحياء الشعبية الفقيرة في بعض مدن الولايات المتحدة الأمريكية لا يستطيع البوليس العمل بكفاءة ، ولا يرغب في ذلك ، وتظهر جماعات داخل هذه الأحياء رغبة في حماية هذه الأحياء التي تعيش فيها (أو قد تكون شركات خاصة) . ولقد رحب البوليس الأمريكي بمثل هذه الجماعات ، وينتزع من التنسيق والتعاون معها أمكن تقديمه حماية أفضل لسكانها هذه الأحياء .

ومثال آخر موجود يوضح في الولايات المتحدة الأمريكية متمثل في وجود حرس جامعي خاص لا يتبع إلى بوليس المدينة ، ولكن هذا الأخير يرحب بذلك ويتعاون مع الحرس الجامعي الخاص (أو حتى مع جماعات الطلبة التي تهتم بالأمن داخل الجامعة) ، وذلك لتوفير خدمة أمنية أفضل . ويرجع السبب إلى عدم قدرة بوليس المدينة إلى تقطيع الحرم الجامعي بصورة شاملة ، ولعدم رغبته في التدخل في شئون الطلبة .

إن التسوية الثنائية لا تمثل خصخصة بشكل كامل ، بل هي نوع من " الخصخصة الجزئية " Partial Privatization ، حيث يتعايش كل من القطاع العام (أو الحكومي) مع القطاع الخاص لاداء خدمة أفضل ، كما أنه يمثل قيد عملي إمكانية نمو القطاع الحكومي في أنشطة معينة . فهل نعتقد أن مثل هذه الطريقة صالحة لنا .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

(٣) التخفيف من قوانين الدولة

يظهر هذا الأسلوب الأخير كبديل للخصخصة يلقي قبولا من بعض الدول والأيستاس العلمية ، وذلك لأنه لا يتدخل بشكل مباشر في النشاط الخدمي والصناعي والتجاري والزراعي ، وإنما يتم من خلال إعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة والمنظمات المنفذة للنشاط الاقتصادي . والذي يتم بدوره من خلال إلغاء أو الحد من القوانين ، والأجهزة الحكومية ، وتقود مسؤولي الحكومة . وهناك ثلاثة أنواع رئيسية لتنظيم العلاقة بين الحكومة والمنظمات المنفذة للنشاط الاقتصادي ، وهي :

١- الحد من أو إلغاء القوانين : أي أن يتم التخفيف من أو إلغاء تلك القوانين ، والقرارات ، والمراسيم ، واللوائح التي يضعها المشروع لتنظيم العلاقة بين أطراف التعامل المختلفة وهم : أجهزة الدولة من جهة ، والشركات ، والمعامل ، والمستثمرين ، والمستهلكين ، والمواطنين من جهة أخرى .

٢- الحد من أو إلغاء الأجهزة الحكومية : أي أن يتم تقليص أو إلغاء نفوذ وسلطة دور المنظمات الحكومية فيما يخص الإشراف والتنسيق والرقابة على المنظمات المنفذة للنشاط الاقتصادية المختلفة في الدولة .

٣- الحد من أو إلغاء سلطة مسؤولي الحكومية : أي أن يتم تقييد حرية أو إلغاء السلطات الخاصة بالمسؤولين أو الشخصيات الحكومية ، وذلك فيما يخص الموافقة ، والتصريح ، والتوقيت ، والسماح ، والانع ، والاعتراض على تصرفات لأطراف آخرين لهم علاقة بالنشاط الاقتصادي .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
موضوع الفرع :	طرق الخصخصة	رقم العدد :	
المجلد :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ولنضرب بعض الأمثلة في الحد من أو إلغاء القوانين : قوانين العاملين ، والتراخيص التجارية ، وتراخيص البناء ، والاستثمار كلها أمثلتها التضخم ، والتضارب ، والتدخل ، ووجوب تصقيتها ، وإلغاء بعضها . وعلى سبيل المثال قامت إنجلترا بإلغاء قوانين المباني ، وتم نقل الرقابة على المباني وتراخيصها إلى يد مفتشون مرخصون (من نقابة المهنيين مثلا) للرقابة على التراخيص ، والبناء ، والهند ، وذلك بدلا من أجهزة الحكومة .

أما بالنسبة للحد من أو إلغاء الأجهزة الحكومية فقد قام قانون شركات قطاع الأعمال العام لسنة ١٩٩١ بإلغاء العلاقة بين هذه الشركات وبين كثير من الأجهزة الحكومية مثل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، والرقابة الإدارية ، ووزارة التخطيط ، والبنك المركزي ، ومجلس الدولة ، وكلها كانت أجهزة تتدخل بصورة أو بآخر في عمل الشركات .

وبالنسبة للحد من أو إلغاء سلطة مشاهي الحكومية فالقائمة طويلة وتتضمن مفتش التأمين ، ومفتش الصحة ، ومفتش العمل ، ورجل البوليس ، وتمتد القائمة مرورا بكبار المسؤولين إلى أن تصل إلى الوزراء أنفسهم .

نماذج

نماذج
من
الخصخصة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	رومانيا في زمن الخصخصة	محمد عبد الللة	الاهرام	٣٩٧٠٥	١٩٩٥/٨/٢٢	٣١
٢	التجربة البريطانية	أحمد ماهر	(كتاب) دليل للتدبير في الخصخصة		١٩٩٦	٣٣
٣	الخصخصة في الشرق الأوسط	شريف جباب الله	الاهرام	٤٠٠٢٢	١٩٩٦/٧/٤	٣٧
٤	تقرير للاسكوا عن الخصخصة في البلاد العربية	عاطف عبد الله	الاهرام	٤٠٠٢٨	١٩٩٦/٧/١٠	٤٠

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة
الموضوع الفرعى :	مناذج
المصدر :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	محمد عبد الللة
رقم العدد :	٣٩٧٠٥
تاريخ الصدور :	١٩٩٥/٨/٢٢

رومانيا فى زمن الخصخصة



أوليفيو جيرمان رئيس مجلس الشيوخ الرومانى خلال لقائه مع محمد عبد الللة نائب مدير تحرير الأهرام

*** رئيس مجلس الشيوخ الرومانى لـ «الأهرام» :
ما أمل وضع خطة الإصلاح وما أصعب تطبيقها**

الشعب الرومانى أكثر راحة هذه الأيام. فالخوف أقل بكثير مما كانت عليه أيام دكتاتورية الرئيس الراحل تشاوشيسكو الذى أطاح بنظامه فى ديسمبر عام ١٩٨٩، ثم إلى خلفه برصاصات فرقة إعدام المظفرات والأزواء. على اختلافها - موجودة موزعة فى الصحف ومحطات التلفزيون والراديو. ورغم صعوبات التحضر فإن المستقبل يكاد يكون مشرقاً للجميع. وعلى غير ما رأيت فى بوخارست أيام الثورة على تشاوشيسكو. لا يتلفت الناس اليوم وراءهم فى خوف، بل يتفكرون وراءهم فى غضب... إلى الماضى للردية وسلب الحالة الجديدة أن البلاد انتقلت خلال أقل من ست سنوات بعد إسقاط النظام الشيوعى، من وضع سياسى إلى وضع سياسى أفضل. فالخلافات السياسية الأساسية انتقلت من الشارع إلى البرلمان بعدما ولى الناشئون فىهم أعطوهم أصواتهم. وهذا تقدم مهم. والحكومة مكونة من ائتلاف يضم أربعة أحزاب تمثل اليسار وبعضاً من الوسط واليمين. والأهم من ذلك أن المصالح للواسع النطاق. لذى اعطب الثورة ذهب مع الأيام وحلت محله الوفاقية.

رسالة رومانيا: محمد عبد الللة

ومن الناحية الاقتصادية صدرت سلسلة قوانين فى اتجاه إزالة النظام الشيوعى كان أحرها «قانون الخصخصة الكبرى» و«لبن نهاية مارس القادم تكون ٦٠٠ شركة قد تحولت إلى ملكية القطاع الخاص الذى انتقلت إلى ملكية معظم الأراضي الزراعية وتم إلغاء نظام التعاقدات. وإلى العالم الماضى كان لدى رومانيا اقتصاد فى المحصول الحاصل للزراعة، وهو ثل فى محصول الفصل هذا العام وسعر العملة الرومانية مستقر فى مواجهة الدولار الأوروبى، وليس هناك فرق يذكر بين السعر فى السوق السوداء وسعر فى محلات المزرعة.

من ناحية السياسة الخارجية ليست هناك محال مشدودة حول رومانيا مطروح. هناك السور عليها هناك مشكلة الأقليات اللسرية، ولكنها تمت التسوية وهناك مشكلة جمهورية مولدافيا الملتصقة حديثاً مع الاتحاد السوفيتى، وكان ستالين قد اقتطعها من رومانيا فى بداية الأربعينات ولا يتدخل الرومانيين حينها إلى اليوم إلا

والطلة موزعة حدا وتصل سببتها إلى ٨٠ من إجمالي عدد السكان (٤ ملايين) عظمى، بل من التوزيع أن تم تحويل إلى إجراءات نقل الملكية إلى القطاع الخاص وهذه المشكلة فى حد ذاتها تعوق كثيرا إجراءات الإصلاح وليس هناك توازن بين الأجر والأعمال رغم حروب الحكومة على زعنة الأجور. تنسبة تصل إلى ٨٠٪ زائدات الأجور. وهناك مشكلة فساد مستمر فى القطاع الاقتصادى

لكن: باختصار هناك حالة من التوازن تضر مهمة ضرورية لحالة الاستقرار التى تمهد لتدعيم زلة قبست الإصلاح فى رومانيا اليوم ما كانت بعد أيام الثورة عمدا لم يكن هناك رومانيا وأبعد خارج بالسياسة. يكون الفرق كذا: ومن العلامات المصيبة بالنسبة لرومانيا أنها تخدمت بعد الثورة فى إيجاد تشجيع واضح للسلطة بين مجلس البرلمان (الوفد) (الشيوخ) وبين الدولة، وأنها لجرت كل التتمعات فى نراة ومبدأ وحول قضايا رومانيا المساحة كان لى لقاء مع رئيس مجلس شيوخ تشويشيد لوليدو، جيرمان وعالم فى الشريعة وأن

مارت ستلا
ما فى الصعوبات التى تواجههم فى السبنة كتنشوية.

وهناك صعوبات أخرى فكل المجموعات السياسية خلال مشروعات القوانين وفق مصالحها السياسية وليس وفق المصلحة العامة. ولكن اعتقد أن هذا، فى القليل أو الكثير، هو الدور الصغير فى الديمقراطية. وكما قال تشيشريل (الزعيم البريطانى الراحل) النظام الديمقراطي هو أسوأ نظام لاستئثار، كل الأنظمة الأخرى «كيب نيزر المشكلة الاقتصادية فى عملية التشريع»

«هناك مشكلة جدا أن العلامة التي نريد حلها تؤثر غالبا عوامل من خارجها»

«هناك فى رابى أن الحقيقة التي راجعها ذات بصحة أحفادنا ذاتي والأحرار موضوعي من الحاجة الموضوعية أقول إن طينا أن بعد صياغة كل القوانين فى البلاد للانتقال النهائي من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. ونحن غير خائفين إلى الآن على تطبيق عمدا فى إصلاح مشورة بل فى عملية التشريع كلها لا تجرى وفق نظام رشيد. فمجالس الجماعات الملتصقة تنموها عن إصلاح أمر القوانين»

أحمد الحديث
«ما تسوق مثلا على ذلك»
«هناك من جامعة سياسية تريد أن تال تشجيعه فإنها تقدم مشروع قانون برزابة للترشبات وهذا الشيء فى ظروف الفرزانية الحالية وفى ظروف التشريع الاقتصادى الكبير للامر حاليا يمكن صهر العملية السياسية كلها»

«من الحاجة الدولية، وخاصة فى مجلس النواب، لدينا القليل من مجموع كثيرا جدا أن يتخذوا لاجور الحديث. لكن يتأخروا لريد من الشجوة والريد من قلة المصالح

اسم كاتب المقال : محمد عبد الالة
رقم العدد : ٣٩٧٠٥
تاريخ الصدور : ١٩٩٥/٨/٢٢

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : نماذج
المصدر : الامرام

كيف أعادوا الثروة القومية للمواطنين؟ وحلوا مشكلة البيوت الموقمة؟

استقبل فوراً
« أخيراً هل أنت متفائل بأن يوساجيا
سحتل على مشكلتها؟
لا أتو متفائل سحتل فوراً أنا فعل
في ظروف صعبة، ولكن متفائل جداً
بإمكانات الكبيرة للشعلة انساني وأولم
بكن لنا حاصل فإن لدينا إرسلان مسجماً
يتمثل في نسبة عالية جداً من التعليم وأول
تلخذ العشرين عاماً للضحية في الأساطل
الولية، وإسسية وعلمية ولنية، تستجد
بالأنا في القلعة لا نصل لكل من الزنة
القائلة ألبنا إكباتات كهر عادية، ولد
نجننا في وقت لتدهور، ونضع بالنا
على الطريق الصحيح نأزالي ليس دون
أسباب أسسية، وهو ذلك تعال في معنى
على الواقع، على الأقل لأن الرواسي، في
كل الأحرار السياسية لمستأ، بعض
التطرفين لديهم إمكانات عظيمة
للشعلة بالنسبة للمستقبل في إعادة
تنظيم الحياة السياسية، ويعقد له في
الانتخابات القلعة (أي الظروف عدم
القامي) سيجود القصب الرواسي تنظيم
العزك السياسي على أسس جديدة تنسم
أكثر بالفتح العلمي

وكان يونان أن تصلح الوضع ولذلك
فرونا أن تصغر كيونونات أها قومة لسمية
ولنية كل منها مليون بل، أي حوالي ٥٠٠
دولار، وذلك لتتمركز للاقتصاد في أيد
قلة العدد ولكن يحصل صاحب الكيونون
على تمويش مائل من تمسيب من الثروة
القومية في حالة بيع الكيونون، وقد بيعت
بعض الكيونونات بملعالي زادت بنسبة ٢٠٪
على، أوسنا الأسسية
ولد استحدثت هذه الفصلية سمه من
الانتخابات بسبب انضمام الرأي
القانون الثاني يطبق مليوني قتي لسموا
النظام التسويبي في الخصصجات
والتميمات وكان قد تم تمسيم جميع البيوت
في القرن ٢٠ من قبل في القرن وعنده
النقل أطيبت للمواطنين ليعيشوا فيها
بالإسهار وأما قام نظام البيوت لاني كذا
أيام سؤال بول، لما نخل بيده لمارا
أسباب الفكر الكمر الفترهوا إعادة
النقل لاسمها، وأن يصغر شاتين
لشاكلتها ألا يتخرجوا منها قبل عشر
سنوات ولكن لا أحد في المواطنين وافق
على طرد السكان ومع ذلك كسان ٢
مليون مواطن جرد لانهم لم يكرهوا متاكين
مواقع صعب جداً لأن كانت هناك حرية
من وضعهم، ولكن إذا كانت هناك حرية
في بيع هذه المنازل كتي ملكة خاصة، وأنا
أمكن أن يشتري المنزل خلال عشر
سنوات شكيف ولكن اتخاذ قراراً في هذا
الجال كان الجسم صمماً جداً
كان الحل النهائي أن نضيف المنازل
مباشرة إلى ملكاها الذين يشترون فيها،
وأن نفعل السلال الذين لا يشترون في
للمنازل التي كانت مملوكة لهم مبالغ في
للال تعال منوط الأجر في ضروب جيدة
أيا كان الحد الأقصى شفا هذا الحل لأن
رصد أة مبالغ تامة في اللال سيكتون
مشكلة بالنسبة للملاك الأصليين الذين
سيتمشرون بأختلاف قيمة كل عقار
فذلك تفر متميزة الأجر في عشرين سنة
في لسة معينة وفي العام القادم سيتم
تقديم الفصلية الدولة مستخدم اللال من
البرلية وأيضاً من اللال الذي يتجمع من
السكان الذين يشترون هذه الشقق
ومعهود الدولة هائل من المستثمرين
سيضعون ثمنهم للحد مسكاً، لكن الدولة
ستفعل فوراً لقد كان هذا موضوعاً مشيراً
جداً

السؤال الحتمي

« هل يمكن إرضاء ما تقول؟
هه لقد تعلم أنه خلال السنوات الأخيرة
من حكا الكتاتورية أصبحت رومانيا أقل
رسمية من الدول المحيطة بها وكانت
هناك أشياء كثيرة تحتاج إلى رأس المال
تتربا وسرنا ولوجع السؤال الحتمي الذي
يقول بما فعل أولم يستطع توفير رأس
اللال من خارج البلاد؟
إننا إنسانياً نشأنا أن نشأ طريقاً وسكاً
من الحد الأعلى الذي نريه ولحد الأدنى
الناح إكسبال نعرف أن من الممكن تخطيط
الإسراج على الوق، ولكن الأمر يختلف
عصامتاراه الواقع الفعلي فلو أن عندك
صعداً خاسراً فإن من السهل أن تلتفك
على الوق ولكن عند التفتيد لا بد أن تلتفك
في الاستمرار ود الفعل الشعبي والوجه
الاجتمعي للامية
رأى أن العلام للامية، وهذا العلام
هناك سواد يوجد يوجد الأساس هناك ما
يؤثر، في زيادة في الناتج المحلي
وأي لشعور الخصصة الأولى من العام
الحالي بلغت نسبة كازيفه ٩ ٩٪، هذا
بمى أن تستدعير متوافقات مع فصلية
الإسراج الاقتصادي
ولسود، الحظ جيداً أن نلحق رأس اللال
من الخارج على جدا، والأكثر من ذلك أننا
حسبنا ١١ مليار دولار إلى الآن بسبب
الخطر الفرض على يوجسلافيا السابقة
والعراق
« ما هي أهم التوصيات المساختة التي
عالمها للرفان خلال المصين للامية؟
«هه أتمد من قانوني رئيسيين الأول
هو قانون الإسراج بالخصخصة، ففي عام
١٩٩١ صدر قانون الخصخصة وتقرر
إعطاء ٢٠٪ من مجمل الثروة القومية
للصعب في صورة كيونونات وأن يتم
تخصيص باقي الثروة القومية من خلال
البيع وبمسب تازر الصالح تقرر ألا تكون
لكيونونات قديمة لسمية وأن يكون تدفولها
مكتلة طعم من خلال بورصة الأوراق المالية
حتى لا تحدث مبالغ بيع وشراء فيها
بصورة لا تعادل على أوسنا أو تؤدي إلى
تركيز الثروة القومية في عدد محدود من
الأبرص وقد كانت هذه الكيونونات من
صعيد كل موان تصل سمه إلى ١٨ سنة
أو تزيد ورغم ذلك تعرضت هذه الكيونونات
لإهداب بيع ولسمه للفتن، بل إن ملكيتها
انتقلت ألبنا بة مائل

موضوع الرئيس :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
موضوع الفرعي :	نماذج	رقم العدد :	
مصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

التجربة البريطانية

أول نجوبة وأئدة في الخصخصة

إن إلقاء الضوء علي أول تجربة ، وأكثرها شعبية في الخصخصة ، يمكنه أن يوضح للقارئ ويمتخذ القرار أيماد هامة في هذا الموضوع .

تجمعت أسباب النجاح لتجربة الخصخصة البريطانية وذلك بسبب أن الحكومة أخذت دور إيجابي في إتجاه التحرير الإقتصادي وتشجيع المنافسة . كما أن التجربة ركزت علي الأعلام الموجه إلي الشعب وإلي العاملين في اشروعات المحولة . ثم شجعت التجربة سوق للأوراق المالية قادر علي تحويل المخبرات إلي إستثمارات في الشركات الجديدة .

خصائص التجربة البريطانية :

١ - عدم إقتصارها علي القطاع الصناعي . بل إمتدت إلي قطاعات الخدمات كالبريد ، والتليفون ، والغاز ، والكهرباء ، والمياه ، والإسكان ، وغيرها .

٢ - الأسلوب التدريجي للخصخصة . ولقد تم ذلك بالتركيز علي مؤسسات يتم تحويلها بشكل نمونجي ، ثم تؤخذ كمثال ونموذج يحتذي به في باقي المؤسسات المشابهة .

٣ - إستخدام حملات إعلامية مكثفة موجهة إلي الشعب وإلي المستثمرين والعامل .

٤ - تهيئة مناخ سليم ومساعد للخصخصة يمتد علي مجموعة من الإصلاحات في سوق الأوراق المالية ، والهيكل الضريبي .

٥ - تهيئة مناخ تشريعي وسياسي وإقتصادي في آن واحد .



موضوع الرئيس :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
موضوع الفرع :	مناذج	رقم العدد :	
مصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

الفئات المستفيدة من الخصخصة :

استهدفت الخصخصة في بريطانيا توسيع قاعدة الملكية بالأسلوب الثاني :

١ - شجعت الدولة قيام المؤسسين بشراء نصيب الدولة من الأسهم ، أو علي الأقل جزء منها .

٢ - شجعت الدولة أعلامياً العمال علي شراء أسهم الشركات والهيئات التي يعملون بها . ولقد تم هذا التشجيع من خلال إعطائهم الأولوية للشراء ، أو منح المتقاعين أسهم مجانية ، أو نصيب العمال من الأرباح أو العوافز لشراء أسهم متخفظة للقيمة .

٣ - شجعت الدولة صفار المخبرين علي المشاركة في شراء الأسهم .

٤ - شجعت الدولة باقي المستثمرين من رجال المال والأعمال للمساهمة في شراء الأسهم .

ولقد قامت الحكومة البريطانية بتشجيع عملية البيع لهذه الفئات من خلال الأساليب التالية :

١ - توفير معلومات كاملة عن فرص الربح للشركات للبيع .

٢ - أعلام كامل يشجع علي للمساهمة في شراء الأسهم .

٣ - تخفيض في قيمة الأسهم علي الأخص للعمال و صفار المستثمرين .

٤ - تقسيط قيمة الأسهم علي الأخص للعمال و صفار المستثمرين .

٥ - إعطاء أولوية لطلبات المساهمة الصغيرة .

كما وضعت الحكومة البريطانية بعض القيود والشروط علي المستثمرين الأجانب في عملية التمويل ، وذلك في محاولة منها للسيطرة علي عملية التحول بشكل متوازن ، وذلك مثل :

الموضوع الرئيسي :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	غاذج	رقم المصدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في التخصص	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

١ - مطالبة المستثمرين الأجانب بالتقيد في سجل المساهمين الأجانب لدى الحكومة .

٢ - النص على ألا تزيد حصة المساهمة عن ١٥٪ من إجمالي أسهم المشروع .

٣ - عدم مشاركة الأجانب في مجلس إدارة الشركة .

السهم الذهبي :

وهو عبارة عن سهم خاص تحتفظ به الحكومة في المشروع المحول ، أو هو "مسماز جها " . وتتمكن الحكومة من خلال هذا السهم الذهبي حضور الجمعيات العمومية ، ويحق لها التصويت ، ويحق لها تعيين ممثل في مجلس الإدارة (ليس من الموظفين الصوماليين بل من رجال الأعمال) ، وقد يحق لها أحياناً الاعتراض في الأحوال الطارئة والخطيرة على بعض القرارات ، وبالتالي فهذا السهم هو عين الدولة داخل هذه الشركات .

النتائج الاقتصادية للتخصصة في بريطانيا :

أشارت التجربة البريطانية إلى إرتفاع المؤشرات الاقتصادية التالية بعد التخصصة :

١ - إرتفاع معدلات الربحية .

٢ - إستقلالية القرارات الإدارية .

٣ - تحسين أداء العمال والموظفين .

النتائج المالية للتخصصة في بريطانيا :

أدى التحول إلى القطاع الخاص في بريطانيا إلى بعض النتائج المالية ، من أهمها :

١ - زيادة الإصدارات الجديدة للأسهم ، وزيادة الحركة في سوق المال .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	نماذج	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

٢ - إرتفاع فى أسعار الأسهم .

٣ - تخفيف العبء المالى على ميزانية الدولة .

النتائج الإجتماعية للخصخصة فى بريطانيا :

أدى التحول إلى القطاع الخاص إلى النتائج الإجتماعية التالية :

١ - توسيع قاعدة الملكية بين عدد ضخم جداً من البريطانيين ، حتى الفقراء

منهم . حتى أن شركة الغاز البريطانية قد وصل عدد المساهمين الصغار فيها إلى ٣ مليون مساهم بريطاني .

٢ - تغيير فى اتجاهات الشعب ناحية الملكية الخاصة .

٣ - تنويع الفوارق بين الطبقات .

٤ - أدى بيع مساكن الدولة إلى السكان ، من خلال التسيط ، إلى تعزيز الإبتغاء نحو الخصخصة .

٥ - تحولت النقابات العمالية من معارضة شديدة إلى مناصر لعملية الخصخصة ، لأن معظم العمال حصلوا على مزايا واضحة منها .

دور المديرين فى الخصخصة :

أصبح كثير من المديرين على مستوى مؤسسات الدولة عن تأييد عملية الخصخصة ، وذلك لسبب واضح وهو أن التحول يقترنهم مراكزهم وسلطاتهم . ولقد واجهت الدولة هذه المعارضة إما بترغيب بعض هؤلاء المديرين ، وذلك بتقلهم إلى وظائف بديلة فى القطاعات المحولة إلى القطاع الخاص ، أو بحل العديد من هذه المؤسسات ، وبالتالي التهديد بتقديم لوطاتهم .

اسم كاتب المقال : شريف جاب الله
رقم العدد : ٤٠٠٢٢
تاريخ الصدور : ١٩٩٦/٧/٤

موضوع الرئيس : الخصخصة
موضوع الفرع : نماذج
المكان : الاهرام

الخصخصة.. في الشرق الأوسط

إنجاز برنامج الخصخصة المصري يتطلب ١٥ سنة قادمة.. وتحقيق التوازن بين نشاط القطاعين العام والخاص في تونس يتطلب ١٠ سنوات

أكد الدكتور مصطفى حبيب رئيس الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية أن تنفيذ برنامج توسيع الفكرة والخصخصة على مستوى القطاع العربية يواجه مجموعة من الصعوبات وعلى رأسها انخفاض المستوى المالي لهذه البرامج وانخفاض حركتها والافتقار إلى قطاع خاص كبير وقادر على إيفاء التزامات الشركة وإيجاد لشخص السوق في جانب مشكلات العمالة واستمرار وجود الفروقات الموهلة وأوجه القصور في الإصلاح وإلى حركة سوق رأس المال.

أشار إلى برنامج الخصخصة الاقتصادية التي أثمرت بها الحكومات العربية منذ مطلع الثمانينات والتي أسهمت لتحقيق الخصخصة وإعادة تنظيم المؤسسات شبه الرسمية إذ استهدفت تحسني مستوى كفاءة استخدام الموارد المالية من خلال جعل المشروعات العامة أكثر استجابة لمتطلبات السوق والمستهلك المصرية وتدمج بين القطاع الخاص في الاقتصاد القومي من طريق التحويل التدريجي للمؤسسات في أنشطة إنتاج السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وعلى العكس من ذلك فإن القطاع العام الاقتصادي التي تتيح للقطاع الخاص إمكانية المنافسة وعلى أساس التنافس مع المشروعات العامة، بالإضافة إلى تقليص حجم المساعدات المالية التي تستلزم أعمالها الزوائد العامة والتي تخصص إلى المؤسسات شبه الرسمية بهدف السماح للحكومات في الشرق الأوسط بتقليل التكاليف المتصورة التي والموارد المالية التي تلتزمها أي من الموارد العامة للقطاع على أن تتسبب في تحويلها لتخصصها لتحويل النشاط العام، كما أن برامج الخصخصة في القطاع العربية استهدفت تحقيق سلامة المشروعات التجارية في قطاع الأعمال العام وتوجيهها بشكل مدروس ومنضبط نحو النفع إلى القطاع العام، وهو على أن تخصص تلك إعادة هيكلة المشروعات العامة الأساسية واعتمادها على تحقيق نموها المالي، مما على السوق على أن تتسبب في نموها، ومطابقا لثاني أهداف الخصخصة، أي أنها تسعى إلى إزاحة الموارد الاقتصادية عن القطاع العام، في ظل الفشل في المشروعات والأدوات التنموية والفرص المتاحة التي تمتلكها الدولة وتزود قادة القطاع بفرص العمل بإعادة بر

سوق المال

نطاق وسرعة برامج الخصخصة العربية

أكد الدكتور مصطفى حبيب، مدير نطاق وسرعة برامج الخصخصة العربية تعتبر أحد العوامل حيث أشار العديد من التقارير العربية ولاسيما منظمات برنامج الخصخصة الدولية التي تتناول النهج نحو نظام يستند وإلى السهل، إذ ترى حكومات هذه البلاد أن الحاجة تدعو إلى التحرك الجلي، نمو للاقتصاد قائم على السوق، بسبب الكماليات المالية التي تترافق مع الحاجة التحويل السريع وهو الخصخصة. غير أنه على الرغم من مشروعية هذه الفكرة إلا أن التدخل التدريجي نحو الإصلاح قد ليس يهود ويشكل متراكم في النشاط الجديد التنموي ومن ينجح الأمثلة هنا مصر وهي واحدة من البلاد التي انتهجت للنقل التدريجي لبرامج الخصخصة إلى نشاط الخروج من الكلية العامة المصرية مشروعا متريا وإذا كانت هذه بداية جيدة إلا أنه نظريا فإن عدد المشروعات العامة في مصر فإن إيمان برزاي الخصخصة سوف يتخلف ١٥ سنة قادمة. غير أنه حتى في البلاد التي تتسبب فيها عملية الخصخصة وتتحول بسرعة فإن حجم القطاع العام يبقى أن تتحول إلى اقتصاد السوق يتطلب العديد من أدوات وتنظيمات مثل على ذلك تونس، على أن تتسبب في نموها، ومطابقا لثاني أهداف الخصخصة، أي أنها تسعى إلى إزاحة الموارد الاقتصادية عن القطاع العام، في ظل الفشل في المشروعات والأدوات التنموية والفرص المتاحة التي تمتلكها الدولة وتزود قادة القطاع بفرص العمل بإعادة بر

حتى الآن أن توجد روبا
واضحة لدى الأقطار التي
تتغذبر امج الخصخصة
حول كيفية التصرف
بالخصبة النقدية لبيع
المشروعات العامة. مثل
على ذلك مصر!!

التحول من نشاط القطاع العام والخاص في الاقتصاد القومي من طريق التحويل التدريجي للمؤسسات في أنشطة إنتاج السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وعلى العكس من ذلك فإن القطاع العام الاقتصادي التي تتيح للقطاع الخاص إمكانية المنافسة وعلى أساس التنافس مع المشروعات العامة، بالإضافة إلى تقليص حجم المساعدات المالية التي تستلزم أعمالها الزوائد العامة والتي تخصص إلى المؤسسات شبه الرسمية بهدف السماح للحكومات في الشرق الأوسط بتقليل التكاليف المتصورة التي والموارد المالية التي تلتزمها أي من الموارد العامة للقطاع على أن تتسبب في تحويلها لتخصصها لتحويل النشاط العام، كما أن برامج الخصخصة في القطاع العربية استهدفت تحقيق سلامة المشروعات التجارية في قطاع الأعمال العام وتوجيهها بشكل مدروس ومنضبط نحو النفع إلى القطاع العام، وهو على أن تخصص تلك إعادة هيكلة المشروعات العامة الأساسية واعتمادها على تحقيق نموها المالي، مما على السوق على أن تتسبب في نموها، ومطابقا لثاني أهداف الخصخصة، أي أنها تسعى إلى إزاحة الموارد الاقتصادية عن القطاع العام، في ظل الفشل في المشروعات والأدوات التنموية والفرص المتاحة التي تمتلكها الدولة وتزود قادة القطاع بفرص العمل بإعادة بر

موضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	شريف جاب الله
موضوع الفرعى :	مناذج	رقم العدد :	٤٠٠٢٢
المجلد :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٧/٤

استخدام الحصيلة القومية الناشئة

لا توجد رؤيا أو تصور واضح لدى الاكثاري المصرية التي تنفذ اليوم برنامج المخصصة حول الكيفية التي يتم بها التخصيص بالحصيلة القومية لسحب المشروعات العامة على مصر لا توجد سياسة واضحة المعالم حول إدارة هذه التخصيصات فوزارة القرفة تشرح أن توسيع في حصة خاص لدى البنك المركزي المصري، ولكنه ليس، من الواضح الجهات أو المسؤولين المسؤولين باستخدام الأموال ولا حتى الكيفية التي تستخدم بها

من من التفكير ضرورة التفكير العام بكيفية استخدام الحصيلة الفكرية من قبل الحكومات، في ضوء الدور الاستراتيجي الذي تلعبه هذه الأموال في (١) خلق وإدارة التمويل اللازم للمواطنين الذين يتقنون سلبا عملية التخصيص

(٢) تهيئة اليد من المشروعات العامة

السبب

(ج) إيجاد صندوق خاص صفه تمويل

إستئثار القطاع

الخاص الموجودات

الحكومية

المخصصة

وتطوير اسواق

رأس المال

تتيح لسواق الأوراق المالية عدة من الامكانيات لتأهيل ملكية الأسهم في المشروعات العامة إلى أيدي القطاع الخاص، بما في ذلك الاكتساب العام، وقبول المساهمين، وسماويل الاستثمار المشترك، والبيع المباشر للمخصصة، إلى، وسماويل الأوراق المالية تيسر على تمويل المخصصة، إلى جانب إسهامها في جميع المجالات في ارتقاء، وذلك من خلال المؤشرات الدورية التي يقدمها السوق ويحصل من خلالها على الصورة الكلية لآراء الآراء ثم إلى التجربة الفاشحة أو الإيجابية لمجمهور المستثمرين في أسهم المشروعات التي حصص للمخصصة تسهم في ترويج الأسهم البقاء لبرنامج المخصصة الذي تعتمد الحكومة، غير أن اسواق الأوراق المالية لا تملك على التمويل الكفؤ لكي الأسهم في المشروعات العامة إلى أيدي متطورة وتتضمن مساهمة أو مساهمة الفاعلات مالتفان ليس المخصصة لها دورها في تطوير اسواق الأوراق المالية من خلال استثمار عروس الجهات المتفاعلة من الأسهم

صفت لذلك أن التخصيص التي تخذ من خلال سوق رأس المال تسمى الانسحاب العلوي والدرجة الثانية من التانسة على شراء الأسهم أثناء، ببعضها لقد برهنت التجارب على أن المخصصة يمكن أن تسهل كثيرا من عملية تطوير سوق رأس المال والمفعل في سوق رأس المال للتطوير ضرورة أساسية لفتح المخصصة كما أنه لابد أن تؤدى المجهود نحو تحقيق التخصيص إلى التكامل، في الأعلى، القصور والفرق بين تطوير اسواق رأس المال وبين نشوء وتنمية شريحة رجال أو أولئك أعمال لبرنامج المخصصة الذي يغش في تطوير اسواق رأس المال هو برنامج يعتمد أن يبدل ذلك في تنمية القطاع الخاص من ناحية أخرى فإنه ليس من المنطق وجود سوق واسع النطاق في البيئة القومية بدون برنامج واسع النطاق للمخصصة الفاعليات وسماويل ويكتلن بعضهما البعض، إلى جانب كون تطوير سوق رأس المال مصورا حيوية في خلق اقتصاد قائم على السوق

شريف جاب الله

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة
الموضوع الفرعى :	مناذج
المصدر :	الاهرام
اسم كاتب المقال :	عاطف عبد الله
رقم العدد :	٤٠٠٢٨
تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٧/١٠

تقرير للاسكوا عن الخصخصة في البلاد العربية

حصة من أسهم الشركات المطروحة للبيع للعاملين وصغار المدخرين

بماض قديمة الملكية بالسيرة التي لم يوافق عليها مع الجهات
روسا مع البنك ومصدق الفند الدوليين بما جعلها من المدة
التي لا تتجاوز الأثلاث بما يتوافق مع تجديد البرامج والمصروفات
التي تلتزم بالبروتوكول على تسريع الخصخصة حتى ان البعض
من المتحمسين من جانب الصندوق ذهب الى حد وقتها ان
ما كان يتوجب على مصر تسديده من ديونها الخارجية
التي كان في الصندوق في اقطاب برده من الطيف الثانية
تظهر في الخصف تقريبا مع العلم ان البنك الدولي
يصلح اتمام التوقيع بموجب برنامج الخصخصة الذي
اوشك قطاعات الميزانية العامة التي لم يتسبها على
الكلوكروا والاتصالان السلطنة والاسلطنة والاسلطنة

وبمها وممن وأولادهم وأحفادهم
 صلاح الهيكله شير بخرية طبعية معقولة ولها الأضلاع
 البسوق المصمى ونقوى العرض والبك فيها وأر سباسة
 الحكومة في محال الخصخصة تقوم على الشرح في بيع
 المزارع العمدة ومراعاة الاستقلالية الاقتصادية وذلك عدم
 الجبري الاقتصادية في طر الأصول المالية مفعلة وأرشد
 إذا كانت عملية الخصخصة شير بخرية ذلك مرره إضافة
 الاستيعاب مع حالات الشرح الإفادة من تناوب الآخرين
 في هذا الشأن وتعالى الخلقهم

والمسألة الأوضح المصححة في الأثر في
الوقت الحاضر فقد أشار التقرير إلى أنه لا بد من
التخصص فطحت أبواباً جديدة للمستهلك كانت
عليه في أواخر عام ١٩٨٨ إلى الآن لا يمكن القول
في ذلك برنامجاً متكافئاً للتخصص مبدداً
وإنما هي حجة أخرى ومساواة ومعادلة الرضى
وهذا ما نتج من خلال الفعاليات التي أجريت مع
المستثمرين في العراق والإيرادات الخاصة
بمصر ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ ٢٠٢٨ ٢٠٢٩ ٢٠٣٠ ٢٠٣١ ٢٠٣٢ ٢٠٣٣ ٢٠٣٤ ٢٠٣٥ ٢٠٣٦ ٢٠٣٧ ٢٠٣٨ ٢٠٣٩ ٢٠٤٠ ٢٠٤١ ٢٠٤٢ ٢٠٤٣ ٢٠٤٤ ٢٠٤٥ ٢٠٤٦ ٢٠٤٧ ٢٠٤٨ ٢٠٤٩ ٢٠٥٠ ٢٠٥١ ٢٠٥٢ ٢٠٥٣ ٢٠٥٤ ٢٠٥٥ ٢٠٥٦ ٢٠٥٧ ٢٠٥٨ ٢٠٥٩ ٢٠٦٠ ٢٠٦١ ٢٠٦٢ ٢٠٦٣ ٢٠٦٤ ٢٠٦٥ ٢٠٦٦ ٢٠٦٧ ٢٠٦٨ ٢٠٦٩ ٢٠٧٠ ٢٠٧١ ٢٠٧٢ ٢٠٧٣ ٢٠٧٤ ٢٠٧٥ ٢٠٧٦ ٢٠٧٧ ٢٠٧٨ ٢٠٧٩ ٢٠٨٠ ٢٠٨١ ٢٠٨٢ ٢٠٨٣ ٢٠٨٤ ٢٠٨٥ ٢٠٨٦ ٢٠٨٧ ٢٠٨٨ ٢٠٨٩ ٢٠٩٠ ٢٠٩١ ٢٠٩٢ ٢٠٩٣ ٢٠٩٤ ٢٠٩٥ ٢٠٩٦ ٢٠٩٧ ٢٠٩٨ ٢٠٩٩ ٢١٠٠ ٢١٠١ ٢١٠٢ ٢١٠٣ ٢١٠٤ ٢١٠٥ ٢١٠٦ ٢١٠٧ ٢١٠٨ ٢١٠٩ ٢١١٠ ٢١١١ ٢١١٢ ٢١١٣ ٢١١٤ ٢١١٥ ٢١١٦ ٢١١٧ ٢١١٨ ٢١١٩ ٢١٢٠ ٢١٢١ ٢١٢٢ ٢١٢٣ ٢١٢٤ ٢١٢٥ ٢١٢٦ ٢١٢٧ ٢١٢٨ ٢١٢٩ ٢١٣٠ ٢١٣١ ٢١٣٢ ٢١٣٣ ٢١٣٤ ٢١٣٥ ٢١٣٦ ٢١٣٧ ٢١٣٨ ٢١٣٩ ٢١٤٠ ٢١٤١ ٢١٤٢ ٢١٤٣ ٢١٤٤ ٢١٤٥ ٢١٤٦ ٢١٤٧ ٢١٤٨ ٢١٤٩ ٢١٥٠ ٢١٥١ ٢١٥٢ ٢١٥٣ ٢١٥٤ ٢١٥٥ ٢١٥٦ ٢١٥٧ ٢١٥٨ ٢١٥٩ ٢١٦٠ ٢١٦١ ٢١٦٢ ٢١٦٣ ٢١٦٤ ٢١٦٥ ٢١٦٦ ٢١٦٧ ٢١٦٨ ٢١٦٩ ٢١٧٠ ٢١٧١ ٢١٧٢ ٢١٧٣ ٢١٧٤ ٢١٧٥ ٢١٧٦ ٢١٧٧ ٢١٧٨ ٢١٧٩ ٢١٨٠ ٢١٨١ ٢١٨٢ ٢١٨٣ ٢١٨٤ ٢١٨٥ ٢١٨٦ ٢١٨٧ ٢١٨٨ ٢١٨٩ ٢١٩٠ ٢١٩١ ٢١٩٢ ٢١٩٣ ٢١٩٤ ٢١٩٥ ٢١٩٦ ٢١٩٧ ٢١٩٨ ٢١٩٩ ٢٢٠٠ ٢٢٠١ ٢٢٠٢ ٢٢٠٣ ٢٢٠٤ ٢٢٠٥ ٢٢٠٦ ٢٢٠٧ ٢٢٠٨ ٢٢٠٩ ٢٢١٠ ٢٢١١ ٢٢١٢ ٢٢١٣ ٢٢١٤ ٢٢١٥ ٢٢١٦ ٢٢١٧ ٢٢١٨ ٢٢١٩ ٢٢٢٠ ٢٢٢١ ٢٢٢٢ ٢٢٢٣ ٢٢٢٤ ٢٢٢٥ ٢٢٢٦ ٢٢٢٧ ٢٢٢٨ ٢٢٢٩ ٢٢٣٠ ٢٢٣١ ٢٢٣٢ ٢٢٣٣ ٢٢٣٤ ٢٢٣٥ ٢٢٣٦ ٢٢٣٧ ٢٢٣٨ ٢٢٣٩ ٢٢٤٠ ٢٢٤١ ٢٢٤٢ ٢٢٤٣ ٢٢٤٤ ٢٢٤٥ ٢٢٤٦ ٢٢٤٧ ٢٢٤٨ ٢٢٤٩ ٢٢٥٠ ٢٢٥١ ٢٢٥٢ ٢٢٥٣ ٢٢٥٤ ٢٢٥٥ ٢٢٥٦ ٢٢٥٧ ٢٢٥٨ ٢٢٥٩ ٢٢٦٠ ٢٢٦١ ٢٢٦٢ ٢٢٦٣ ٢٢٦٤ ٢٢٦٥ ٢٢٦٦ ٢٢٦٧ ٢٢٦٨ ٢٢٦٩ ٢٢٧٠ ٢٢٧١ ٢٢٧٢ ٢٢٧٣ ٢٢٧٤ ٢٢٧٥ ٢٢٧٦ ٢٢٧٧ ٢٢٧٨ ٢٢٧٩ ٢٢٨٠ ٢٢٨١ ٢٢٨٢ ٢٢٨٣ ٢٢٨٤ ٢٢٨٥ ٢٢٨٦ ٢٢٨٧ ٢٢٨٨ ٢٢٨٩ ٢٢٩٠ ٢٢٩١ ٢٢٩٢ ٢٢٩٣ ٢٢٩٤ ٢٢٩٥ ٢٢٩٦ ٢٢٩٧ ٢٢٩٨ ٢٢٩٩ ٢٣٠٠ ٢٣٠١ ٢٣٠٢ ٢٣٠٣ ٢٣٠٤ ٢٣٠٥ ٢٣٠٦ ٢٣٠٧ ٢٣٠٨ ٢٣٠٩ ٢٣١٠ ٢٣١١ ٢٣١٢ ٢٣١٣ ٢٣١٤ ٢٣١٥ ٢٣١٦ ٢٣١٧ ٢٣١٨ ٢٣١٩ ٢٣٢٠ ٢٣٢١ ٢٣٢٢ ٢٣٢٣ ٢٣٢٤ ٢٣٢٥ ٢٣٢٦ ٢٣٢٧ ٢٣٢٨ ٢٣٢٩ ٢٣٣٠ ٢٣٣١ ٢٣٣٢ ٢٣٣٣ ٢٣٣٤ ٢٣٣٥ ٢٣٣٦ ٢٣٣٧ ٢٣٣٨ ٢٣٣٩ ٢٣٤٠ ٢٣٤١ ٢٣٤٢ ٢٣٤٣ ٢٣٤٤ ٢٣٤٥ ٢٣٤٦ ٢٣٤٧ ٢٣٤٨ ٢٣٤٩ ٢٣٥٠ ٢٣٥١ ٢٣٥٢ ٢٣٥٣ ٢٣٥٤ ٢٣٥٥ ٢٣٥٦ ٢٣٥٧ ٢٣٥٨ ٢٣٥٩ ٢٣٦٠ ٢٣٦١ ٢٣٦٢ ٢٣٦٣ ٢٣٦٤ ٢٣٦٥ ٢٣٦٦ ٢٣٦٧ ٢٣٦٨ ٢٣٦٩ ٢٣٧٠ ٢٣٧١ ٢٣٧٢ ٢٣٧٣ ٢٣٧٤ ٢٣٧٥ ٢٣٧٦ ٢٣٧٧ ٢٣٧٨ ٢٣٧٩ ٢٣٨٠ ٢٣٨١ ٢٣٨٢ ٢٣٨٣ ٢٣٨٤ ٢٣٨٥ ٢٣٨٦ ٢٣٨٧ ٢٣٨٨ ٢٣٨٩ ٢٣٩٠ ٢٣٩١ ٢٣٩٢ ٢٣٩٣ ٢٣٩٤ ٢٣٩٥ ٢٣٩٦ ٢٣٩٧ ٢٣٩٨ ٢٣٩٩ ٢٤٠٠ ٢٤٠١ ٢٤٠٢ ٢٤٠٣ ٢٤٠٤ ٢٤٠٥ ٢٤٠٦ ٢٤٠٧ ٢٤٠٨ ٢٤٠٩ ٢٤١٠ ٢٤١١ ٢٤١٢ ٢٤١٣ ٢٤١٤ ٢٤١٥ ٢٤١٦ ٢٤١٧ ٢٤١٨ ٢٤١٩ ٢٤٢٠ ٢٤٢١ ٢٤٢٢ ٢٤٢٣ ٢٤٢٤ ٢٤٢٥ ٢٤٢٦ ٢٤٢٧ ٢٤٢٨ ٢٤

وفي لبنان هناك ثلاثة أسواق رئيسية تعيق في الوقت الحاضر عملية الخصخصة هناك وتؤثر إلى حد المستويلين في هذا المجال وأول هذه الأسواق الثلاثة كبير من مؤسسات القطاع العام الاقتصادي في لبنان ولقاء والاتصالات السكنية والأساسية، والتي لا يمكن أن تعد بتمشقرى القطاع الخاص قبل إعادة بنائها وتفعيلها من جميع مراحله من التفتتير والتفتية والمراقبة

أفاد في التقرير والعذر قنلي أ. بيبير مؤلفه مستعصر في
مباين ومرواجات من الاستثمار هناك المات الاقتصادي
السياسي المصالح حاليا في لبنان والمات جعل كسما
التمالي المات بطرق الفصححة ففسح مع يتحول من
الضمانات التي يرادف فعل التحول في وقت لا فيها
من الضمان تعالي من أزمة عجيبة خائفة، وقسم آخر
في توترتي الضمان في إخطال المات من الضمان
الاستثنائية في تحكم العامة العامة التمانية
في تأطير الجمهورية العربية السورية الضمانات ماها
محول ملكية في إدارة المؤسسات الانضباط العامة في الطاع
في الطاع العامة في إدارة المملكة المستعصر في هذا الطاع
والضمانات لطرق الضمان من خلال فرص العمل وإنتاج
سيرة سيرة الاستقلال والتدبر كدور ومرواجات في
وما هو حالي في الطاع والخاص من المرات في تدوير
السياسة ويريد تقديم العولوات من أمام الطاع الضمان
السياسة في الامانة في الشان العامة الوطني

خلص تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية العربية اسييا التابعة للأمم المتحدة، إسكوا، أن مصفحة عالمية ليست سهلة التخليق وأن كل مودعها يتبعها ولا تملك علاجا جديدا فاشلا للقدار العربية

واكد التقرير ان عدد سكان 34 من العرب والارمن وسوريا ولبان، ان له

يكون التصدير تأثير كبير على عربة ورسى البحر العربي المارة الى

فمنه المالية رهن بحال الاستقرار الاقتصادي والسياسي فضلا عن عامل

الربح على ورسى الاموال الوظيفه ولقد بمصمم ما ورد

الى التقرير

عاطف

وحتى التغيير لم يحد بهد فباع الحرية العربية لئلا
الانضمام للاتحاد الاشتراكي في مسيرة الخصخصة
التي قدمها القطاع الخاص العربي على تطوير نوعي في
إنتاج سلوكة أجنبي لأن التغيير لم يحد بهد فباع الحرية
في الصعيد الاقتصادي ليعود إلى توافر مقوماتها المالية
وحول تطوير البنية على سوق العمل الذي التقدير أن
يسكن الخصخصة تشارك سالي بعدل باتجاه زيادة معدلات
الحالة، خصوصا إذ اعتمد مبدأ السرعة في عملية تحويل
الممتلكات، ذلك في مدى التغيير وستعمل الخصخصة في
زيادة الاستغلال الاقتصادي وتعميق التغيرات الموروثة
في توريته الزهراء والناسل

والم التقدير إلى أن الرهان على الخصخصة علاج
الحال الاقتصادي التي تعاني منها الدولة المالية في غير
مصلحة أن الشروط لنحياها في السوق
التنافسية الحرة، على الأقلية المتخوفة وفي شروط
تتوافق 3% في البلدان التي التفتت
وأصناف التقدير وتوافره في الشروط من ناحية
ثانية معان أن هذه البلدان قطعت الشواكع متعمقة في
مصدرة الدولة والمخرج من هذه الدولة لا 3% إلى
الملك على الأقل، مستبعدة فشل التنمية في البلدان
التي على، حتى تلكم وأما مفرده

الأموال العامة

والساسة لانتزاع أنفسهم إلى تدبير العباس
واعتزلوا الناس بالتقوى إلى أن انحصرت العباس
تأثيرها في اثنين رئيسيين من التلاميذ الذين يصر
توزيع قاعدته المالية الخاصة من الاموال الرئيسية للخدمة في العامة
في المدن التي تأخذ بها من وجهتها مصرية، وعلى أساس بعض
الأنشطة لتحويل كل واحد إلى اختصاصه في الطاعة على العام في الجمهور
العريض عن طريق بعض أسهمها وادخل كل واحد إلى اختصاصه لبعض
في كل الأسماء العامة والوطنية، وبعد انتزاع القدر لكل اختصاصه
في تدبيره وتوزيعه القويطة إلى كل شئ واسعاً في جميع المدن لكن من
الصور لا يبين أن الهدف من مشروع مصادرات بعض أفرعها ضمن العمل
في الإشراف على أنشطة المواطنين في المدن التي تختلف السور المالية
لأسماء من بعض ممتلكاتها وأراضيها بين المدن
ومن التقوى من أن هناك ثلاثة عناصر من شأنها أن تزيد هذا الوضع
تجديداً

أولها أن تعزز الرأسمالية المحلية ليستغني عن نفوذ الحظوة
عند السباسبين ومراكز القرار على وجهات الإنتاج في القطاع العام بشأن
حصة
ثانيها : أن يضع رأس المال الأجنبي يده على قسم كبير من القطاع
العام المقرر تحويل ملكيته ومسدر الخطوة هنا فصلا عن تحويلات النقل
إلى الخارج أو إمكانية أن يترك رأس المال للبلاد عند أي مئة تعرض لها
هذا الأمر

تألفها إلى بعض وحدات الإنتاج تتمتع بوضع امتكاري مدد نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص ومصدر الخطوة الإنسانية هنا هو إمكانية رفع الأسعار بصورة تيسية أو تخفيض المددات في المناطق غير الرقمية وعلى المشاكل التي تتعرض لتقليد البرنامج أيضا التغيير في مصدر لم

عاطف عبد الله



د. حازم الميلاوي

توقعات بزيادة معدلات

البطالة واستبعاد عودة

الأموال العربية المهاجرة

توزيع عاملاً للثأر الخاصة من أجله، الرئيسة التي لخصها في المعنى
من قبله أن ينادي بها من اجتماعه مصر، وعلى هذا الأساس تمضى
الفضيلة لتحويل العمل، ومهدد الإنتاج في القلعة، وإمام إلى الجمهور
العريض من طريق مذهبهم، وإلحاق هذا النوع مع الفضيلة أيضاً
فيهم إلى الجمهور والمعامي والرفاهية، وفي عهد الإنتاج نقل ملكيتها.
التي تنوع التثنية الوطنية على شرط العمل، وخاصة من الجمهور، لكن من
المعروف أيضاً أن هذا العمل متفرع صدمات غير كافية ضعف العمل
الإفكار، بعد أهمية الوطنيين في الدلائل التاريخية وتختلف السوق المالية
لأسهم من حيث عمليته المصير، وإدراكه غير كافي.
وعنه التثنية من أن هناك ثلاثة عناصر من شأنها أن تزيد هذا النوع
الضيق.

أولها أن تعزز الرأسمالية المحلية ليستغني عن نفوذ الحظوة
عند السباسبين ومراكز القرار على وجهات الإنتاج في القطاع العام بشأن
حصة
ثانيها : أن يضع رأس المال الأجنبي يده على قسم كبير من القطاع
العام المقرر تحويل ملكيته ومسدر الخطوة هنا فصلا عن تحويلات النقل
إلى الخارج أو إمكانية أن يترك رأس المال للبلاد عند أي مئة تعرض لها
هذا الأمر

تألفها إلى بعض وحدات الإنتاج تتمتع بوضع امتكاري مدد نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص ومصدر الخطوة الإنسانية هنا هو إمكانية رفع الأسعار بصورة تيسية أو تخفيض المددات في المناطق غير الرقمية وعلى المشاكل التي تتعرض لتقليد البرنامج أيضا التغيير في مصدر لم

الخصخصة في مصر

عام

الخصخصة

في مصر

عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الخصخصة (١)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٥٠	١٩٩٦/٤/٢٣	٤١
٢	الخصخصة (٢)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٥١	١٩٩٦/٤/٢٤	٤٥
٣	الخصخصة (٣)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٥٧	١٩٩٦/٤/٣٠	٥٠
٤	الخصخصة (٦)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٧٦	١٩٩٦/٥/١٩	٥٥
٥	الخصخصة (٧)	عبد الحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٧٧	١٩٩٦/٥/٢٠	٦٠
٦	الخصخصة (٨)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٧٨	١٩٩٦/٥/٢١	٦٥
٧	عاطف عبيد : ٤٤ شركة جاذبة للبع	مصطفى صقر	ملحق البورصة لمصرية	٦٢	١٩٩٦/٧/٢٠	٧١
٨	الخصخصة على الطريقة المصرية	منى قاسم	(كتاب) الإصلاح الاقتصادى لى مصر		١٩٩٧	٧٣
٩	الخصخصة المصرية نجحت وهذه الادلة	حسن القمحارى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٢٣	١٩٩٨/٣/١٦	٨٥
١٠	٤ تحديات تواجه تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى	الجزيلة	الاهرام	٤٠٦٩٦	١٩٩٨/٥/٩	٨٨
١١	الخصخصة والضوابط المطلوبة	سامى متولى	الاهرام	٤٠٨٦٣	١٠/٢٣ ١٩٩٨	٨٩

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم المجلد :	٣٩٩٥٠
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/٢٣

الخصخصة

(١)

د. إبراهيم كامل
في حوار للناس

نحتاج لعمل مصالحة بين

رأس المال الخاص والمجتمع

**العملية الخصخصة لم تبدأ حتى الآن لانها
ليست فقط عملية بيع شركات**

عبد الرحمن عقل

رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية

مجدي صبحي
الخبير بالمركز

سازت في الحوار

رافقت أمين
ممدوح الولي
عماد غنيم
عبد الناصر عارف

اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
رقم العدد : ٣٩٩٥
تاريخ الصدور : ١٩٩٦/٤/٢٣

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
الموضوع الفرعى : لن مصر : عام
المصدر : الاهرام

● ولكن النظرية الاشتراكية أو نظام القطاع العام الذى طشفناه كفن يحقق إلى حد ما نوعا من الالتزام الدولة بمحقق العدالة الاجتماعية؟

● حسنا اذا كنا قد امكننا هذه النظرية أو الفلسفة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية فمن ذا الذى ياول ان النظام الجديد أو النظام الجديد حقق العدالة الاجتماعية ، ومن الذى يقول ان الاداء فى هذه الفترة على علية الخصخصة وعلى عملية التحول الاقتصادى على سلطة الدولة بالعكس لا تتصور ان سلطة الدولة اذا اتسمت على التحول وبمكتلة القضم عناصر الانتاج ، لا تتصور على الإطلاق ، ان هذا يقلل من سلطة الدولة بل على العكس فإن يزيد من سلطة الدولة لأنه سيحتاج للدولة الفرصة لأن تركز على ما يجب ان تقوم به الدولة من وظائف تقليدية ويضعها مساحة اكبر من الوقت وصاحة اكبر من الاهتمام بلينها ، اكبر وأعمق من ان تكون الدولة ملاك لا إكسان أو تدبر جهازا للدول والطمعية !!

الخصخصة
لا يمكن أن نتج
يون قبول
شعبي ... والدور
الاجتماعى لرأس
المال أكبر من
الدور الاقتصادى

نظام ما بين أوروبا الغربية وأمريكا والشرق الاشتراكية التى كان على رأسها الاتحاد السوفيتى يدل أوروبا الشرقية ويضئ الدول ، ولكن بالنسبة لنا فى مصر لا نستطيع القول أننا لنأخذ نظاما اشتراكيا كاملا إنما نحن اخذنا جزءا من هذه النظرية وبمقتضاها ، وثبت فشل هذه النظرية الاشتراكية وعادت علينا فى مصر نحاول ان يملك الشعب عناصر الانتاج والاشترار الحادية لمعاملات التحول الاقتصادى ، فمحاولة التحول الاقتصادى التى بدأت فى الفترة الأخيرة انتهت فيها أسوأها وبخلاف تماما عن الأسلوب الذى تم فى الاتحاد السوفيتى أو تم فى أوروبا الشرقية .

فنحن نحاول ان نمثل هذا التحول فشرعنا وبالأقل قدر ممكن من الأضرار الجانبية على المواطنين حتى لا تعرض لأخطار عمليات التحول العاد والسريع كما حدث فى بعض الدول الاشتراكية ورغم ان مآلتيه مستحق وقتا طويلا إنما الصمد لله نستطيع ان نقول أننا قطعنا شوطا كبيرا جدا من محاولة إعادة «المقيدة» للاقتصاد للسرى.. فقد وصلنا لمرحلة لم تكن تعرف فيها السعر الحقيقى لأية سلعة وكما نتعامل بملامر غير حقيقية للسلع والمال التى أصبحت الأجور فى المجتمع أجورا محدودة حقيقية فى وقت قريب كما نجد ان زجاجة الكوكاكولا مثلا بـ (٢) قروش أقل من سعر الكنتونة طلب لرايها.. هذه عملية لا يمكن ان تكون طبيعية ولا نفس الوقت كما نعين الخريجون بـ ٢٠٠ جنيهها كيف يحدث هذا؟ ولكن الآن هناك محاولة حادة من جانب الحكومة أو الحكومات التى جاءت فى الفترة الأخيرة للوصل إلى علاقات حقيقية للصير الاقتصادى فى المجتمع صحيح لا نستطيع ان نقول اننا وصلنا ١٠٠٪ ولكن يمكن ان نقول أننا قطعنا ٨٠٪ من الشوارب للأجور والراتب الحقيقية التى تنقسمت على طريق القرب ما يمكن الطريق الذى يجب ان نمشى عليه فى الفترة القادمة

.. هذا من الإجابات فلنا ونذكر .. نحاول أنه يمثل خلفه الرأسمالية لفته أبى أن يكون موالفاً مصرياً تتخلله عموم الوطن ويحاول أن يملك واية فيما يجرى من أحداث وإذا أنفق ضحاكاً وكثيراً ولعلنا معه فلنا ليس حول الأسس والمعادن ، ولكن على التوريم والتقدير لتجربة الخصخصة فى مصر . وطبيعة الصمت مع شخصية يمثل هذه التوصلات حول لفة ضمة ومتباعدة للفتحت أن بشرارة أبها فريق أن مجموعة عمل من لتعريف الاقتصاديين بالقرار ، فهو لأن لم يكن مجرد حديث بل حوار موضوع للامة .

● وكان لابد ان نسال عن البدلية .. عملية الخصخصة فى مصر الآن.. هل فى سياسة حكومية مرحلية أم لفة دولة ومجتمع نحو عملية تحول اقتصادى كبير ، وسهل - إذن - المساعدة التى ستعود على الدولة والوقود التى سيجنيها المجتمع من بيع القطاع العام ؟

● أولاً لابد ان لشكر الأرقام التى انتهت إلى لفة الدولة لتأصلو حكم فى قضية من أخطر القضايا المطروحة على الساحة وإنه ليشرفى ان أتناول حكم على هذه القضية .

ولكن موضوع الخصخصة لا يمكن ان نناقشه بمعدل من عملية التحول الاقتصادي التى تربها مصر ككل . وكما تعرفون لقد جربنا لمنهج طرية عملية ملكية الدولة لعناصر الانتاج ، والقول هنا ملكية الدولة وأيس ملكية الشعب لأن فى النظرية الاشتراكية ومع لحذرناى لنظريةها ، يقال دائما أنها ملكية الشعب ولكن أقول إن الملكية الاشتراكية على ملكية الدولة لأن الملكية لا تكون إلا عندما يملك الشعب إنما الذى يملك فى النظرية الاشتراكية هو الدولة ، وثبت بالطبع ان ملكية الدول للصير الانتاج من تلة بالدول التى لشوارب هذا الأسلوب فى التنقسم الاقتصادية إلى الرأسمالية والتمور ، فالغروب التى انتهت إلى تحول إلى كسار أو العنى بل العكس هذه الفلسفة أو تلك الفكرة أدت للشعب التى انتهت إلى الصمت لأن لمصمت لكل خطأ وأتال نمواً من الدول على ملكية الشعب المنفسر الانتاج وما

المتنوع ابراهيم كامل ابو المينى
جاء على وسطح إلى عالم لئال والأصا
جدا وما عا .. فهو يملك مشروعات
خاصة ضخمة وعقود فى مجالات
مائية وجارية وكهربية متعددة
وهو أيضا يجمع إلى جانب المعاصرة
للعامة خبرة أكاديمية واسعة فى
تدريس الاقتصاد وتربس واطنه
ومارسه وهو أيضا يجمع بين ما
يحدث فى السوق المصرى وبين ما
يحدث فى السوق العربى وبين مصر
وسوريا .. ولكنه مع كل هذا فلم
يستر أن يملك الخاص ولم تخزاته
الخاصة المالية ولم يضحك لظاهرة
ورغم أن الأصيل فطير .. ورغم أن
بين وبينه خلقت للامرين من
الدورات غير العار والقرار لفة
لن مختلفا ومختلفا على شخصية
الاميرى الأصيل الذى مهما حدث به
فتلة وظلت به الفرة لفة كينسى
هوى الوطن وقضاياها فكان دائما
يقف على التورم والحوار .. لا يترجى
الحسب بل يحاول أن يطفأ .. بل لفة
فى حلمه أيضا لم تشذبه
الخصخصة ، دائما يلمح على
اطلاع عامة وكبيره لكل التورم لهذا
فهو لا يكتفى إلى ابراهيم كامل نموذج
الرأسمالية بل يفسر ، بل يفل دائما على
ارتباط وريق وواع بالعام .. التزام
ويسرى واجتماعى وسى ورأسمالى
لينة وهو أيضا ملانوى سياسى
يترجى لكل أحوال الجمعية وخير
بدايتها .. فليس سرا .. وإن كان يريد
ان يملكه .. انه لعب دور كبيرا فى
إسقاط نظام مصر فهو نائب رئيس
جمعية لة لة المصرية الرئيسى
وهو أيضا رئيس المجلس الرئاسى
المصرى الأمريكى من جانب لقطاع
قضايا المصرية . ولكنه رغم كل هذه
الهام واللمحات والملافتات يصرف
نفسه بمسألة بانه موالف مصرى
تشكله عموم الوطن واعتناقه
وشخصية بهذا العمق وهذا الرأيا
والارتباط لابد ان يكون لها رايها
ورؤاها على عموم الوطن بين رايها
والاقتصادى .. فارجحنا هذه
أخبر شاعرنا وأثرها حسنة وجدلا
خشيته سمران وتشكل الجمع
شما وكهوية .. الاهى
الخصخصة .. لفة لسة ..

١ نقاشه وهاورناه
وواجهناه
اعتبرناه على كل
لذا مثلا لراس
المال الخاص
لطفة رجال
الاصال او
اصحاب الاصال
نلقا لفة متخوف
من كل من
الخصخصة ..
انقلنا هذه
طبيعتا معايرسات
رأس المال الخاص

الموضوع الرئيسى :	المفصلة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٥٠
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/٢٣

يخطئ من يظن أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق الا بملكية الدولة لوسائل الانتاج

حرام أن
تستمر
الصورة
السيئة
لرجال
الأعمال
في
أجهزة
الإعلام
ولابد من
تغييرها

أفدى من اليوم ولا أدري أن أحكم على أى الأطراف كان يتصرف خطأ . ولماذا الموكمة أم رأس المال الخاص . ولماذا فرائس افترسوا إتنا من المرحلة الحالية لابد أن نعمل على إجراء مصلحة بين رأس المال والمجتمع وقد حلت الفرصة الحقيقية في المرحلة الحالية لنقوم فيها كذا . على تشجيع قيام مصالحته بين رأس المال . الخاص . والمجتمع . لانه إذا كانت الدولة والمواطنين بين فسيهم التخلي عن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال لأن راتب المال في المجتمعات المتحضرة كلها . أو في المجتمعات التي أخذت بملكية الشمس لعناصر الانتاج في هذه المجتمعات . عليه مسئولية اجتماعية لالتكاليل تزيد في بعض الأحيان على مسئولياته الاقتصادية لتعلم المجتمع ولولا هذا لما كانت هناك أنظمة رأسمالية في العالم بمعنى لولا هذا لما عسطن العظام الرأسمالي والا اثبت النظام الرأسمالي انه نظام نفع في وضع مسئولية تحمل الفرد ولي ربح مستوى المعيشة في الدول التي نطفه

عليان أن نوضح هذا الكلام . علينا ان نوضح ليس فقط المجتمع بل علينا ان نوجه رسالة لرأس المال الخاص ، ما دل له فيها ماعو مطلوب منه حتى يتقبل المجتمع وحتى يتبعه وحتى يحضنه المجتمع . وحتى يدافع عنه كونه معين . وجود هذه البيئة الصالحة وهذه البيئة الشبيهة في رأس المال الخاص . حصة . لا مل في نجاحه .

ولكن هل هذه الصورة حقيقية ١٩٦٠٠ / ١٩٦٠ . لا . لأن رأس المال الخاص تاريخيا في مصر كانت له بصمات في مجالات التنمية الاقتصادية وأراضي المال الخاص اليوم مشروعات أكثر من متازة في الفن الجديدة وغيرها تؤكد انه يمكن أن يشارك في تنمية حقيقية . في المجتمع ولكن مع الأسف وصني هذه اللحظة للصورة التي يقدم بها الرأي العام كالتصوير الجموع على تقلل بهم رأس المال الخاص . وقد يتسائل البعض هل تصرفات رأس المال الخاص في الفترة من بداية الستينيات . وحتى هذه اللحظة تصرفات يمكن الدفاع عنها ١٩٦٠٠ / والأجابة نعم ٧ ولكن لابد حينها بذكر التصرفات الخاطئة لرأس المال الخاص التي كانت موجودة أن نظن الأسباب التي أدت الى هذه التصرفات وقديس يصور مثالا لتصرفات رأس المال الخاص في فترة الانتفاخ وذاك . القول وأكبر أشجعوا لنا لكذا يتهور البعض من نفع القومية لا لابد أن نذكر أن هذا حدث في مجتمع كانت صورة الإيراد العام فيه ٩٥ / بعد الـ ١٠ . آلات جوية الأتري وهذا الوضع كان قائما حتى ١٩٧٨ فإذا تكلمنا عن الانتفاخ الاقتصادي سنة ٧٤ حتى سنة ١٩٧٨ كانت صورة الإيراد العام (٩٥ /) بعد الـ ١٠ آلاف جنيه الأولى لتمويل كل حاجة . . إذا كان هذا هو الوضع فكيف أقول أن ساعدت في هذه الفترة كان افتتاحا اقتصاديا وكيف سنقول إتنا عطفنا افتتاحا اقتصاديا أين هو رأس المال الخاص الذي جاء ليستمر في مجال الإنتاج رأس المال أيضا التي تحدثت فتراا بصمات رأس المال الخاص ماعو . ٩٥ / ضوابط معالما مصافرة وكيف يمكن أن يفرده مسيرة للتنمية الاقتصادية .

إذ فترة الانتفاخ الاقتصادي كانت عملية صعبة جدا . وبالتالي رأس المال الذي على في خلال الستينيات حينما كانت سياسة الدولة يوضح ضد رأس المال الخاص كان لابد أن يتكيف ويوجد له وسيلة لتلصا . مع هذا الوضع الذي لا يشجع به ويهوف للشقاء عليه وبالتالي كان كل واحد صاحب رأسمال يتصرف بطريقة الخاصة للهروب . من القولون . والإجراات التي تشجعهم ولذا فإتنا في تلك المرحلة لا

إذا
أعطينا
صاحب
العمل
حق فصل
العامل
فلايد أن
نضع
العمال
حق
الإضراب

ولكن هناك مخاوف من قبل سلطات عديدة من التشجيع على التصرفات التي تعمل على إضعاف الاقتصاد . والتخوف أيضا من سيطرة رأس المال رجال الأعمال على عمليات الإنتاج والتوزيع والتحكم في السوق . والتحكمات الخاصة وإذا فالبعض يفضل احتكار الدولة على احتكار قطاع الخاص .

●● المتخفة أنه في خلال فترات التمثل تحتاج الشعوب الى ندية من التخليص الذين يربون عملية تشكيل الرأي العام لتداعيه يقول الماخ الجديد والتغيرات الجديدة ولكن اسموا الى إلى اتول بكل اسف انه على مياهو حتى قال بيان المجال النقابي المصري أو النقابي المصري لاتزالون مقتنعين بأن المجتمعت من عملية تحول قد يشكل خطرا على المجتمع ومآلات الصورة لرأس المال الخاص صورة مهزوز جدا فيوشومة في مصر ولهذا فإتنا أي فلما يحتاجون الى مجهود أكبر لشرح لميات المواطنين من التنمية الاقتصادية تحت نظام السوق الحرة أو تحت نظام الصلايات السوق الحرة . فلن نظرنا بحرارة والمجالات مثلا أو للمصروح والتغيرات سيعد صورة رأس المال الخاص صورة كئيبة وهي صورة كاهة مظنة سودا . تظهر وحل الأعمال المستغل الذي عمده الفابية تسود بسيطة وهذا مشاهدنا الآن في بعض الأقاليم الموجودة في السوق ولطكم تتبين متى أن هذه فعلا هي الصورة الحقيقية الموجودة لرجال الأعمال والتي تقدم بها مجتمع رأس المال الخاص مجتمع كرا .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن غفل
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٥٠
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/٢٣

● هذه تجربة ضخمة. ولا تترك حرة مطلقاً لمصاحب العمل أو صاحب رأس المال الخلف لتتأثر بمشاور على أوضاع معينة لها بعد اجتماعهم وموضوع العمالة المأثورة. اتصوا له من لظفر للوضوحات الجديدة التي يجب أن تواجهها بحكمة واعتدال. إن القيادة الاقتصادية كان لها مؤلف واضح في هذا الموضوع وإذا كان يريد التخصص في استثمار والبرنامج يستمر وينجح فلا بد أن تقتطع جميعاً كونه ومجتمع ورأس مال خاص في العمالة الجديدة. نحن مسئولون عنها ومستمران في مسئوليتنا ولا يمكن أن نتناهى من هذا الموضوع. فلم كانت هناك عمالة زائدة موجودة في أي موقع مفرط في الذي يشتري هذا النوع سوزيد من رأس المال بحيث لا يتسع فرص عمل جديدة وبالتالي العمالة الزائدة الموجودة في هذا الموقع تجد عملاً موجوداً في هذا الموقع أيضاً. لابد أن علينا معالجة مشاير مشتركة (أ) ومشتري (ب) وهذا يعرض سعراً وذاك يعرض سعراً. لئلا نفضل من يدرى السعير الأقل لأن كان سعيراً بالسعير جديد بحيث يستوفى العمالة الزائدة ويوزع الانتاج والانتاجية في هذا النوع والمشتري في هذه الأمور تلحق ضمن عناصر المعاملة بين المشتري والمشتري لأي موقع من الموقع

● لكن لم يكن قانون يمنع أي رجل أعمال أو مجموعة تشتري شركة من فصل العمال ؟

● إذا سمحنا أن أي يوم من الأيام بأن تحدث عمليات فصل للعمال بمبدأ أن نفضل الدولة وبزاتها فلا بد أن نفضل لعمليات العمال في نفس اليوم حق الاضراب. يعني أن أقدمنا على هذه الخطوة فلا بد أن نعمل في الخطوات للمطرد الأخرى ولا تصير أن هذا مناسب في هذه المرحلة التي نمر بها ولكن نعملها إذا أطيحت صاحب الدولة حق الفصل بين المبرمج للدولة والعمالة الثلاثية لابد في هذه الحالة أن نفضل العمال حق الاضراب لأن هذا أ. ب. عمليات التحول

● أولاً: اتفق جميعاً تماماً في أن ما حدث حتى الآن قد لا يتجنى على أن الأول أو بوسع المعلنين من رجال الأعمال على أن يخلصوا. إنما من كل التصريح لوجهات نظر مختلفة لأن الخصخصة في مصر إذا كنا نقول أنها بدأت ببيع شركات أو تلك فهي لم تبدأ حتى الآن فالهدف من الخصخصة ليس عملية نقل ملكة فقط لأنها تهدف من الخصخصة إلى التوزيع في الأكتيات الاقتصادية. التوجه على أرض مصر فلا استعنتا أن نترك هذا التوزيع وإذا استعنتا لنجعل هذه الأكتيات تدفع سعائنا الاقتصادي حقيقياً المصنع فهذا هو الهدف الذي نبحث عنه إنما إذا كان الهدف فقط هو عملية نقل الملكية مع بقا المال على ماله عليه فيما يتعلق بالاكتيات الإدارية أو بجمع الانتاج أو بالتأجيل. فلي هذه الحالة لا داعي للخصخصة فلا تفرق. لأن على الإطلاق بين امتلاك الدولة وملكية القطاع الخاص. أما موضوع العمالة والعمال فإنني أقول إنه لكي نتج الخصخصة فيجب ألا يكون هناك مصلح يحقق المال وأنا باعتدالي من الذين يدافعون عن عملية التحول الاقتصادي لئلا ينمو موضوع العمال من لظفر الاستور المطروحة على الساحة الآن والفتارة إن من يشتري شركة ويبد فيها عمالة رائدة في كواب يستفيد منها ويوزع طاقه لشركة لاستيعاب العمالة اللازمة للوجوه في الموقع فعلاً

● ولكن في نقل الكيات السوق الحرة يمكن لمصاحب العمل الجيد أن يستغني عنهم وهذا ما يحدث في بعض الشركات التي تم بيعها

مخاوف عمالية

● بالنسبة لما ذكرته من تعبير للخصخصة الاجتماعية وهو ما نسميه بالثروة الاجتماعية إلى برنامج للاستصلاح الاقتصادي. في رأينا أننا سنكتسب انتزاح الاقتصادي بشكل صحيح لأننا نتعلق من فرض نظري ذلكنا وليس صحيحاً أن التملك الاقتصادي وهذا اختارت أن نتج للقطاع العام لأنه في الدول الرأسمالية للتعليمه الأمم بعضها قطاعاً عاماً مثل فرنسا. أيضاً نسوي عملية التخصيص هذا فرض غير صحيح لأن هناك خطراً على ملكية عدد معين من الأسهم وهو ما قد حتى الآن في الخصخصة وهذا ما يجعل التخصيص متخوفاً من الخصخصة لأن كل ما تحدث هو بيع لشركات قطاع عام للقطاع دون أن يشارك القطاع الخاص في استثمارات جديدة والعمال تكفي لعمليات خروفاً من عملية الخصخصة. ولابد أن يلتفت العمال بأن ما يحدث هو الطريق الصحيح للمستهلك ولكن التمازج الثلاثة التي تخصصت في تقديم صورة مغربة للعمال لأنهم بالخصخصة وإن لهم مصلحة فيها

● إن لعملية الخصخصة الاجتماعية والنفسية امران مهمان ويعين تحفيزهما ستكون هناك مشكلة كبرى في الفترة القادمة ؟

● وفي المقابل فإن السلوك العام لرجال الأعمال لابد أن يراعى فيه لتجنب ككل وهو مسئولية على رجال الأعمال

● ولكن هناك مسئولية أخرى على التفت في المجتمع تجاه رجل العمالة يجب ألا يقدم رجل الأعمال بصورة كريمة كما يحدث الآن

● يحدث يتم تصوريته على أنهم مجرد داس شياطين شنت وقادين يسرفوا في كل المجالات وليس ككل الأجرامات وهم يمسكون الناس في الجيوب ويسبون الضحك ككل هذه الصورة مبالغ فيها جداً والحق حرام أن تستمر هذه الصورة لرجل الأعمال في مصر والمقالة في رجل الأعمال والموازين يجب أن تكون طيبة وفيها

● تبادل منافع

● فضلاً نريد من رجل الأعمال الذي هو رجل صناعة أو تجارة أو صاحب فعة. نريد منه فرص عمل. نريد منه أن يشارك مشاركة حقيقية في التنمية والتصدير. نريد منه سعياً جوداً لخدمات معقولة. ولكن الذي أثر على هذه العلاقة وشوه الصورة شيئاً حدث في وقت واحد. عملية التحول الاقتصادي وصعوبة الوصول إلى أسعار حقيقية للسلع مما أدى لرفع الأسعار للسلع والخدمات وهذا تزامن مع دخول رأس المال الخاص لقطاع انتاج قصور البعض منهم وراء دفع العمال. ولكن السبب في هذا هو عملية التحول ولكن عندما تستقر الأمور وتحدث المنافسة يمكن أن تنخفض الأسعار وفي هذه الحالة فإن أي رجل أعمال يقي بسلوك مرفوض في المجتمع سيروى ولا يقبله.

اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل

رقم العدد : ٣٩٩٥١

تاريخ الصدور : ١٩٩٦/٤/٢٤

الموضوع الرئيسى : الخصخصة

الموضوع الفرعى : في مصر : عام

المصدر : الاهرام

الخصخصة

(٢)

بالأمن طرحنا على الدكتور إبراهيم كامل أبو العيون بعض مخاوف «الخصخصة» وحددنا هو عن الصورة الذهنية السلبية لرجال الأعمال في المجتمع المصري، وطلب تغييرها وطالبناهم بضرورة قيام رأس المال الخاص بدوره الاجتماعي حتى يحظى بالقبول الشعبي، ودعا إلى ضرورة عقد مباحثات بين رأس المال الخاص والمجتمع وكان صريحا وواضحا وحريصا مثلنا على ضرورة الحد من على حقوق العمال وعدم المساس بها في خلال عملية التحول أو التغيير الاقتصادي التي يراها عملية ضرورية ولا بد منها. ه المود تستكمل الحـ والحوار والمناقشة وواصلنا

**الدكتور إبراهيم كامل
في حوار للأهرام**

ايضا طرح احواف وواجهته ببطء تنفيذ برنامج الخصخصة ودور رجال الأعمال في هذا «الخطوة» ومصطلحاتهم في ذلك. وتطرقنا إلى التغييرات التشريعية المطلوبة لمواكبة التغييرات الاقتصادية، والآن أيضا مخاوف فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية وبين هذا وذاك عرجنا مرة أخرى على العدالة الاجتماعية وقدره رأس المال الخاص على تحقيقها إذا حل محل الدولة في قطاع الإنتاج. وما بين المناقشة والتفقد والاستفكار والمواقفة والاعتراض نستكمل الحوار:

**طرح أسهم الشركات بأسعار معتدلة يشجع المواطنين
ويدعم عملية الإصلاح الاقتصادي**

وبين مركز الدراسات الاستراتيجية

مجدي صبحي
الخبير بالمركز

شارك في الحوار

رافقت أمين
عماد غنيم
ممدوح الولي
عبدالناصر عارف

عبد الرحمن عقل

الموضوع الرئيسى :	المختصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٥١
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/٢٤

■ اختلقنا ملايين الاسباب للدفاع عن شركات قطع الأعمال الفاضلة ولهذا وقفنا فى كارثة !

■ التفسير الاقتصادى القادم اذا لم يصنع أخطاء الماضى فلا داعى له والكل الاجنابى المنتظر من رأس المال الخاص لم يتحقق حتى الآن.

■ علينا عفريت اسمه سيطرة رأس المال الأجنبى !

مطلوب حد أن نفتح صفحة جديدة مع المسؤول وإلى أن يتم هذا فإن مشكلة اللال للالتحق نضع أمورا كثيرة على الدولة

□ **الاهرام :** إذا كنت ترى أن من حق العمال أن يحصلوا على حق الإضراب إذا كان من حق صاحب العمل فصلهم دون الرجوع لأحد فإن معنى هذا أنه لابد أن تكون هناك تشريعات وقوانين جديدة تنظم علاقات العمل الاقتصادية فى مرحلة الخصخصة وما بعدها ومعنى هذا أننا نحتسبون إصلاح تشريعى وربما مستورى بوابك الإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك فإن بعض القوانين التى أعدت تؤكده هذه التغييرات لاتزال حبيسة وتسير ببطء

● فيما يتعلق بالقانون الجديد فعلى حد علمي فإن مشروع قانون الاحتكار تم الانتهاء منه وتسلمته من مجلس القضاة فى نوفمبر الجائى وإذا قرأته وهو مشروع جيد، ولكن بصراحة فإن عملية إعداد قانون وتشريعات جديدة عملية ليست سهلة لأن الغرض أن يأتي القانون الجديد بدون ثغرات أو نقاط ضعف. لأنه بالنسبة للقانون الاحتكار إذا جاء مصيبا فإنه في هذه الحالة يمكن أن يضر عملية التحول الاقتصادي لأنه قانون أساسى وعلى الخصخصة. أما فيما يتعلق بالتشريعات المالية فلما ترى أنها غير مطلوبة حاليا إذا ظل قانون العمل ساريا على الشركات والمؤسسات التى سيتم خصخصتها. لأن قانون العمل المالية كطية لصالح حقوق العمال فهي لاتجيز لصالح أى عامل إلا مع العرض على اللجنة الثلاثية. ولكن طالبا للتشريع المأمور للشركات منهم حرية التصرف فى مصادر العمل فالأمر من إصدار تشريع مقابل يضمن للمال استثمار

نفتح - ميثاقا - لا نتصور أن نألف حق التوافق فى محاولة التغيير إنما إذا الواسع تشارك حديد فإن الأجهزة للجوهر فى الدولة تولقة عند حديد لاه مفروض أن هناك سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية قوية. وسلطة قضائية. هذه السلطات حينما تتحول إلى مجتمع راسالى يجب ألا تضعفها. بالعكس مع التحول إذا ترى أنه مفروض أن تكون كل السلطات الموجودة فى داخل الدولة. وهذا يعطى اتنى صورة أن يدخل الملك المكنى أسفل أبناء المجتمع

أما فيما يتعلق بحزنية التذلة الاجتماعية وهذا مرتبط بالصناعة بين رأس المال والمجتمع. وهذا هو المطلوب فى المرحلة الحالية. كذلك فإن السداد المتأخر من رأس المال ليصبح سلوكا متكاملا ومقبولا. هذا السلوك لم يحدث حتى الآن ولكن الحقيقة فإننا وجدنا هذا النموذج الاجتماعي رأس المال الخاص أثناء كارتة التسليم حيث تضمنت مجموعة من رجال الأعمال للمساعدة فى مواجهة المشكلة وكانت خطوة على الطريق الصحيح كذلك أثناء التراجع وما تم بعدها والدارس كان بين بعض تصرفات من رجال الأعمال إما التصرفات مازالت محدودة وليست بالقدر الكافى الذى يشعر المجتمع بالأساسيات التى تخص التحول الاجتماعى ولكن فى المقابل هناك طبقات القدرات المتوسطة ولا يمكن المجتمع يقوم بعملية تنمية فى الوقت الذى يشغلي فيه أغلب المواطنين بضع القدرات ولا يمكن أن تتم تنمية فى هذا المجتمع وإذا نظرنا للطبقات المتوسطة منذ ٢٠ سنة و٢٥ سنة لا يمكن أن تكون أرقام القدرات فيها أرقاما حقيقية. وأما التصلب إذا لامت نسوية هذه اللغات تتسويات عادية. وفى هذه الحالة اكسب بفتح ضريبة جديدا

■ سلطة الدولة تكون أقوى وأكبر فى كل التحرر الاقتصادى

الاهرام: رغم ما قلته من زيادة سلطة الدولة فى ظل الخصخصة وتحقيق مجتمع التحرر الاقتصادى للتدفع الاجتماعية فإن الخوف يقل قلما من أن سيطرة رجال الأعمال على الخصخصة الاقتصادية تجعلهم فى مركز قوة يجابه أو يقاوم سلطة الدولة خاصة أنها شجع ونفرا أن تجمعات رجال الأعمال فى الدولة الرأسمالية تشكل دول، أو قوى تضغط على الحكومة كذلك فإن احتكار الحكومة للعمليات الاقتصادية رغم سلوئه الاقتصادية فإن له جانبته الاجتماعى المقبول من قطاع عريض من المجتمع. وأنت تدعو لعمل مصالحة بين رأس المال والخاص والمجتمع لتسحق رأس المال بالخصوص والرضا الاجتماعى. كيف ترى عدد هذا الصنع والوقاف بين الطرفين؟

● استمعوا لى أن اعلل على الدولة سيطرة رأس المال الخاص على بغير الدول الأوربية المجتمع. ويعتوى الأمر مثلا من أمريكا والفرنسى لها على قمة المجتمع الرأسمالى أو قدر المسكر الرأسمالى محدث أن ستة مليون، كان يملكى كوكادانه كثيرة وأشباه أخرى ضخمه وإجمالى القدرات التى كانوا ينفقونها كل سنة الحكومة لاتقل عن ٨٠ مليون دولار وخلال فترة زمنية معينة كانوا ينفقونها أيضا وبالرأى أمورا بعض الإصلاحات فى بينهم ٨ ملايين دولار ونسوا أن ينفقوها إلى وعيائهم القريبى. وعلى حد علمي كان الفرق وحيثما نتجوا ٧٠ من العمر ولكن حكم عليها بالسجن بسبب تهريب عريبى عن مبلغ ٨ ملايين، مدعى ٢ سنوات دعوى روى حليهار دولار خفوا والسبب

عندما هو المجتمع الرأسمالى. بعض دولي ٢٥٠ مليون دولار ضرائب ولكن أيضا تهربوا من ٨ ملايين دولار وحلوا بسبب هذا هو المجتمع الرأسمالى الذى كتهوى فيه فيما يتعلق سلطة الدولة. هناك محاولة التغيير على الذى العام أو التغيير على الدولة أو التغيير على مفاهيم الأمور فى الدولة

اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
رقم الملف : ٣٩٩٥١
تاريخ صدور : ١٩٩٦/٤/٢٤

وما حدث في المفاوضات طأنا هو أكثر دليل على ما تتخيل كمجتمع من مناهج سوما متحررة ومنشغلين سوافته أحسن منا وسيفعلون كما وكذا وإنما في الواجهة الحقيقية قد استسلمنا لنجت حريتنا وهضمتنا على ألسنة مصالحة وإنما كسبنا اللوازمات على الآخر هذا يؤكده التاريخ والعبور بل إلى نكذ أيضا... كتل خائنين والبصق قال إن هذا مستحيل عسكريا ولكن عمدا وضعت الهدف وبرسائه عبرنا قناة السويس وكفاحنا نأريه في منظرنا من عملية العبور الاقتصادي "1

المتاح في خلية الجيوب الاقتصادية
هناك يتم في وقت سرع لاد من
الاعتماد في عملية الجيوب الاقتصادية
على إتاحة الفرصة لأي شخص من
الخارج اعلان
به ومرحبا في أي مجال واقل لكم
بمستوى الاساس في أي مجال اعلان
ومرحبا بالاعتماد الجيوب بشرط ان
يكون لدينا الثقة في انفسنا وبشرط ان
تحت اذن شركائنا اقل معنى ان نسمح
لأحد بيقول اعلانك تلك المقاييد
الامور في بنك ١٩

هذا لم يحدث في أي بلد في العالم،
والكثير بلاد أمريكا نفسها تصعد
استثمارات أجنبية هل هذا التمس من
سلطة الأسر كان على بلدهم ولا على
مقدرات اقتصادهم أبداً أم يحدث.
وفرنسا أيضاً يمكن أن تشارك فيها
ملايين الالاف من الأراضي الزراعية وإن
يترك أحد واحد حدث وأعطى لك أحد
ضاعت الزراعة في فرنسا

□ الأهرام : ولكن يجب أن تكون هناك محادثات وجسود للاستثمارات الأجنبية فمثلا قطاع الخدمات من الصعب أن نترك رأس المال الأجنبي يستثمر فيه الحكومة المصرية ملتزمة بعدم خصخصة قطاع الخدمات.

● فيما كن دولة تقمع مصادرات
وتعود للاستثمارات الأجنبية فيها..
● فعلا هناك مشروعات تتخطى الأمن
القانوني لئلا تكون ممنوعة على
الأجانب، هذا يحدث في كل الدول. ولكن
أنا أرى مع احترامي آراء الحكومة أن
نضع ضوابط الاستثمارات الأجنبية
على أساس أن جميع الحالات فيها
أجدا سابقة للملك القانوني. فحين
تنتج للاستثمارات الأجنبية ويجب ألا
تحد من تصرفه أي مجال من
الحالات

□ الأهرام : إن بما تفعلون تصرف بعض رجال الأعمال المصريين الذين أعلنوا أنهم مؤسسون شركة فيما بينهم لشراء قطاع حكومي مهم وهو قطاع التجارة الداخلية حتى لا يتحكم أسطورة الأجانب

● (٤) إذا كان حدث هذا من الجنس
المتساوي مع بغيره على وجه القهقور من
سيرة الأجانب ولم يصرفهم وهم
ومع احتساب أفندي فونه من مصلحته. ومع احتساب
المتساوي، والفرق - لا إثنين أنهم
يعطون لك حتى يكون عظيم أكثر
منه في المتجمد على الصانع وحتى
يقبضوا تاملات على هدايا الحكمة
ومصلوا على سفينة ضخمة عليها
تظهرهم غير سائمة إذا اعتدوا على
تصرفات الناس من رأس المال الأجنبي
وهذا في جميع حال إذا كان على المال
الأجنبي إلى بلدنا هو رأس المال وأصل

[illegible]

مراجعة اخرى

الأوامر: المفروض أن يتشاور
رأس المال الخاص في اشتراك
استثمارات الجنيهات ليعود فورس
عمل جديدة خاصة أننا نحتاج
في 11 مليار جنيه لنوفس
نصف مليون فرصة عمل وأن
أنا توفع رأس المال الخاص
اتراء الشركات القائمة بالفعل
فلن يتبقى لديه ما يستثمره في
شروعات جديدة. صبح
التفسير مطلوب في الشركات
القائمة ويجب تحويلها لقطاع
الخاص ولكن في الأجل القصير
فإن شراء الشركات القائمة
يؤكد سيدوثر على فكرة
القطاع الخاص في عمل
استثمارات جديدة لما أراك في
هذا

[illegible]

الإعزام : ولكن حتى قوانين العمل الحالية لإجبار صاحب العمل الخاص على إعادة عامل إلى عمله بعد فصله وكل منضمه هو حصوله على تعويض مناسب إذا كان فصله تعسفياً ؟.

●● وهذا يعني أن القانون يحميه ويضمن له التعويض للنفس فهو لن تحت مظلة حماية قانونية من تعسف

الاصرام: انت تحاول ان
تضلي على عملية الخصخصة
صورة وريفة وترى انها هي
الحل السحري لكل مشاكلنا
وفي المقابل ترى ان خصخصة
القطاع العام فاشلة تماما رغم
ار. هناك سلبيات والار
جانبية للخصخصة حتى قبل
ثورة يوليو ١٩٥٢ وفي دول
الغرب.

ويتم لهذه الآثار السلبية أن تظهر بصورة كبيرة عندما في الفترة القادمة خاصة إذا سيطر القطاع الخاص على كل شيء في ظل تآكل الطبقة المتوسطة من المجتمع وعلى كل عدم وجود تنظيمات نقابية قوية وكل هذه الظروف يمكن أن تؤدي إلى صراع طبقي واجتماعي ومقاومة عملية التحول كلها التي تتعلق عليها أملا كبيرة وبالأذات إذا ارتفعت هذه الظروف بممارسات خاطئة لرجال الأعمال.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٥١
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/٢٤

ضمانات الاصلاح

□ الأهرام : ولكن مـاهـي الضمانات التي تجعل عملية الخصخصة تحقق هذه الأهداف وتصلح الخطأ الموجود ولاتأني باخطاء جديدة؟

●● الضمانات هي نحن الصوريين
 تكون اتقوا وقت الضمانات وتتجمل
 وتلقى على ايصنا العلاج مشاكلها
 ننهض بقوة ولا يبيع في عيوننا
 الآراء الحيد في كل شيء لابد ان يكون
 صوتنا عاليا نضج المصعب ونرفض
 ونعترض على الخطأ ويجب ان نهد
 الفئدة اذا رأينا ممارسات خطأ لن
 نكشف اي امراء ونؤلفه .
 والمصلحة لها دور كبير في هذا .

تتحققون عنها وتاملون
تحقيقها من خلال عملية
الخصخصة الشاملة فواجبها
ممارسات محيطة من بعض
رجال القطاع الخاص الذين
يستعدون الآن لتلكه وبمثل
الآن يسامون على
وتدخل الدولة
لنحز القينا

مع بعض
 منهم واخبرنا
 انه لا يشتري
 الا بشروطه
 واذا التزمه
 الدولة مسلم
 تسريح العمال
 سمعوا لنا
 اقول انما لو
 اشتري
 المشروع بدون
 عمالة فمعنى
 ان يدفع اكثر..
 هذا مايزيد
 في مجتمع
 رجلا
 الاعمال.. وهذا
 لا يمسح
 بالحد

●● قطر ۵۰۰

اسماء ہولاء

نفسه، لا ينفصل، لا يرحل، لا يترك
الأشياء، فإذا كان شرطه الأساسي
التمسك من المعلنات في فهو حالة
الزوسانات المتواجدة المطروحة الآن
يمكن أن تكون هناك عمالة ورائدة نوعي
ولكن رحل الأعمال الفني يمكن أن
يستفيد من هذه الطاقات، ويعد تدريب
وتوجيهه، تحول الأزمة إلى
فرصة، فالأزمة منتهى الشكوك: ٤٠
نصمم في المعلنات وعلى حد سواء
ليس هو الحال، ويجب أن يكون مدركه
المعلنات، لا بد من حكمه في
التشخيصات الحالية لتتبع المشركين
القيود في شريم المعلن

أنها القصاص دفاع ولكن دعواي توضح
القتال مجرمة وسوءية... حينما
كانت الدولة في اللاذقية كان في مشورس
فصل الفرد هالها لاني في ١٠-١٠
توني ان كان كثير ولها الكثير في هذا
من السور ان قيل هذا... نحن
اننا كانتا الدولة كبرية كذا في هذا
مكتوب وموافق... ١٠٠٠ عام ١٠
مشورس فصل الفرد من ١٠
سونا كيف لاني هذا في ريشي ان
بسم الله هذا مريض بلات
نظري ان هذا امر بلات صالح
كويما... ان يصفيني بن ارقام
خمس ومن ارقام تحدث عن
١٠٠٠ ولاني ان ارقام شيا
خطا هنا فيه حاطه حاطه منطوق
احترمي اني لا ارا... في اللاذقية
لا يكتفي نصف ان شيئا ما خطا
ارصنا اني في هذا ما فيه
في اللاذقية الحقيقة انتموتوا
التي خطا في الخط العام وفي
الدولة كل هذا لفترة رغم اننا كنا
الاحكام... وسمعتنا وسمعتنا
السورية... الدولة ايضا اعتمد
خطا هنا في الخط العام
الذي ان دفاعه بلات في ارقام
وكان ذلك الذي ان دفاعه بلات
سواء... ان شيئا ما

واسم هذا الفاعل : فخطف الحمار
والفعل : خطف والحظايف : اسم الحمار
الأسمر المصاحبة ومراعاة هذا
القبلى : اختلنا بين الأسفار
والفعل عن سائر الأفعال فإشبات
وأما رضاء عن سائر الأفعال
يكون مستوفى من الألف ١٠٠
لهل هذا الفعل والضمير
الان من الضمير والضمير
يطلب بالضمير وهو الفاعل
يعارض التغيير في طلب يدعى
عن وضع ضمير فاعله يجب
ننكر الى القضية بمرحلة
الروى على اسم راء في قدم
وبين اسم رضاء والضمير
شروط تغيير ضمير فاعله
أقبل الحمار الى العبد أو التغيير
أرضاه الى الأرض، والتغيير
أرضاه الى غيره. ولكن التغيير
الحديد أو كذا سيجعل اللفظ
أقبل للإشارة الى الألف
رسائل الأفعال وهذا وضع
التغيير الى غيره هو الذي
معدلات الأفعال والتغيير
الضمير ويريد فعل
عناصر الأفعال الموجودة
معدلات مستوى الأفعال
عن عملية التغيير وهذا هو
هذا التغيير أو ولكن الألف
رسالة لتغيير هذا الفعل

— — — — —

ويستمر العمل. ويظل الناس مفتوحة واقتصادية ساخنة. وعلى مدى ٢ سنوات ناقشنا واحداً من رؤسنا وسجلنا نمو هذا الأمر في أي شكل. انظر لعدم العمل الكلي الذي يستمر في فترة التهمة ويجوز القول بالبرصاة وإشكالية ذلك بعض رجال الأعمال لثلاثين عاماً في أي شركة. الشركات الطويلة التي قضينا أخرى بعد معاصر الرئيس المصري. الأمريكي. ومضى الرئيس الطامح الخاص المصري على لعب دور رئيسي في عملية الخصخصة والعلاقة بين التسليمة والاقتصاد. عملية أديها بلاد الآخر.

ولكن يستطيع الآن تحديد وحصر بعض الأولويات والمبادئ التي اتفقت عليها حول قضية الساعة الشخصية، والتي دافعا أساسية وضرورية لإنجاح عملية التغيير الاقتصادي وتحقيق أهدافها المنشودة وهي:

- الأسراع ببرنامح الخصخصة
- والتخلص ثورا من علة الخوف من رأس المال الأجنبي
- ضرورة اقتناع المجتمع بكافة فئاته بجوي عملية الخصخصة
- ضرورة توفير وسائل ومعدات

للتجميع المظفر المضفر على الفخذ
الاسهم وتؤثر في الضمانات الكافية
لمعالجة هدف يحقق هدف ملكية
الشعب لوسائل الإنتاج

أريد أن يكون مجلس
بدرهم الاجتماعي وأريد أن يلتزموا
بقضية المحافظة على حقوق العمال
وزيادة استثماراتهم في الشركات
والقوة المفاوضة والحرص على جديدة
هذه البنية تراها منهاج عمل
يجب أن يلتزم به الجميع. وهذا
قصدنا من هذا الحوار.

عفريت الاستثمار
الأحمر

□ الكلام : بصراحة تجردنا
توجدنا مع رأس المال الإنجليزي
في التي تجعلنا خلائق من
ومن مشكلته وبصره أكثر
الخص في البصر أم إن
للال الإنجليزي لا تتركه بولغ
حاملة وأنت خائف من
بور في مسألة تسوية بوننا
الفسكرية مع الأفريقان
والروس، وحاليا ترتبط معوة
رأس المال الإنجليزي بعمليات
العم الطروحة يعني رأس المال
الاجنبي الآن يريد أن يستشري
شعوبنا جافة وملحمة في
أفريقيا والذين كس ماو
مطروح غندا هناك معظم
رؤوس الأموال الأجنبية تخرج
كثافة استبداد جديدة إما
في غندا في مصر مثل موقنا

للاستثمارات الأجنبية فهي
تتأثر منها لا يزيد عن ٣٠٠ أو
٤٠٠ مليون دولار. فهل انت
مقتنع شخصياً أن رأس المال
الأجنبي ليس له أطباع
ساحلية؟

[illegible]

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٥١
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/٢٤

ولكن حكاية السمر الاقل هذه يمكن ان تكون طبيعية لاني حينما اشتري شركة بها عمالة زائفة لاني احتاج الى استثمارات كثيرة للتدريب والتفصيل ولهذا اعرض سمرا أقل هذا منطق الاستثماري ولكن ليس معنى ذلك ان الطاقات البشرية عرب يجب تقتصر منه بل بالعكس يمكن استثماره والاستفادة منه ويحتاج الامر الى فترة احتضان توائمن في الثقافة وهذه الفترة ربما هي التي يحدد تفويض عليها لثاء عمالية البيع والشراء. ولما تتبين انه عند طرح اسهم الشركات للبيع ان يكن سمرا مقلدا حتى يبل عليها الناس وتحصل الشركة على تمويل جديد توسع به استثماراتها وبالتالي يرفع سمها في السوق ويكسب حصة الاسهم ويكسب الشركة ويهذا التجمع الناس على المشاركة في الخصخصة وهذا يجب ان نتوسع فيه لانه هو هدف الخصخصة ولهذا فإن هذه القضية معروضة الآن للمناقشة لانه ممكن لو اردنا ان ينفذ وضع وليس هناك داعيا لهذه العملية ويمكن ان نفتح ابواب الاستثمار في مجالات جديدة يدخل المستثمرون وينشئون مشروعات.

وتنشأ المناقشة وهذا كان يمكن ان يكون لعدد اساليب التوسيع الاقتصادي ولكن ان تبقي قوة الاقتصاد المصري مكانة في شركات لاتعمل بكفاءة ولا تستغل الاستغلال الامثل لهذه هي الشبارة الكبرى.

C الاطراف هناك مسئولية على القطاع الخاص ورجال الاعمال تجاه عملية الخصخصة. فممنها طرحت الحكومة ٢٠ مشروعا في فبراير وهي اول دفعة. لاسف لم يتقدم احد من القطاع م. س. بل اننا سمعنا ان هناك لفتحات بينهم الا حتى يزل سعره كذلك فقد سمعنا ان هناك ٨ شركات جديدة كونها رجال الاعمال واكتفوا لم تبدأ اذ بعد ذلك

تستمر
الحكومة
بإعطائه
برنامجه
الخصخصة

●● قبل ان نتناول بطة برنامج الخصخصة اوله ان يقوم البرنامج ككل ان مسالة الخط جسر من الخصخصة برنامج الخصخصة ككل ومصرولة فيل كسرة الكلام في الموضوع دون حدوث تنفيذ يثير الغيرة. وحدث ان بيع القطاع العام وحط بوتس الاسرة والشيعة والاشيعة يحدث هذا منذ ٣ سنوات وبشي ال ٢ شركات فقط هي التي تم بيعها. ولما نظرتنا لمسالة البطة فيصراحة سمها اننا لانجد عروس البيع وايضا هناك مشاكل بيروقراطية صغيرة تعطل عمليات البيع فمثلا حدث ان عرض فندق السبع وتقديم المشتري ورفع الفارس ولكن اتجمع بعد الاتفاق على البيع ان أرض الفندق مملوكة لاحد من الاطفال. وبعد هذا دخل المشتري في م. س. ل. ج. الى الحالة لعل الانشاع قبل هذا اسلوب يشجع على البيع واقترا. مكل. لاسف انني افكر ان طريقة عرض المشروعات للبيع لم تكن افضل طريق العرض وايضا المشتري لم يكن مستعدا وهذا هو سبب البطء والتأخير الشديد في عملية الخصخصة وايضا فإن هذه العملية مرتبطة بوجود سوق مالي نشطة اما فيما نذكر من تكون ٨ شركات خاصة للتنشيط سوق المال ومنافذ

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٥٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/٣٠

الخصخصة

(٣)

□ المناخ غير مريح، للاستثمارات الأجنبية فوزير قطاع الأعمال متهم بالتفريط
وقيادات الشركات متهمه بجريمة البيع!

د. إبراهيم كامل
في حوار للاهرام :

الحكومة هي المسئولة عن انخفاض أسعار الأسهم
بالبورصة لأنها طرحتها بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية

الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي شهادة نجاح للحكومة
لأنه يؤكد للعالم أن الاقتصاد المصرى يسير فى الطريق الصحيح

ومن مركز الدراسات الاستراتيجية

مجدى صبحى
الخبير بالمركز

شارك في الحوار

رافقت امين
عماد غنيم
ممدوح الولى
عبدالناصر عارف

ادار الحوار

عبد الرحمن عقل

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : في مصر : عام
المصدر : الاهرام

اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
رقم الصفحة : ٣٩٩٥٧
تاريخ الصلور : ١٩٩٦/٤/٣٠

على مدى حلفتين سابقتين حاورنا الدكتور ابراهيم كامل حول موضوع الساعة، الخصخصة، والتي معه عدة قضايا تركزت معظمها حول مخاوف الخصخصة، (خوف قطاع عريض من المجتمع من عودة سيطرة رأس المال على مقدرات الناس، ومخوف اعتماد القطاع رجال الأعمال والاداء والورا الاجتماعي المطلوب منه في المرحلة القادمة، وتفجرت عدة قضايا فرعية ولكنها ضرورية من خلال المناقشة خاصة حول مشروعية ومستولية رأس المال الأجنبي في المشاركة في عملية الخصخصة. واستمالة تلك القضايا تعرض اليوم بقية الحوار والمناقشة منطوق خلالها إلى قضايا متصلة بالخصخصة مثل دور القطاع الخاص وقدرته على الاضطلاع بدور رئيسي في عملية التصدير، والبورصة ودورها في عملية توسيع الملكية، والربا والصراحة قضية رأس المال الأجنبي مرة أخرى ودوافعه السياسية وعلاقة التصدير الاقتصادي بالحرية السياسية، كما سألنا الدكتور عن إمكانية قيام المصريين بعمليات الخصخصة، خاصة المصرية الأمريكية عن دور هذا المجلس في جذب الاستثمارات الأجنبية وإشراك الشركات

● الامرام : القطاع الخاص المصري - الذي نطلق عليه املا كبيرا في الفترة القادمة، يعاني أيضا من سوء الإدارة ونقص الكفاءات والخبرات فغدير من شركات القطاع الخاص أيضا متضررة ولجأت إلى إعادة هيكلة عمل هذا القطاع الذي يعاني من مثل هذه المشاكل مؤهل للقيام بالدور الرئيسي في عملية التغيير الاقتصادي ؟

● أنا لا أستطيع أن أقول إنه يمكن أو يمكنه الدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه دورا وأعتقد أنه سيؤدي دورا وهذا إذا كانت تشجع الشركات الخاصة ولكن أنا أرى أن القطاع الخاص ليس هو الشركات الخاصة بكل أنواعها وإنما هو كل الشبكات والمؤسسات التي يمكن تشجيعهم على استثمار ممتلكاتهم في سوق المال بدل من وضعها في البنوك ويجب أن يفتح هؤلاء المؤسسات عائلها من الأسهم أكثر من أي وسائل استثمارية أخرى. أنا أرى أنه لا يمكن الاعتماد على ذلك، فإثنا خلال فترة قصيرة سنجد ملايين الناس أسعوا من حملة الأسهم وإذا وجد هؤلاء تشجيعا وتوجيها من التشجيعين وإذا جلفوا أرباحا فإننا نأخذ بذلك سمعة سيئورا كبيرا يتصل في البرورصة بإيجادنا في الفترة المقبلة يجب أن نتكسب جزءا من التطلعات في البرورصة

● الامرام : لكن صاحبك في البرورصة حاليا ربما لا يتبع الناس على التعامل حيث إن حوالي ١٦ شركة من الشركات التي لم طرح أسهمها في البرورصة هالفت خسائر كبيرة لعملة الاسهم، بعض الشركات طرحت أسهمها بأسعار مرتفعة.. الآن لا تفتحت في التخص، يعني معشر السوق أصبح كل من سعر السهم في السوق والحد لا يتبع على قدره الاسهم كذلك أيضا في شركات القطاع الخاص للقدرة في البرورصة انهم شركات مغلقة.. حوالي ٥٧ شركة مغلقة من الشركات مغلقة في البرورصة ولم ترحل إلى الآن شركة واحدة مغلقة من القطاع الخاص لصوت إلى شركة للاكتتاب عام، أيضا لأن هذه الشركات لا تفتت من إيمانها ولا ألية معلومات عنها.. فكل هذا الظروف تمنع الشركات على التعامل في البرورصة وإذا لا تشرك الشركات الخاصة (مغلقة) في عملية توسيع الملكية وطرح أسهمها للجمهور ؟

● أولا بالنسبة للشركات التي طرحت أسهمها بأسعار عالية وانخفضت أسعارها صوبها حاليا فالمستثمر من تلك هو المتكسرة لأنها هي التي طرحت الأسهم بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية، وأضرب صوتين إلى صوتك لشاهد المتكسرة أن تراعى عدالة سعر أسهم الشركات التي طرح في البرورصة لتشجع الناس على اقتنائها والأخذ بها، أما بالنسبة للشركات المغلقة للقطاع الخاص فإن الظروف الحالية لا تسمح لها على التحويل للاكتتاب العام ولكن نحن نأخذها في البداية واعتقد أن هذه الشركات يجب أن تكون حازما في البداية قبل أن تتحول للاكتتاب العام ونخرج أسهمها للعموم، لأن لها أن تبيع حصة إدارتها ونقلها للناس قبل ومصلطها لأن كل هذه الأمور لابد أن يمر بها الناس قبل طرح الأسهم، لابد أن تكون هذه الأمور تحت نظر المصمبات العمومية للشركات عندما تطرح الأسهم في السوق. هذه الشركات تحتاج إلى عمليات تعوير وتغيير قبل طرح الأسهم لأنها تعانيها هذه يمكن أن تزيد أرباحها الخاص، ولكن إذا قم أن هناك مشكلات من هذه الشركات الخاصة لم تشهد الآن وتغير نفسها لطرح أسهمها للعموم والمفروض أن تبدأ الشركات التي تطلق أرباحها في طرح أسهمها لتشجع الناس على اقتنائها وإما تشجيعا في بعض شركاتها ستمت لهذا... ولكن من نطق أسهم هذه الشركات مكتب للمشتري.. يعني من يشتري السهم يجب معرفة سعره أو مشتريه بهبه ٢ جيب وهذا يتطلب أن نزيد هذه الشركات من استثماراتها ونزيد من كفاءة الإنتاج حتى نزيد قيمة أسهمها وذلك تشجع الناس على شراء الأسهم وهذا حاله الاقتصادي أكثر طبع عند الحاجة للمصالح حوالي الشركات وبعد نجاحها واستقرارها بطرحها على الجمهور لتوسيع الملكية

● الامرام : حتى الآن لم تشكل أية شركة قطاع خاص اتحادا عماليا لتدعيم العمل لرجال الأعمال من أسهم الشركات مع أن شركات قطاع الأعمال تفضل هذا حيث بلغ عدد اندماجات المصالح حوالي ٦١٤ بينما لم تلتد شركة واحدة من القطاع الخاص هذه الاندماجات

اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
رقم العدد : ٣٩٩٥٧
تاريخ الصدور : ١٩٩٦/٤/٣٠

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : في مصر : عام
المصدر : الاهرام

الجلس الرئاسي المصري الأمريكي ليس من مهامه جذب الاستثمارات الأمريكية وإنما يشجع على توفير المنافخ الملائمة لها

١٠ خلافا لما الموضوع مرتبط بتأجيل دور الاستثمارات الأجنبية في البلد وماذا القطاع الاقتصادي عموما. فمثلا نحن نعيش في المنطقة ومهاجم واقع ولكن التفتيش على جديا. أيضا بعض قيادات قطاع الأعمال حتى الآن غير مهيأة للخصخصة وربما لأسباب شخصية أو مغلطة بالمرء العام، فبعض للتدريب بالشركات قطاع الأعمال بميزانهم وهو يستبعد أي قرار مصر في الخصخصة. بعضهم يرى أن سياسة إدارة لا يريد أن يهين سيوتيه عنه. والبعض الآخر منهم غير مهتم بالمعنى من الأعمال كملك أو أجهزة الإعلام تؤثر في هذا الشأن ضد الخصخصة والتوزيع الحكومي أيضا فكرة طرح الأعمال لم بين قبل أن تتجسد. كل هذا أريد حوا غير مرجح لبعض الشركات الأجنبية التي تريد أن تأتي، مستنويير قطاع الأعمال لم يسلح هو الآخر من الحملات والهدوم والتهام من التفرير " وأنت كمصنف عليهم واجب من هذه كله لتخفيف حدة القسوة لعمليات البيع والخصخصة

١١ الأرقام : مع القصور لثت في هذا القاهرة وهذا الجيب

١٢ تفسير القاطرة يتجاذب إلى وقت طويل وتدارس متفينة ولكن بعض قيادات رجال الأعمال ربما تريد أن تنظم ماله، التي تهيئها أما التفسير ربما جاز أن تهيأ جميعا لتقبل عملية التغيير ولأنه أن نقتله إلى أن يصير صالما جميعا وأن العمل الأفضل لثالثا حتى لا يصير الذين يطمحون بالعملية لهم يرتكبون جريمة يرويون أن يشهدوا عنها. يجب أن نطهين الدعم المصري ويجب أن

ننضم

وعدا فطحتا المعدنية في العالم التجاري ويحمل الاستثمارات الأجنبية قديم قبل أن تأتي معنا فمن يطمح أن دولة تده الخصخصة يري الوقت نفسه تريد استثماراتها الحكومية في المشروعات العامة " مصر هذا أن الحكومة غير حادة في سلبية البيع

١٣ الأرقام : التحارة الخارجية والتصدير جزء مهم في عملية التغيير الاقتصادي ولكن رجال الأعمال في مصر متفهمين على انضمام البعض يرون فتح قنوات والمفاد والبعض الآخر يطلب باستمرار الحماية الحكومية وهم فتح الأنواع على صراحتها للاستثمار.

١٤ جدنا أن القليل - فعلا رجال الأعمال هذا الشكل يتكلمون بلهجات في نفس الوقت. لكني أرى أن فتح التردد هو القليل وافهم أن صلبة القليل والمصرية التي ليست في صالحها مستهلكين ومتجدين. بل إنني أطلب بتقليل الفترة الزمنية الانتقالية لتسريع تجارتنا لأننا بصيرنا - أن نستطيع أن نتنافس وتلحق بالعالم والتكنولوجيا ونحن متخلفون - وكلنا أسرعنا في فتح

١٥ باتن القليل - الأرقام : هل ترى أهمية علاقة بين المستثمرين والأشخاص من خلال الشركة كشخصيات والتغيير الاقتصادي بمعنى هل يرتبط التغيير الاقتصادي بالانفتاح السياسي وزيادة حرية الصحافة السياسية على جميع المستويات

١٦ هناك ثلاثة مجالات فيها جدنا وهي علاقة متغيرة في فترات قريبة كانت السيادة هي التي توجه الاقتصاد إلى حد كبير ولكن في فترة الانفتاح التي يصبها العالم الآن أصبح الاقتصاد متزايدا بحيث نستطيع أن نخلو أن السيادة تعالج أن نضع في المقام الاقتصادية. وهذا أحد التحويلات التي حدثت في العالم

١٧ الأرقام : لكشفنا نريد أن نسل مصر مرة أخرى من خلال علاقة بين الأرقام بعض رئيس الأموال الأجنبية على أن تتغير في مصر وبين توجهات السياسة المصرية والسياسي في مصر

١٨ هذه القضية مرتبطة بخطة عامة للاقتصاد. كثيرين يظنون من التحويل للبرصية أنهم لم يستمعوا ذلك لم يظنوا إصرار شركاتهم لأن تكن لها جميعات مبرمة كبيرة تناقش ميزانية الشركة وتوافق. صغرنا أيضا، مجلس الإدارة صحيح الآن كثير من الإداريين يتكلمون أسماء في الشركات التي يعملون بها أما طبقة العمال فهي التي تريد لها أن تشارك في الملكية العامة. ولكن إذا لم تكن ذلك، بالمسألة التمارين العمل السامح. يجب أن لا نسمح لي بيع الأسهم أو التحويل فيه إلى دولة. يجب أن نترك له حرية التصرف والبيع ولا نأمره بالإبقاء عليه لأننا أحيته السهم ولم نعطه حق البيع كمثل أن نأخذ حيا. وعلى أي حال. مارنا في نهاية الطريق. وهناك كثير من الشركات تستخدم كمنزلة القائمة والتغير - فهي يستعمل مرهقة.

١٩ الأرقام : عودتي إلى الاستثمارات الأجنبية. بعض الشركات العامة. أقرى لا يوجد أحد عفا في مصر. لا لتقبل الاستثمار عندما ونضع في إسرائيل كما حدث مع شركة أمريكية مؤخرًا وصحت أن ذاتي للاستثمار في مصر.

٢٠ هذا مرتبط بقطاع الاستثمار العام وعلى نجل القطاع الرأسي القليل الأجنبي. هذا أن ضمانات وممارات أنا عرضي فالتجربة للأشخاص يوجد عفا سلبية شدة بعض الشركات الأجنبية ومن المؤكد أن هذا الاستثمارات لها استحسانها الاستثمارية على أنه القليل الذي الذي يترك في الاستثمار عفا أنه قبل أن يأتي بررس ريد الأعمال وعلى الاستثمار في البلد لتقبل دور الأموال الأجنبية. كذلك فإن القليل الأجنبي له أيضا شروط وطرق في البلد التي يمكن الاستثمار فيها. دور يحصل البلاد التي لديها مؤسسة عمل مرهقة أنه في هذه الحالة بعض شروط داخلية والشرعية ذات العمل الزعم منها التزامل معقدة وهم مشتركةها معقدة عفا مقارنة دول أخرى

٢١ الأرقام : معنى هذه أن الـ ٣١ مليار دولار التي لفتت القاطرة سيكون لتأجيلها للسوق المالية؟ ٢٢ من مناه لسوق المالية وهو آخر التغيير ركن في ماقبها عوامل جسد أخرى مهم يتمحور الآن في حصة ٢٠٠٠ ونحن لدينا معدل إضرار معهود. ولهذا معروض للأجانب للاستثمار عفا ولهذا أمير الاستثمارات الأجنبية والقول لثالثا الأموال أماها لأن عملية التغيير الاقتصادي فعلا ليست عزمة على القطاع العام لأنه لو كان يترك بشكل قضائي سليم وحقق انتاجية عالية لكنا كما رجا به

٢٣ الأرقام : هذه صفحة انه ليست صفحة الاستثمار والمسلم وهل هو القليل على استثمار القطاع العام جديدا إلى جانب مع القطاع الخاص

٢٤ أما أنا ليست ضد القطاع العام ولكنني ضد أن تنشأ الحكومة وشركات مشروعات الاستثمارات الآن. يمكن سلك ما ع ٥٠ سنة عفا نستمر عملية الإصلاح يقوم قطاع عام ولكن أن لا يعطل أن تنضم الحكومة براسها المصنعة وتقوم استثماراتها جديدة لتأخذ مشروعات كبرى ٢٥ ومصر عفا في الغربية العامة تجد استثمارات حكومية كبيرة

عفا

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	ل مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٥٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٤/٣٠

● **الاهرام** : نحن لا نعتزس على هذا ولكننا نرى خطراً ان يقتصر رجال أعمال من البنوك مع أن عليهم مديوناً كثيرة للبنوك لشراء شركات القطاع الخاص

● إذا كانت العملية تتم بسهولة مائة وإذا كان هذا الائتمان يستخدم في التوسع وإضافة استثمارات جديدة للشركات فلا خوف إذن، كما أن مشاكل التمويل موجودة في كل صناعة تتسم بتكاليف عالية ولكن هناك مديون تراكمها البنوك ولا تهاجمها ولكن إفرة القروض بكفاءة يحسن استخدامنا وإزالتها بالي من مخطراً

وفي النهاية يؤكد الدكتور إبراهيم كامل أن مراحل التمويل دائماً يصحبها بعض التغيرات من والتحديات وهذا يجب ألا يجعلنا نتحول من النهج الأساسي وهو أننا نقوم بعملية لتجميع التصادي نحو التخصص من أجل زيادة الإنتاج والانتاجية ونقل التكنولوجيا والأرقام بمعدوي دخل الفرد وليس من أجل التخصصية ذاتها ودعوني القول إنما صارتنا في بداية الطريق وما قطعنا لا يستهان به.

بعض القراء في ليبيا

● **الاهرام** : لدينا سؤال أخير : معظم رجال الأعمال المصريين الذين يتجهون لعملية شراء قطاع الأعمال مديونون للبنوك بأموال كبيرة بمشروعهم وصفت مديونته التي ٥٠ مليوناً أو ١٠٠ مليوناً جميعه .. فمن أين سيأتون بالأموال اللازمة لعملية الشراء ؟ هل سيستخدمون من البنوك لشراء وكذا سيستخدمون ؟ وما الفائدة إذا كانوا سيستخدمون تلك الدولة بأموال الشعب على هذه هي التخصصية ولو توسع قطاعه للتكبير ؟ وكيف لتحقيق في هذه الحالة عملية نقل الملكية إلى الشعب؟

● أولاً يجب أن نتفق أن عملية الشراء التي سيتم بها توسيع قاعدة الملكية لا تقوم بها مجموعة من رجال الأعمال وأما العملية أكثر من ذلك لأنه للمرونة أن يقوم المجتمع كل هذه العملية إنما المفهوم الضيق أن مجموعة صغيرة من رجال الأعمال تقوم بشراء القطاع العام فإن هذا في صحت والتستطيع هذه المجموعة ليس بصيت التمويل فقط ولكن لأن عملية شراء شركات القطاع العام لابد أن ترتبط بمشروع تطوير اداري وإبصار نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة ولابد أن تكون ورادها فلسفة

ولنا تصور أن عدد كبيراً من شركات القطاع الخاص الموجودة حالياً صنعها هذه الشركات الداخلية العملية فعلاً صعبة ولكن إذا اشتغلنا لذلك القول بأن نتقدم نحن الشركات لتقوم بعملية التخصصية فلوذا لم يتم بالفرصة الأولى مع رأس المال الأجنبي بالتصافي مع طاق ذاتية جدد التمويل أكبر هذه ممكن من الناس لشراء الأسهم أو شراء المشروع ونجما يتعلق بطيهم رجال الأعمال تمويل عملية الشراء من طريق الاقتراض من البنوك دلي السوق لا تقتصر إجمالي رأس المال المطلوب لأي مشروع إنما البنوك في العالم كله القروض إنما يتحمل مع رأس المال القروض أن البنوك لديها مخزونات لابد من تشغيلها حتى تستطيع أن تحصل على عوائد للودائع ويظهر السؤال هل عمليات التمويل البنكية تتم بدون ضابط ولا ريثق

والإجابة لا . لأن القروض من البنوك هي أكثر المصاهل في مصر التي تسلف بطواع معينة ونحن كرجال بنك نكون سعداء جداً عندما نجد فرصة التمويل للمشروعات الكبيرة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٧٦
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/١٩

د. عاطف عبيد فى حوار حول «هندسة» الخصخصة:

مصر غير مطروحة للبيع ولدينا استراتيجية محددة للخصخصة

- وكاتر الاستراتيجية المصرية للخصخصة :
- ١) نقل ملكية ١٠٪ فقط من حجم الاستثمارات العامة
 - ٢) تحقيق التوازن بين قطاع رأس المال والسلع والمنتجات والمنشآت
 - ٣) السماح للقطاع الخاص بالدخول فى المجالات التى اعتبرت تاريخيا احتكرا على الدولة
 - ٤) المرافق والبنوك العامة والاشغال الحرس لا يمكن خصخصة

المعرض للبيع قيمته ٨٨ مليار جنيه فقط
من اجمالى ١٠٠ مليار هى قيمة الاستثمارات العامة
السنول عن الخصخصة لجنة برئاسة رئيس الوزراء.
وأنا المنفذ لقرارات اللجنة.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	ل مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٧٦
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/١٩

د. عبد الحجاز

عبد الرحمن عقل

شارك في الحوار

رافقت امين

عماد غنيم

ممدوح الولي

عبد الناصر عارف

ومن مركز الدراسات الاستراتيجية

مجدى صحبى

بأن هذا هو قدره من يتصدى للعمل الوطني العظمى، بأنه يمتلكه على المستوى الشخصى من العلم ومن الخبرة ما يمكنه من السيطرة على اللغة وسط الأمواج والأنواء .. ما دام لفرنسى لنفسه هذا الولع، وما دام لا تحركه الا المصلحة العامة دون اية اغراض او أهواء شخصية.

وقد هجر الدكتور عفيف عبيد في حوارها كثيرا من الحقائق لولا ان هناك استراتيجيات مهمة للمعركة في عملية الخصخصة وموافقت عليها من الحكومة السياسية، وأنه لن يبيع مصر كما يريد فليس أو أن الجمع يتم في شكل مصلحت عشوائية كما وصفها بعض الآخر. فمصر لم ولن تباع أبدا، كما أنه في عملية الخصخصة لا يجب دور، للعصى التفتيش كما اتهم البعض .. ولأنه إذا الدكتور عبيد أنه ليس المسئول الوحيد من الخصخصة فهناك لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء وهو عارف أنقرات هذه اللجنة لا يجوز ولا يجوز لها هذه اللجنة أيضا تعرض وتناقش واعمالها والقرارات في مجلس الوزراء ومع هذه السياسة .. والفتنة ان الفرنسيين في هذه القضية مطلوب منهم ان الفرنسيين في هذه الايام حتى لا يتخلفوا الزرني .. وكما يقول الدكتور عبيد كيف يدعون اننا نبيع مصر مع ان جميع الطامع العالم كله في مصر ليست المقترحة حوالي ٦٠٠ مليار جنيه في حين ان عملية الخصخصة لن تفيض الا في شركات قطاع الاعمال العام التي تشكل اقلها المقترحة نحو

نتج الاهرام ملف للخصخصة الموار باعتباره موضوع الساعة في مصر الآن .. وكان ذلك في إطار اقتناع تام بأن الخصخصة باتت قضية قومية مهمة .. بل يمكن القول بأنها أصبحت قضية رأي عام .. باعتبارها تشكل العمود الفقري في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، وفي امدات التحول الاقتصادي المنشود.

وفي إطار هذه الامسية الشديدة لخصبة لخصخصة ازدياد الجدل حولها وبشكل يمس على جميع المستويات وفي جميع المجالات، وبالطبع على رأسها وسائل الاعلام المتنافسة .. وتظهر واضحاً التناقضات والخلافات في الآراء ما بين مؤيد لسياسة الحكومة بشكل عام في أسلوب تنفيذ برنامج الخصخصة وبين معارضي أو متشككي في طريقة تنفيذ البرنامج .. البعض أكد ان الحكومة في طريقها الى بيع مصر، وأن القاب أصبح مرفوحا أسيرة رأس المال الاجنبى .. والبعض كان على التفتيش بل اتهم الحكومة بأنه في تنفيذ البرنامج، وفي امدات التحول الاقتصادي.

وإذا كنا قد فتحنا ملف الخصخصة في ٢٢ أبريل للفتى بصحراء مع رجل الاعمال الدكتور ابراهيم كامل، ثم كان الحوار الثاني مع السيد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر ..

لأننا اليوم نستكمل الحوار وننتقل للملحمة الثالثة في حوار شديد الامة مع رجل الاعمال الدكتور عفيف عبيد وزير قطاع الاعمال العام والمستول عن تنفيذ سياسة الحكومة في الخصخصة او للسؤال عن عملية هندسة الخصخصة.

وفي هذا الحوار تحدث الدكتور عفيف عبيد بكل صراحة .. فتح قلبه وعقله ومفلساته وراسه بكل ثقة وموضوعية .. تجاوز بكل هوء .. لرجل ليس عنده ما يخافه او يخفيه .. فهو لا يميل في الكلام .. ولا يفرح مما يواجهه من مصاعب يومية كبيرة بسبب الخصخصة .. فإنه ملتزم تماما

مه مليان جنبه لهدا ان نحو ١٥ فيل من لاجل حجم الاستثمارات العامة .. فكل بيع مصر، وهل هذه الشركات في مصر .. وبعدها: انه ليس هذا جدول زمني للثانية من بيع الشركات والبيعت هناك شروطا من المؤسسات الدولية للبيع في وقت معين، ذلك لأن التجربة المصرية في الخصخصة لها ظروفها وهي تجربة مصرية ١٠٠٪ وإعاري لاجلها كثيرة ومشروكة لبيات السوق .. خاصتها: انه من الواضح ان هناك الانعكاس دائما بجوى عملية الخصخصة والنمو الاقتصادي، الا ان التناقضات والخلافات التي تظهر على السطح واسم الرأي العام ترجع الى سوء فهم لمرسحات اعلامية مختلفة هنا او هناك دون معرفة حقيقية لمخاطر والفرات عملية الخصخصة.

■ ولما يلي تفاصيل الحوار:

● **الاهرام:** هل لدينا استراتيجية واضحة لعملية الخصخصة .. قواعد .. الجأت برنامجا وهل نطلق نموذجنا شعبيا، وأن نحن من تجارب الدول التي سبقتها ومن لمسكون عن عملية البيع هل هو وزير ام الوزراء ؟

● **عبد الرحمن:** من يتصدى هذه العملية من مرفق راي الوزراء فيما يتحدد من أن عملية البيع تتم بعملية عشوائية دون شروطا كما يتم تلك العملية بسرعة والرجل كما يبيع المعظم ام يبيع وتزداد كما يريد البعض الآخر؟

● **الوزير:** في البداية ابد ان اشكر، الاهرام، في هذه البنية لاداعي الى تارة عملية الخصخصة والاهرام صدر عنى رسائل وجوهية واستماع خرى بشرية وصحية وتاريخية لظهور ان يكس نة الصانع من خلال طرح الامية والالتزام بالامانة والوضوح ولكن دعنا ان نادر دولة ان الخصخصة كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي ليس امرا سلبيا به من كل فئات المجتمع

كنا نرى سلبيا يجب الا ننسب به لأن هذه العملية ليست مجرد تغيير مفهوم وأما هي عملية تحول كبير هو لست بعد فترة بدأ فيها الانتاج بأن ملكية الدولة أصبحت الانتاج وإدارة الدولة لخدمة المواطن من الصحة للنسبة لتطبيق تنمية بعملا عافية، وكانت سياسة الصانع في الأمم المتحدة الأساسية لتطبيق الانفتاح، وفي العملية الثانية لتطبيق السوق وهي العملية الثانية لخدمة الدولة بوجه الصانع جينسا .. تتناول انماط من هذا النوع وهي فترة امتدت نحو عام ١٩٩١ .. وهو تاريخ بعد بداية الدولة في العزة الأكبر من وسائل امتنا حتى عام ١٩٩٢ .. حتى ما يربو من ٢١ سنة وحينما نتوقف طوفان تساهلنا على أرض الواقع لدينا لا نقرع انكلا في فترة وجيزة ان يتبادر لدى المجتمع افقنا منى، وهم لقتامة القديم لأن الواقع ادى الى تلبية ولو مؤقتة من كل شأن ساريا للاحتياجات التي تولدت من المجتمع على شعر في خلالها فترة استقرار كانه ولكن أكثر الناس على هذه الاندثار للمصرى

جدا بعد عهد لم يستوعبه فاعلم ولم يتكافأ في وحي بها لانهم لا يجرى الاقتصاد ولكنهم يتشرف به والعمدة منهم معو هو ممدوح في السوق .. فالسوق كلف لفترة من ١٩٩١ لا يربو من ٨٧/٨٨ انتج أول نجاح بصرف لفترة من هذا كان المجتمع يحتاجها أولا يحتاجها لهم ان تكون مجهزة سواء طلت أولا وبالتالي الساع كان لدينا ١٩٩٢ المزة الأكبر منها يتم توزيعه من طريق محسن

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر :	رقم العدد :	٣٩٩٧٦
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/١٩

هذا ما أدركت توبيعه لتحويله من قبل تجربة المصرية في الخصخصة من المرافق والخدمات والمؤسسات أيضا لأنها اختبرنا تجربة شركات قطاع المرافق التي لم نلتحق فيها بأسماء القطاع الخاص للاستثمار في نفس المرافق وهذه خدمته وأدركت أنه لا يمكن خدمة أفضل بسعر أقل، فإتينا مستخدم تجربة توبريس ما يمكن أن يحدث مستقبلا من تحرك وبالتالي أغلقت الحكومة من هذه القرعة وألتمت الباب أن يربط لإقامة محطات كهرباء وإدارتها وتشغيلها وشركات توزيع الكهرباء تشتري منها

● **الأفراد:** ومع هذا فإن هناك آثارا إيجابية يمكن أن تأتي من خصخصة بعض المرافق مثل التليفونات لأنه يمكن أن تقلص على الناس التكاليف التي تصل إلى تكبير من ٥ سنوات للحصول على خدمة التليفون. فضلا لا تكمن خصصتها الآن لحل مشكلة التليفونات؟

● **الوزير:** لنا غير مهيأ للإجابة من هذا السؤال... لأنه لابد من حل دراسات فنية واقتصادية ثم نعرض على القيادة السياسية وبعد ذلك يمكن أن يحدث تغيير استراتيجي للخصخصة

● **الأفراد:** ولكن على ما يبدو فإن الحكومة لا تريد التدخل عن اللوائح التنظيمية والاقتصادية لأنها بدأت تخاف أن لها أربابا بعد أن ارتفعت أسعار هذه الخدمة على المواطنين؟

● **الوزير:** أنا لا أستطيع أن أجزم بهذا ولكن أؤكد أن هذا التجربة لم يدرس وانما كانت أفكاره لم تدرس دراسة تفصيلية ولم تقوم تجارب العالم في هذه المجال ولم توضع هذه الخطوة أمام مستخدمي القرار السياسي

ومع هذا فإن الشئ الثاني من الاستراتيجية هو السماح للقطاع الخاص بأن يعمل مستثمرا في المجالات التي أثمرت تاريخيا هنا حكرا على الدولة ولا تقدم إلا من خلال الدولة وفي عهد محسنين من المصالحات مثل إنتاج الكهرباء وبناء الطرق السريعة وإقامة محطات المياه في المناطق ذاتية لتلبية المياه وتوزيعها ثم بناء المناطق ذاتية لتلبية الاحتياجات والسياسية... وأبعد معاهم هذه الاستراتيجية أن تير الانتقال واتحول للقطاع الخاص بالشكل الذي يحقق توازنا بين السماح للشئ تماما عليه التحول وتحت توجيه تناسحات وهو التناقص الذي يبدو بين أهل العمل والتناقص فيما بين التمتع والمستهلكين وليس من الضروري أن تتناقص مصالحهم

فإن المصالحات التي يبدو فيها هذا التناقص لابد من إيجاد وسيلة تخفف من هذا التناقص.

● **الوزير:** في هذا الأمر لم تحدث تجربة كاملة إلا تجربة ألمانيا الغربية التي خصصت دولة بأكملها (البنية التحتية) والاقتراب من المرافق حساس وفي مسألة الاحتكارات... هناك رأيان الأول يرى أن الاحتكار على كل إدارة حكومية يضمن للمجتمع والراي الثاني يرى: إن الاحتكارات في كل إدارة خاصة يضمن هذا الاحتكار إلا إذا كان هناك قانون يمنع هذا وفي هذا يمكن توظيفه في الدول المتقدمة ولكن في الدول النامية التطبيق يمكن شيئا وبمختلفة تماما عما هو موجود في التشريع أما خصخصة البنوك فعملها عمليات استعصام... فالمعوقات لابد أن تكون هناك وقاية على استثماراتها لأنه يمكن لأحد أن يتسبب بتكاليف ٢٠٠ مليون جنيه وفي خلال سنتين أو ثلاثة يصل إلى ٢ مليارات... لأن لابد من توجيه هذه المعوقات حتى لو كانت لنسب القطاع الخاص بذلك لتجريب الإنسان ولذلك فلابد للحكومة أن تتسبب على تنفيذ هذه الأعمال لصالح المجتمع... أما المرافق (٢٠١٠) بيتا الاقتصادية و ٤٣ ميات خدمة) والبنية والانتاج الحصري فلابد لا يمكن خصصتها لأنها منطقة بالإن

الخاص... ولكن ما تدرس على ملكية وهو الشركات التي لم يمدحها جعل كبير في العالم على أنها شركات تاريس تشكلا اقتصاديا وهذه الشركات التي تاريس تشكلا اقتصاديا هنا الجزء الأكبر منها أفلتت عليه شركات قطاع الأعمال وهي مع الشركات للشركات يستغلها في الشريعة التي نقل ملكيتها. أما قطاع المرافق فهو رأب وحاليا.

● **الأفراد:** لكن بعض وجعل الأعمال يتحولون وخصخصة قطاع الخدمات جنبا إلى جنب مع قطاع المرافق... في الحقيقة قطاع المرافق والتأمين والخدمات المالية؟

● **الوزير:** كما فكرت فإن هذا لقلب لم نلجحه

● **الأفراد:** ولكن قطاع الخدمات أصول وكثير في البيع ويحقق إيرادات كبيرة وهذه بيده كذا أن له مستثمرين كثيرين في العالم... فكان المفروض أن تبدأ به عملية الخصخصة خاصة أن خصصته لحقل رفع مستوى الخدمة وعلى التكنولوجيا

● **الوزير:** لابد أن نذكر أولا أن فكرة الخصصة ستؤدي عملا إلى خدمة أفضل وسعر معقول جدا يستدعي إلى ربط للمصالح والنفقة ولا نلتكنا من ذلك فيمكن أن نصبح للاستثمارات الخاصة جنبا إلى جنب مع الاستثمارات العامة في هذا المجال... لأن الدول التي بدأت بخصخصة قطاع الخدمات والمرافق واجهت مشاكل كثيرة وفكر في هذا ما حدث في البرازيل والارجنتين... وفي أثناء مشاركتي في مؤتمر مريو جاست مع بعض المستثمرين من الأرجنتين... وهم قد بدأوا بخصخصة البنوك والكهرباء... كما بعد ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية وبقاوا إنهم يواصلون عدة مشاكل خصوصاً في الكهرباء وفي البنية وفي المواصلات السلكية واللاسلكية كانت هناك عتدم للشركة الألمانية لأنه من الممكن أن يملأوا السيطرة الألمانية على هذا الجهاز السلكي... ولكن نصلها إلى حل تكتيبي

ومعتم تجربة البرازيل في هذا الشأن وكانت لهم نفس المشاكل ومخاطر هذه القضية لم نتمس فلاد أن نعمل معها بهدوء ولا نستعمل حتى نصل تجربة إلى نتائج ومسامات واضحة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٧٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٢٠



تناولنا في حوارنا امس مع الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام حول مهنسة، الخصخصة النواع والآسياب التي فرضت علينا حتمية التحول الاقتصادي ..

وشرح فوزير بوضوح الاطار الفكري والاستراتيجية المصرية لعمليات الخصخصة مؤكدا أنها استراتيجية متعلمة وواضحة في اهدافها ومرئيتها ..

والدكتور عاطف عبيد حينما تحدث عن عملية التحول كان مدركا تماما لآبعاد وضرورات تلك العملية إذ أنها بالاعا مراحل جنلية وخلاسية في تاريخ الشعب لانها تهدم اشياء وقيما راسخة لتبني على انقاضها اشياء وقيما جديدة ومن هنا ينشا الصراع العنصرى بين النصار القديم وعاء التجديد .. بين الحاضر والمستقبل .. بين النظرة الانية والرؤية المستقبلية، وينبع ذلك بالضرورة اخلال فى التوازنات وتناقض فى المصالح والتوجهات ..

ومن هنا ياتى دور رجال الفكر والسياسة فى نهيجة الرأى العام لتقبل عملية التغيير والتحول ..

ومن هنا ايضا ياتى دور الدولة والحكومة التى تدير عملية التحول لتصل بها الى بر الامان فى حفظ التوازنات بين مصالح الاطراف المتناقضة

د. عاطف عبيد

الخصخصة .. عندنا .. لا تتم بقرار وانما من خلال آليات السوق

قانون قطاع الاعمال رقم ٢٠٢ ينظم البيع وشروطه
ولانحتاج لتشريع آخر أو تعديل دستوري

صندوق النقد الدولى جهة محايدة

ولا يفرض علينا الالتزام بقرارات

معدة .. ولكن لابد أن نحصل منه

على شهادة بسلامة اقتصادنا

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٧٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٢٠

موضوع الوثيقة :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
موضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٧٧
تاريخ النشر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٢٠

العمال وتنظيماتهم النقابية أكثر الناس تفهماً ووعياً بضرورات التحول الاقتصادي عمليات البيع والتقويم تخضع لرقابة محكمة تشار إليها مجالس الإدارة والجمعيات العامة والجهاز المركزي للمحاسبات

شربها في (٥) مطلع حجم الاستثمارات المطلوبة هي عتدا مخرجات بهذا الفن، متعلم لا يوجد عتدا ١١ فن سادا تفعل كل القولة القارة على أن تفتح استثمارات سوية صاين ١٠٠ مليار .. لا عتدا مطلع أن لا بد أن الاستثمارات القارة تلبها ونورها. ولتدخل هو القطاع العام

(٨) مليار ومعين للبنوك بـ (٧) لا تأخذ مدع عتدا الأصول وتستخدم البنوك والبنوك عتدا استثمار الأصول والجمعيات يخضع إلى عتدا أموال من المخرجات وحسب عتدا هذا لا بد أن يترك الأصول الراكد. ولابد أن يجتنب أموالا من الخارج حيث سارت المخرجات المحلية لتفكي فالمصير كله القسوة المصمراء وكل بلو العام تفكسي إلى جنب المصير من الخارج لتسند القسوة صاين المخرجات الوطنية والمخرجات القسوة طرحتها لتحقيق الاستثمار .. ولابد أن يعرف الناس هنا أن الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن أن يزيد الاستثمارات الجديدة وزيادة الدخل الذي توزع على الناس لا يزيد إلا إذا حقق الأمن خلال الأثرة القسوة للاستثمارات في تحديث وتجميع الاستثمارات في قطاع الأعمال الصاين لقطاع يحتاج إلى ١٢ مليارا لتطوير المكتبات حتى ينتج منها ثاين في السوق المحلية والعامية

تخصصه وعتدا استمر سياسيا على أننا متخصص وهذا القوية (١) سارتاته .. عتدا مدين وعتدا (٢) سياسي وعتدا لقطاع علمية من الجاهزة للخصخصة لأن الهدف في النهاية هو التنمية سريعة للتواصلة بعمولات عتدا ومن عتدا لسجل نمو للمكان (٣) وعتدا متوسط مثل القسوة موني ٩٥٠ دولار سنويا وسارتا مدين على أننا في صاين الدول أن تجسي دول العالم الشاكت وأتانا في اليد العامة إلى الأرقام مستوى الخصخصة رقم وجوه الاستثمارات ضخمة .. فالتاين تأخذ مدينت ولكتنا نقول هل من مزيد. وما كانت الخصخصة إلى دولارات كاتسوار طويل جدا في تحسين مستوى هذه الخدمات، وحتى يتم ما كان ليد جاء في الاختصاص الذي والتطويري نقول أنه يحتاج إلى استثمارات وبمصر في كليات التصاين أن يدخل جديد يحتاج استثمارات خمسة عتدا عتدا المصار المالية ومصار عتدا في العام والمصاين (١) في (٤) راضي هذا عتدا لا كان القطاع المحلي الإجمالي عتدا ٢٠٠ مليار ويريد أن صاين عتدا مدين قزادة يعني (١) أن نحن محتاجون لزيادة قطاع الذي الإجمالي قسوة القسوة مليار ٧٥٠ من ٢٠٠ مليارا وعتدا ١٠ مدين لقطاع أو ٩ فهذا يعني (٢) المصاين لقطاع لا بد أن يزيد الاستثمارات قزادة بمقدار (٢٠٠)

٤ بدائل أمام العمال في شركات قطاع الأعمال

- (١) الحصول على الأجر الأساسي حتى الإحالة للمعاش
- (٢) مبلغ مناسب للراغبين في ترك العمل
- (٣) إعادة التدريب للمتسكين بالبقاء في الشركة
- (٤) مؤسسات جديدة لاستيعاب فائض العمالة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٧٨
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٢١

الخصخصة

د. عاطف عبيد يواصل حوار هـ حول «هندسة» الخصخصة

**تصور أس المال الأبيض للاستثمار في مصر ..
ولكنه لا يمكن أن يشترى كل الشركات المطلوبة للبيع**

■ القائمون على بيع الشركات ليسوا موظفين بها
وقرار البيع لا يمكن أن يتم لصالح أشخاص معينين
■ البيع ليس مقصورا على الشركات
الرابعة ويشمل الخامسة أيضا

اداء حوار

عبد الرحمن عقل

شارك في الحوار

مصطفى النجار

سلوى غنيم

رافقت أمين

مصطفى النجار

سلوى غنيم

رافقت أمين

ممنوح الولي

عن مركز الدراسات الاستراتيجية

مجدي صبحي

لدينا لتعويض

التمويل العاملين

الكافي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٧٨
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٢١

على مدى يومين فى حوار ناعم الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال حول الخصخصة، ناقشنا المبررات والأهداف والاستراتيجية... وناقشنا أيضا من حيث مشاكل الممارسة والتطبيق الناجمة عن عمليات هندسة الخصخصة، وتمرنا عمليات التجهيز والاعداد لعملية الخصخصة من حيث الرخصة التشريعية وضوابط عمليات التقويم والبيع. وتواصل اليوم طرح هذه القضايا من حيث اتينا بالأمس، لنعرض لعمليات شراء الشركات المطروحة للبيع، من الذى سيشتري ومن الذى يبيع وكيف تضمن حسن ادارته للمشروعات المباعه وضوابط البيع للأجانب. وتجهيز سوق المال لعمليات طرح الأسهم فى الشركات، وما حل عمليات تقويم الأسعار، وفى هذا الجزء الأخير من الحوار كان الدكتور عاطف عبيد حريصا على أن يؤكد عدة حقائق: ليزيل بها مغاوف الكثيرين الذين يقفون فى صفوف المقاومة لعمليات البيع وأولى هذه الحقائق أنه مستحيل أن تحدث حالة انحراف واحدة فى عمليات تقويم أسعار الشركات المطروحة، وأنه لا يمكن تفصيل لعمليات البيع على أشخاص معينين. ونتيجة هذه الحقائق أن البيع للأجانب مهما كان فلا يمكن أن يطفئ على الأغلبية المصرية فى امتلاك عناصر الاقتصاد. ونواصل الحوار

● الامرام : من اين ستأتى هذه الاستثمارات وهل نضمن ان المستثمر الجديد الذى سيشتري سيبقيها بكفاءة كيف نضمن ذلك؟

● الوزير ليس المتصور ان هناك مستثمرا من القطاع الخاص يريد ان يخسر امواله، ان لا يلد ان يبيعها بكفاءة ويضئ النظر عن مصدر الاموال انما المؤكد اننا نحاول لاستثمارات جيدة، وهذه الشركات اذا لم يتم تصديدها فلن ننتج وان تصفى شيئا للناجح القومى، ومستغل الاموال المستثمرة فيها معطلة.

● العام .. فله ظروفه التى اجت الى هذه النتائج. ولذا نظرننا للقيمة المضاعفة من القطاع العام نجد انها مقبولة.

(٨٨ مليار جنيه تعطى ١١ مليارا) يعنى بمعدل (١:٨) والمعدل العالى هو (٤:٨) يعنى على اقل تقدير فان الـ ١١ مليارا ستصبح ٢٢ مليارا وبالتالى توافر احتياطات للتجديد والتطوير والدولة التى تحصل على شركلات اكتر واجور العاملين تزيد .. وهذا بسبب مسهم ودافع رئيسى لنقل الملكية وتغيير الإدارة فى شركات قطاع الاعمال ويجب ان يفتتح الجميع بهذا الجسور الضرورى.

ويصاف الى هذا سبب اخر وهو زيادة حدة المنافسة وفى ظل انفتاح الاسواق على بعضها حرية التبادل التجارى هذا سيدوى الى دخول سلع منافسة واذا لم تتمكن الشركات من تطوير انتاجها وتحسين جودته فانها لن تستطيع المنافسة وهذا يحتاج الى استثمارات جديدة فمن اين تحصل هذه الشركات على استثمارات جديدة ؟ هل يمكن ان تعطىها البنوك رغم انها دائنة لها ؟ وعاجزة عن المصداق .. ولذا ظلت هذه الشركات على هذا الحال ستبقى ابوابها وتوقف عن العمل وفى هذه الحالة اين سينهب العمال ؟ ان عملية الخصخصة حل ضرورى وحتمى وهى لصالح العمال وصالح المجتمع الذى سيستفيد من عائدات الاستثمارات التى كانت راکدة بلا عائد.

● الامرام : يعنى مقولة ان الخصخصة من مستقبل مصر فى القرن القادم صحيحة؟
● الوزير : من المؤكد فلما اقرضنا ان الدولة تحصل على ١٧.١٥-٢٠.١٨ مليار جنيه ابهما الفضل : نوجهها للمشروعات ام الخدمات مثل التعليم، الصحة، النزع، صندوق المدد طبى
● الامرام مع تسليطنا لكل مبررات الخصخصة ولكننا نكر السؤال .. هل هناك ضغوط من الصندوق او البنك للانتهاء منها فى فترة زمنية محددة مثلا حدث مع الاصلاح المالى والتشوى
● الوزير : السؤال الذى تلحون عليه هو ان الاصلاح المالى تم بسرعة وتم بقرار
والاصلاح الهيكلى بقرار
خصخصة فهل الخصخصة واصلاح الادارة تم بقرار فتم بقرار من الصندوق، الحقيقة ان صندوق النقد الدولى .. اذا اريدت الاتحامل معه نهائيا فانت حر .. فانت تتعامل معه بمحض اختيارك، فالحالقة طرقاتها مريض وطبيب ولا أحد يجبرك على ان تعطب للطبيب.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٧٨
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصلور :	١٩٩٦/٥/٢١

وحتى تحصل على شهادة تأخذ بها اجازة لابد ان تمالج وتذهب لطبيب، وإذا لم يمدح علاحه فأنت حر وإذا اضحك علاحه واهملته فأنت حر، ايضا، لكن ان ترفض الدواء والعلاج وتصل على الشهادة، فهذا ليس من حقله، وسنقوم بالتدقيق بمدح شهادة اذا لخصت الدواء والعلاج.

تعلق ام سؤال
الاهرام : وزير قطاع الاعمال - كما نعرفه - مدافع دكي عن الخصخصة لكن لنا ملاحظات على تلك العملية : أولا : حتى الآن ليس هناك قانون واضح ينظم العملية ولا توجد بررسة نشطة تساعد وتم، كذلك بدأت التجربة بتعطيل في قطاع الانتاج مسببة في خصخصتها وترك عناصر سهلة وجذابة وهي قطاع الاتصالات والكهرباء وشركات الغازة كان من الممكن البدء بها، ايضا هناك أمور كثيرة لا تقن وكان يمكن ضبطها وتنظيمها ولا تترك للاقايير .. يعني الأمور كما تبدو غير واضحة فلا هي خصخصة ولا هي عملة !
● الوزير : هذا تعليق وليس سؤالا .. أريد سؤالا محددا.
● الاهرام : هل ترى ان البيئة القانونية الحالية مواتية لعملية الخصخصة ؟
● الوزير : نعم هي مواتية تماما
● الاهرام : هل نحتاج الى تغيير دستوري لاتمام عملية الخصخصة دون مشاكل قانونية ؟
● الوزير : لا .. لا نحتاج لذلك
● الاهرام : ولكن هناك قضية مرفوعة بالطقن في استورية عملية الخصخصة برمتها .

● الوزير : ليست هناك مشكلة .. القضية المرفوعة تدعي ان القطاع العام المصري والقطاع العلم موجود في الاستثمارات العامة التي تزيد اصولها على ٦٠٠ مليار جنيهه والخصخصة تم في جزء ضئيل منها :

● الاهرام : ولكن القطاع العام يحتكر كثيرا من السلع ومذا خد المنافسة واليات السوق في المرحلة الثانية

● الوزير : عند السلع تقريبا حوالي ٩٤ سلعة، الاحتكارات في شركات قطاع الاعمال لا تزيد على ١٤ سلعة مقابل ذلك ان عددا كبيرا من السلع والخدمات فيها منافسة مثل المقاولات تجارة التجزئة، الفنادق اغلب المنتجات الكيماويات والاحتكار يكون اذا كان القطاع العام منتجا وإنما لأكثر من ٢٥٪ من السلع

وإذا كان السوق مغفولة عليه ويوجد كثير من السلع مثل الايونسيوم والسجائر تتمتع فقط بحماية جمركية ولكن لا يوجد حظر استيراد .. بالذات ليس هناك احتكار.

● الوزير : هل انت مقتنع ان المناخ مهيئ تماما للخصخصة . نحن نرى ان هناك كثيرا من العوامل المعوقة مثل عدم صدور قانون للاحتكار والبررسة ايضا غير حازمة وغير مستمدة ولا تزال علومة وكل هذه اسباب مثيرة للقلق حول الخصخصة .

● الوزير : بالنسبة للبررسة فلا وجه للمقارنة بين بورصتنا وبورصة نيويورك او دبي .. ولكن من العدل والإنصاف ان نقارن حجم حركة البررسة الآن وحجم تداولها لسلل ٣ سنوات، وكذلك قارن حجم شركات الوساطة المالية حاليا و عددها منذ ٣ سنوات .. تلك هي المقارنة العادلة، لم يكن عندنا أي صناديق استثمار، الآن ٨ صناديق و ٤ في طريق التأسيس كذلك زاد عدد شركات السمسرة وكل هذا يعني ان سوق المال، عندنا في تقدم مستمر.

ولدينا المقومات الاساسية لسوق مال ناجحة، فنحن لدينا منسبة اساسية مكان وضخات وتجهيزات لدينا ايضا مؤسسات وساطة مالية وصانع السوق بما يظهر وكل هذا عوامل تؤكد مستقبل جيد للبررسة المصرية كما ان كل هذا يدل على أننا نتحرك للأمام في هذا المجال وكلها عوامل ايجابية لصالح الخصخصة.

ولا داعي للقلق، فالقلق يكون لسوا

استحتكرات
لأغلب السلع
او لو لم يكن
هناك ترخيص
قانوني للبيع
او لو ان الذين
سيتخذون
قرار البيع
ليس من
مصلحتهم ان
يبيعوا .. الذين
سيتخذون
قرار البيع
ليسوا
موظفين هذه
حقيقة لابد ان
نقرها.

البيع
للجمعية
العمومية
للشركة
القابضة،
والجمعية
العمومية
جميع
اعضاؤها
ليسوا
موظفين،
ولكن أنا
كمالك وك دولة
أريد اخصص واوكلت لهم
هذه المهمة ولديهم المهمة
فقط وليس لوظيفة داخل
الشركة، تؤكد لهذه المهمة فقط
وأرجو ان يكون هذا
أوضحا للجميع وأحب ان
أوضح ايضا ان الذين
يريدون ان في شركات قطاع
الاعمال من البعض من
مصلحتهم الا يبيع فإنني
أؤكد انهم لا يمكنون ذلك لان
رخصة البيع مجلس الإدارة
وقرار البيع، مجلس إدارة
الشركة القابضة، والجمعية
العمومية للشركة القابضة
وهي مجلس ادارة الشركة
القابضة والجمعية
العمومية للشركة القابضة
وهؤلاء جميعا ليسوا
موظفين، واعتقد انه لا يمكن
ان يشف كل هذا العدد على
تعبير صفة مشبوهة على
يتكلموا على تعطيل نقل
للكية.

سنترح
أشركات
أسكان
أخرى للبيع
بعد نجاح
طرح شركة
مدينة نصر

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٧٨
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٢١

شركات محددة للمبيع
● الأول ما يمكن مع هذا كله
به بدء في عملية الخصخصة
إن ترجع هذا لأليات السوق
في دول كثيرة تمت العملية
سريعا، فمن نريد أن نعرف
بشرح ما هو عدد الشركات التي
تتولى الحكومة خصصتها
للملأ، وكما منها مرفوض أن
يبيع بها هذا العام؟

● الوزير: هناك قرارات
سياسية لأرجح فيه بيع
١٥ شركة بينها كاسلا، ٥
شركة يبيعها جزئيا منها ٣١
شركة متبقي الأغلبية فيها
للملاويين والوطنيين
(سجاني) كما أنه سيتم بيع
الأرض المملوكة للدولة
شركات الزراعة، وأيضا
سوق الفنادق عدا ٤ فنادق
يعتبر تسترجع في شركة
واحدة.

والشركات الـ ١٤ مبيعان
طرحها وكراسات العرض
حاضرة للطرح آخر يونيو
وسم طرحها تباعا وستترك
الإمر لقوى السوق.
كذلك فإنني تلقيت رغبات
بشوية من الجانب النقابية
وصانعي العاملين في بعض
الشركات لتسريه هذه
الشركات لصالح العمال
وانتخنا قرارا ببدء التفاوض
مع هذه الجانب النقابية لبيع
تلك الشركات للعمال.

● الانحراف مستحيل
● الأهرام أيضا فضل البيع
بالسوق المباشر أم عن طريق
سوق المال؟
ولم تحديد قيمة الشركات
المباعة يتم بملوط ع...
بوصوحي.

● الوزير: بصراحة البيع
المباشر دائما في الدول
النامية يشير للتشجيع
وبالنسبة لنا أؤكد لكم وإفهم
ونجزم أنه لا يمكن أن تحدث
حالة انحراف واحدة في ظل
نظام التقييم الذي تنفذه في
تحديد القيمة لأنه يحميها
بضوابط محكمة لا تترك ذرة
واحدة لأي انحراف ومنها أن

مجلس الإدارة يرأب عملية
التقييم وتتكون من ٩
أشخاص منهم ٤ عمال لم
أيضا يخضع لرأيية الجمعية
العمومية، ثم بعد ذلك الجهاز
المركزي للمحاسبات لم
يعرض على الوزير المختص
بعد ذلك يقر على يمينه
وزارية، ويصدق كل هذه
العمليات المحكمة هل
تتخللون أن عملية تحديد
الأسعار يمكن "طبخها"
لصالح أي طرف هل
تتخللون أن كل الأشخاص
الشاركون في هذه العملية
يمكن أن يكونوا منحرفين
أو... فهذا من واجب
المستجملات...

● الأهرام: نحن نشك في
الجميع والتقصير أن نوجه
اتهامات أو نشك في ذمة أحد
ولكننا سمعنا من فكرة لبيع
الشركات وتسديد الدين في
الوقت نفسه إذا كان هو الهدف
من البيع وهذه الفكرة في مسألة
الدين الخارجية بأسلوب
الشركات للطرح لبيع وسعنا
أن هناك مستثمرين جاهزين
يتطلعون لشارة البدء...

● الوزير: لا... هذه
الفكرة غير مطروحة الآن.
● الأهرام: لماذا لا تحسبون
موعدا لتمام عمليات البيع؟
● الوزير: تجارب العالم في
تحديد موعد نهائي للبيع
صلاحتها مشكل كثيرة فإذا علم
المشتري أنه لابد أن يبيع في
موعد معين سيتزل السعر، كما
أن تحديد الموعد النهائي للبيع
يفقد القدرة على التفاوض
وهي في مجملها ضد الليات
السوق لذلك أنا حديث موعدا
لإد أن تكون متأكدا من حجم
الطلب في السوق.

البيع للأجانب
● الأهرام: هل توجد ضوابط
ومحدد لشركة الاستثمارات
الأجنبية في عمليات شراء
الشركات؟ البعض يخوف من
شراء الأجانب لاتتذكرنا.

● الوزير: لا خوف مطلقا
من رأس المال الأجنبي...
فتحت لدينا ضوابط لشرائه
الأجانب... فمثلا إذا كان
المستثمر الأجنبي سيقتلح
استثمارات جديدة للتوسيع
الشركة وتحديثها فاعلا به.
وإذا كان عنده تكنولوجيا
جديدة لاستطيع أن نحصل
عليها وإذا كان لديه قدره
أكبر منا على التسويق فلا
مانع. أما حكاية بسيطة
الأجانب هذه لمقولة مظلومة
لأنه معها اشترى فلان تزيد
مستوياته عما يمتلكه
المصريون فكما قلت نحن
لدينا أكثر من ٦٠٠ مليار

استثمارات عامة، المأطوط
منها للبيع جزء من شركات
قطاع الأعمال فقط يعني جزءا
من (٨٨ مليارا) وإذا قاربت
النسبة بفرش شراء الأجانب
العظم الشركات الخارجية
لاستجد أن نسبة الأجانب في
المصريين ضئيلة جدا كما أن
القطاع الخاص المصري
يملك أضعاف أضعاف ما هو
مطروح للبيع، أرجو أن يفتتح
الجميع أنه لا خوف من
الاستثمارات الأجنبية وأنها
مهما تلفت علينا

فلن تكون الأغلبية في البلاد،
انظروا إلى تركيا وكوريا
والصين كم من الاستثمارات
الأجنبية تنفق عليها سنويا
ومع هذا لم تؤثر على
السيادة الوطنية.

طرح شركات جديدة
● الأهرام: لماذا لا يتم أنشاء
صندوق البطالة لحسم مشكلة
المالة بالشركات نهائيا في هذا
الجال
● لم تقدم أي خطة
دون استشارة الجانب
النقابي للعاملين بالشركات
ولدينا التمويل الذي يكفي
دفع تعويضات ما يرغب في
الخروج من الخدمة أو صرف
المرتبات حتى سن الخروج
من المعاش ولا داعي لإنشاء
مثل هذا الصندوق

● الأهرام: لماذا لا تشترى في طرح
اسهم شركات الاسكان مادامت أن
السوق أظهر استجابة كبيرة عد
طرح شركات مدينة نصر

● الوزير: عندما مثلا
مرنام طرح اسهم شركات
أخرى تعمل في مجالات
التشييد والمقاولات خلال
العام الحالي ويقر عددا
من ٤ شركات

● الأهرام: نقرر أن يتضمن
برنامج الخصخصة طرح
الشركات الخاسرة إلى جانب
الشركات الرابحة والاستفادة من
عائد البيع في تقديم خدمات
أخرى بدءا من أنفاق استمارات
عامة لإصلاح هذه الشركات

● الوزير: بالفعل فأننا
طرحنا الشركات الخاسرة
الحكم فيما سيحدث في
السوق فمثلا هناك ١٤ شركة
يجري بيعها بالكامل من
ضمن هذه الشركات توجد
شركة مصر للألمان وهي
شركة متعلقة وبسكو مصر
تنتج عليها طلب يعني ممكن
الواحد يصلحها وبالتالي
لأنا لم تقصر البيع على
الرايح فقط وإنما أيضا في
السياسا أن تبدأ بالرايح
لتحقيق عدة أهداف أولها

التأكيد على أن هناك طلبا
واستفادة البقية في سوق
المال لأن من يشتري أسهم
رابحة سيشتج غيره مما
كذلك أيضا زيادة حجم
التمويل في سوق المال
لتستطيع وإنما هذا لا يعني
اطلاقا أننا تقصر في عملية
الطرح والبيع على الشركات
الناتجة فقط هذا بالإضافة
إلى أن بيع الشركات الناجحة
اسهل من طريق سوق المال
وإنما الخاسر لابد أن يتدفع
مباشرة لأنه ليس له سعر في
السوق وإن عملية البيع
المباشر أكثر تعقيدا وأكثر
صعوبة ولذا وتحيطها
بالحظ.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	٣٩٩٧٨
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٢١

■ كان لابد من تغيير الملكية والإدارة.. فالقيمة المضافة للقطاع العام «متدنية».. واستثماراته «راكدة»

● الأهرام: متى طرح سندات الشركات
● الوزير: لن نطرح سندات فى الوقت الحالي
● الأهرام: مشكلة مديونية الشركات التى تبلغ ٧١ مليار جنيه كيف يتم التعامل بينهما؟
● الوزير: هذه المعضلة تشكل قلقاً على الشركات المعتمدة وتجرى حالياً إعادة لاجئولة هذه الديون لكل شركة على حدة والمفاوضات مع البنوك أساسها التفاوضية فى حالة عدم القدرة على السداد. ولتم التفاوضية مع البنوك استخدام جزء من حصيلة البيع فى مساندة هذه الشركات للمعبرة وخلال العام الماضى تم سداد ٣٠٠ مليون جنيه مديونية ٣٥ شركة للبنوك مما ساهم على إقالتها من عثرتها وتحويلها الى الربحية

وكل يوم تحسب مفاوضات ومناقشات بين البنوك والشركات لحل هذه المشكلة

● الأهرام: هل ستطرح الشريحة الثانية من الشركات التى سبق طرح أسهمها خلال العام الماضى وعديدها ١٦ شركة سفس الاستعمار السابقة

● الوزير: الشركات مسئولة عما تطرحه فى البطح الأول وليست مسئولة عن سعر التداول فى السوق ومثال ذلك أنها طرحت

بمسعر ثابت فى الشريحة الأولى ب ٣٧ جنيهه ثم ارتفع المسعر الى ٤٠ جنيهه ثم ابيع الشريحة الثانية ب ٣٧ جنيهه، طبعاً الإجابة بالنفى وبالنسبة لـ ١٦ شركة يوجد ٦ حالات فقط انخفضت عن المسعر المحدد أما باقى الشركات فلم تنخفض الأسعار عن سعر التقييم من قبل الشركات.

● الأهرام: هل تأخير تغيير القيادات فى الشركات الثانية يؤثر على النتائج؟

● الوزير: بالعكس لأن معيار التغيير هو الربحية مما يعده حافزاً لرؤساء الشركات على بذل مزيد من الجهد لإعطاء نتائج جيدة.

● الأهرام: هناك حوالي ١٠٠ شركة مسجلة وحوالى ١٠ فقط حصلوا على ترخيص وترويج أوراق مالية وبدأ يدخل نوع من الابتكار وتخصيص شركات بعينها للقيام بعملية الترويج

● الوزير: يوجد حالياً ١٠ شركة مسجلة والتعامل يجرى حالياً مع ١٠ شركات وكان ٣ فى البداية ثم أصبح ٤ ثم ٥ ثم ١٠ ولكن لم تعامل بعد مع الـ ٥٠ شركة والسبب أن معظم هذه الشركات الأخرى لم تظهر فى السوق إلا من خلال ٣ شهور فقط فهى شركات حميدة

● الأهرام: هل سيتم بيع بقية شركة مينة نصر؟

● الوزير: نعم إن برنامج البيع يستهدف فى المرحلة الثانية بيع ٢٥ بالمستخرج وأنا من أنصار عدم الاحتفاظ مالقية فى الشركات

● الأهرام: معمر رحمال الأعمال من المستثمرين الكبار قد انشربوا الحاصل على نسبة كبيرة من الأسهم بحيث تمكنهم من أن يحصلوا كرسى فى مجلس الإدارة

اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
رقم العدد : ٣٩٩٧٨
تاريخ الصدور : ١٩٩٦/٥/٢١

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
الموضوع الفرعى : فى مصر : عام
المصدر : الاهرام

ويتهى حديث
الخصخصة مع الدكتور
عاطف عبيد وزير قطاع
الاعمال الذى طرحنا عليه
كل ما يدور فى الشارع
المصرى من تساؤلات حول
القضية بل طرحنا عليه
وجهة نظر بعض رجال
الاعمال وايضا العمال وكان
كلماته سريعة وسريعا فى
ردده.. كان سريعا لأن ملف
الخصخصة كله بين يديه
حتى قبل بداية العملية كان
هو المهندس الذى يجهز
البنية الأساسية وبعد
الاساسات ويهيئ المناخ
لبداية العملية، وحينما
بدأت كان متوقفا لما عليها
وجاهزا لمواجهة ولذا
وجد أنفسنا متفقين مع
الدكتور عاطف عبيد
حينما أكد فى نهاية الحوار
أنه بذلت جهود مضيئة
للاعداد لعملية الخصخصة
ولأستيعاب اجراءاتها
لتحقق النتائج المرجوة
منها، وأن ماتحقق من نتائج
حتى الآن طيبة على جميع
المستويات

الوزير: قانون سوق
المال يشترط اذا تقدم المشتري
لشراء أكثر من ١٠٪ لابد ان
يخطر سوق المال وماخذ
مواثيقه بفرض عدم تركيز
الملكية والاستثمار فى
الجمعيات العمومية
للشركات والفقت على
السماح للمؤسسات
الاستثمارية بشراء ١٠٪ من
قيمة اصول الشركات ويمكن
تجاوز نسبة ١٠٪ بشرط
الفرش على الجمعية
العمومية للشركة ونهدف من
وراء ذلك الى ايجاد شركات
مستقرة وخبييرة فى
الاستثمار.

● الامرام: لماذا لم يسمح
للأفراد بشراء ١٠٪ من اصول
الشركة الواحدة؟
● الوزير: الوقت حاليا
غير مناسب ولم تتم دراسة
هذا الموضوع حتى الآن.
● الامرام: ما هو تعليقك
على مستقبل الادارة وبالسبة
لاستخدام حصة البيم

● الوزير: اولا يتم
استخدام حصة بيع الاسهم
فى تصحيح مسار للشركات
المتهورة حتى يمكن ان تكون
قابلة للتخمين وما يتبعه
بعد ذلك يكون للدولة سند
مع الذين الامام لان تخفيض
الذين المسام يؤدى الى
تخفيض الاعباء فى الموازنة
العامة للدولة

●●●

والدكتور عاطف عبيد
كان صادقا ايضا حينما أكد
أن تجربة مصر فى
الخصخصة تلقى اهتماما
عاليا لأنها تجربة فريدة
ويكتب عنها الكثير فى
جميع أنحاء العالم، لأنها
فعلا تجربة مصرية فكريا
وتطبيقا استنادات من كل
تجارب العالم.

موضوع الرئيسى : الخصخصة

موضوع الفرعى : في مصر : عام

مصدر : (ملحق) البورصة المصرية

وتقوم هي متحججه وهو ما سيؤدي لحل مشاكل كثير من الشركات خاصة شركات الخمولات بالإضافة لضرورة وجود ممثلين من السوق والترويج أو الاستثمار في اللجنة العليا للخصخصة عند إقرار بيع الشركات

وشارف خفاجا خطف مستشار وزير قطاع الأعمال إلى أنه توجد مائة شركة خفاجا وشركاؤها حاليا جميعها ويتم التعامل معها حاليا لرفع رصيدها والتأكد من قدرتها في تحقيق معدلات ربحية مرتفعة في المستقبل

وتعتمد هذه الشركات رصيدها بتمويل السوق منها خلال الفترة القادمة بينما لا تتعتمد الشركات التي يصف تصنيفها أو مبيعاتها لأسباب اقتصادية تنطبق بالعمالة 70 شركة فقط

لا يوجد الزام الشركات الخاصة بالمبيع والسعر الذي يحدده المزج أوضح أنه لا يمكن أن يكون هناك المزج بسعر لا يرضى عنه المالكين ولكن استوب عمل المزج وضلص

الاحتياض ضمن أن يكون السعر محيز عن رغبة السوق وفي ضوء هاشم مشعل من جانب المالك خاصة في المزج مستندون في عملية التقييم بل يكون هو المقيم ومستشار عليه التقييم

ورد د. مختار على طلب عدد من الأعضاء الجمعية بصورة الطرح أو استفسار استمرجس لم الاختلاف فقام بأن طرحة الشركات التابعة في منطقة قطاع الأعمال تقضى ذلك بالإضافة إلى أن الطرح سيكون د. 90 من الأسهم وليس على شرائح

وشارف إلى أن لخصيات المزج سيجمع المالكين عمدة مزج وشراء المزج المثلثون في المزج أو بيعتات ضخمة من الشركات ووجه به لا يمارى من الشركات القائمة وللجنة الإدارية حيث القائمة ملكة في اللجنة

وشارف سميح رابع وقيل أول وزارة المناهج المركزي للخصخصة في. في. في القيدته ثمرة من الشركات المصنعة وقائمتا وليس أجهزة

وشارف سميح رابع وقيل أول وزارة المناهج المركزي للخصخصة في. في. في القيدته ثمرة من الشركات المصنعة وقائمتا وليس أجهزة

زيادة استثمار شركات دواء وطرح الزيادة في البورصة خطة 1999 أنجزت 74 شركة للخصخصة واستكمال طرح شركات الموانئ والتجارة والنصارى

كاهية لرؤساء الشركات لاتخطاؤا، فمباشرة إلى تحارز بعض الدول في عملية الخصخصة

مستونكة صيغة صغيرة تنطلق البجاء عليه لشركة التي يراه مبعها لتقوم بأعمالها الخاصة وإبقاء جميع مشكلاتها

مستونكة صيغة كبيرة وكده فريد مضمون الخبير الحسبي والمالي أن الجناز المركزي للخصخصة يقع عليه مسئولية كبيرة في عملية التقييم وتحديد السعر البيع وفي نول العامة المختلفة تقود بهذا الدور

كانت الخاصة وفي مصر تدر الكائن دائما عن رغبة العميل وفي حالة الجهاز المركزي العميل هو الحكومة لذلك كانت هناك صلاة

في الفترة الأخيرة في العديد من الشركات كاتشمن والميدى وغيرها والى الأعمال الجديدة وغيرها ومنه بطريقة مربة بالخصخصة لها كشكة وأيضا بقاء الشركة

تامة لولة قد تكون منطقة أعلى بالإضافة إلى أن السهم هو المراجح الاوحد استمرجس قطاع الأعمال ويرفر كل شيء عنيأ واحد من بوض السوق مضمينه

والسمايل والعلومات الخاصة بالردية من تقصيه المتناظرة وشارف سميح رابع وقيل أول وزارة المناهج المركزي للخصخصة في. في. في القيدته ثمرة من الشركات المصنعة وقائمتا وليس أجهزة

بالإضافة إلى الطرح في شكل المزج المحدث والتملكه يسدها المالك وأنه لا توجد منطقة خفيفة لتداولها مملتها جالت معدلات من رخصية جيتة والمعيد من المواتر التي أصابت السوق

تألق له جسمها كالتقنيات المتعددة لتأثير الضرائب والتي جعلت العميل في الملاك في وضع عمل من صون المالكين ووجه ذلك على مدار الثلاث أسابيع الماضية كانت عروض البيع ثلاث أصناف

طيات التزاد والإسماع غائبة ولا تزيد طياتها على للملكين حبه خلال اليوم الواحد وطالب إبراهيم شركات الأوراق المالية بالتكلم دورها في ترح

الاستقوي وأعطاه بيانات موجبة لهم جافة مرقن الشركات ومنه فطحت باب التفاوض مع عمدة التزاد إبراهيم لم تنفذه أحد من الحاسرين سواء من المشاركين في الصفقة

مستونكة صيغة كبيرة وتحدث علاه غامر العمود السيد شركة الإسي لخصخصة والاستثمار لشكل كلة لا جدوى في استوب التقييم إذا كان الهدف هو تحقيق

الارضة محصول شركات قطاع الأعمال على إمامي سميح رابع وقيل أول وزارة المناهج المركزي للخصخصة في. في. في القيدته ثمرة من الشركات المصنعة وقائمتا وليس أجهزة

طالب بصورة تعبير الإدارة في مع الخصص المالية لشركات التي مبع وأنى سميح بها على الإدارة رغم انخاض سميحاً بالضرورة وجود مبرام وأصح مشروعات لصح الشركات حتى مستطيع

المستطير الصادر مزاد سبل مستطيع ولا تملك سطر شركة معينة لعدم سوات واستمر حصار عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات

التمصوية إلى أن مستطيع السرا بالسرركات انصافاً ليست لديه المروية لمبيع سعر إلى من سطر

الجنة الإدارية وتين رهن المبيع هو الوحيد المباح لتمامه ويشتي أن يكون هناك حجب كشكة عدد المصنعة وكما منه المصاح

مزاداً السعر أو انخفاصه عدد المبيع بالموسم 5 مسد 6 لعداد 10 فتح لشركة القابضة بسدة 10 أو 70 على سميل المثلث أعلى أو أقل

من سطر السهم الأوربية مبيعها إشهار عصر سعر السوق عدد المبيع مملتها بصورة وجود حجتى لراشيل المبيع الذي ترصيه السوق بسدة في معاله

تقديم سعر التقييم وإصح واستارت د. هواء هناك استاداة الاقتصادى أن مضيق إحصائية الحال سميح لكاه المبيد إحصائية وتحويلها لخصيات خرجية أو التالى سطر أجمعا على مصر

المطاعات وسحب على طاعات دهرن على سمل اثال لصناعات التي مستطير بصورة مبعود من الجات في الأروية والريجات كما

ان صاعمة من مضميه السيارات لا يوجد ما يره سمعة قمى 13 من ثوصه فده الصاعمة لم مستطير وتكشفي مسوي الحصب بمعا

مستطير سطر

مستطير سطر

مستطير سطر

مستطير سطر

مستطير سطر

مستطير سطر

مستطير سطر

مستطير سطر

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

الخصخصة على الطريقة المصرية

لم تلق سياسة اقتصادية على مدار التاريخ المصرى معارضة كما لقيت سياسة الخصخصة ، والتي لا يختلف أحد على أن مرجع تلك المعارضة هو التنشئة السياسية وحالة الوعي السياسى بين أفراد المجتمع ، وتشير الأدبيات فى مجال الثقافة السياسية إلى أن مدى إسهام أى جمهور فى مجتمعه يتوقف على وعيه وثقافته وتوافر المعلومات لديه ، وأن حجم المشاركة السياسية يتوقف أيضاً إلى حد كبير على وعى الجماهير واهتمامها ومعرفة بالشئون السياسية للبلاد . وإذا كانت هذه المقولات تصدق بالنسبة للمجتمعات المتقدمة إلا أنها ليست كذلك دائماً بالنسبة للمجتمعات النامية ، ودرجة تفاعل أفراد المجتمع مع السياسات الاقتصادية وقبولهم لها تعتمد أساساً على حالة الوعي السياسى والتنشئة السياسية لهم .. ومن هنا جاءت حالة الرفض والمعارضة لبرنامج الخصخصة فى بداياته فى إطار التنشئة السياسية والمفاهيم والوعي السياسى للمجتمع .

فحالة عدم القبول الاجتماعى لبرنامج الخصخصة كان نتيجة التنشئة السياسية للمجتمع المصرى والتي أُلقت ظلالاً بحالة من تعارض المصالح ما بين فئات المجتمع والحكومة التى تريد بيع القطاع العام والمخاوف من عملية الاستفتاء عن المعاملة نتيجة عملية بيع الشركات ، فالمالك الجديد لأى شركة لا يستطيع أحد إجباره على الإبقاء على المعاملة سواء كلها أو بعضها ، وقد سببت تلك المخاوف والرفض تجاه برنامج الخصخصة بإلقاء عثرات أمام الإسراع ببرنامج الخصخصة .

وبالرغم من دخول برنامج الخصخصة المصرى مع شهر أبريل ١٩٩٦ مرحلة متقدمة مع طرح العديد من شركات قطاع الأعمال العام للبيع ، فإن الجدل مازال محتدماً بين القوى والاتجاهات السياسية أو بعض الذين من المحتمل أن يتأثروا بهذه السياسة بشكل مباشر أكثر من غيرهم كالعامل على سبيل المثال والذين لم يتم حتى الآن تناول عملية الترميزات الخاصة بهم بشكل موضوعى ، بالرغم من برنامج الترميز التى تملئها كل شركة تابعة على حدة .. وهناك الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى له دور فى الترميزات أو فى علاج تلك المشكلة ولكنه لم يقدم رؤية واضحة حتى الآن لحل تلك المشكلة ، أما آخر ماتم الإعلان عنه فى إطار علاج

موضوع الرئيسى :	التخصصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
موضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	
مصدر :	(كتاب) الإصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

موضوع خروج العمالة مبكراً فهو ماتم فى يونيه ١٩٩٦ من تخصيص ١٠٠ مليون جنيه قروضاً ميسرة للعاملين بقطاع الأعمال كدفعة أولى لمشروعات التشغيل الذاتى وتشجيعاً للتعايش المبكر ، وقد وافقت نحو ٣٠ شركة تابعة على الاشتراك فى هذه المشروعات بحيث يمنح كل عامل قرضاً قيمته ١٥ ألف جنيه يتم سدادها على ١٠ سنوات بفاصلة ٦٪ .

خطية القطاع العام :-

إن الطرح الذى تم تناول عملية التخصيص به فى مصر كان طرْحاً مغلوطاً ، فقد تحول من عملية إصلاح مسار إلى عملية تصفية حسابات سياسية وتاريخية فبمجرد أن بدأت الدولة تلمن أن هناك اتجاهاً نحو التخصيص ، حتى انبرت ففة تهاجم القطاع العام على أنه الخطيئة الأولى وكأنه نشأ فى مصر فقط ولم يكن ضمن سياق عالمى شمل أغلب دول العالم النامى ، بل والدول الرأسمالية المتقدمة أيضاً فى لحظة تاريخية ما وكان الهجوم على القطاع العام فى حالة هجوم على فترة الستينيات ، وعلى عبد الناصر شخصياً ، وهو ما أدى إلى تحميل الموضوع بشكل من أشكال تصفية الحسابات السياسية والتاريخية ، وبدأ إبراز مساوئ القطاع العام دون التعرض لأسباب انهيار وتردى هذا القطاع والمتسببين فيه ، فسوء توزيع الموارد مابين الاستخدامات وتقليص التمويل الموجه للقطاعات السلعية خلال فترة السبعينيات كانت وراء ضعف هذا القطاع وقد تم ذلك عن عمد وبشكل مقصود خلال عصر السادات .

التخصيص على الطريقة المصرية :-

هناك التخصيص على الطريقة المكسيكية والطريقة الانجليزية وغيرها من برامج التخصيص التى تسمى باسم الدولة التى تطبقها وتطبعها بأسلوبها المخلى .. إلا أن أكثر برامج التخصيص إثارة للجدل والإثارة هو برنامج التخصيص على الطريقة المصرية نظراً لتعدد الأساليب التى استخدمت فى إدارته وتطبيقه وللمعوقات الكثيرة التى واجهت سوق المال أثناء فترة التطبيق .. فلم يكن ممكناً بيع أصول الدولة المشتة فى القطاع العام المصرى بدون سوق تباع فيه أسهم الشركات ولهذا تم تمهيد المناخ التشريعى باصدار القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وهو قانون سوق رأس المال الذى فتح الباب أمام وجود سوق مال قوية نشطة تنم من خلالها عملية التداول ، وبالرغم من

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى في مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

مرور نحو خمسة أعوام على تطبيق برنامج الخصخصة إلا أن كثرة الأساليب التي تم تجربتها به أدت إلى حدوث حالات صعود وهبوط بالبورصة المصرية ، أدت في إجمالها إلى حالة من التراجع وانحسار النشاط بعد حالة التوهج التي بدأت بها كبورصة ناشئة.

فمنذ الإعلان عن قواعد بيع شركات قطاع الأعمال العام في ١٤ فبراير ١٩٩٣ ، والإعلان الجديد عن دفع برنامج الخصخصة والإسراع به بإعلان قواعد بيع ٥٩ شركة منها ١٥ شركة تباع بالكامل في ١٥ فبراير ١٩٩٦ .. فترة زمنية تعادل ثلاث سنوات كاملة مر خلالها برنامج الخصخصة بالعديد من التغيرات والتطورات في إطار (تجربة الخصخصة على الطريقة المصرية) .. فهل وصل برنامج الخصخصة إلى محطته الأخيرة ؟ هل يمثل شهر فبراير ١٩٩٦ شهر الحسم في المعركة ما بين الخصخصة والعممة؟ هل شهر فبراير ١٩٩٦ هو النهاية السعيدة لبرنامج الخصخصة ؟

وبعودة سريعة إلى الخلف وبالتحديد في ١٤ فبراير ١٩٩٣ حيث صدر (دليل برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية) أو مايسمى بالخصخصة ، نجد أن مكونات البرنامج كانت طرح برنامج الحكومة السنوى ، لزيادة مشاركة الأفراد والقطاع الخاص فى الشركات العامة ببيع أسهم أو مكونات بما لا يقل عن ٢٥ شركة للبيع ويستمر الطرح لمدة مماثل سنوياً خلال الفترة ما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٧ ، ويتضمن الطرح الأسهم التي تملكها الشركات القابضة فى رؤوس أموال الشركات المشتركة التابعة الخاضع لأحكام القانون ٢٣٠ والشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون ١٥٩ والأسهم التي تملكها الشركات القابضة فى رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة للقانون ٢٠٣ والتي تملكها الشركات القابضة بالكامل .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الإصلاح الاقتصادى في مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

.. كما يتضمن البرنامج السنوى طرح أسهم عشر شركات تابعة على الأتل
تملكها الشركات القابضة بالكامل ، ويصل عدد الشركات التابعة نحو ٣١٤
شركة ، ومانن شك في أن فترة الثلاث سنوات الماضية التى عبر برنامج الخصخصة
خلالها مراحلها الأولى .. تمكن أى محلل أو باحث من تقييم التجربة ومدى ما يمكن
تحقيقه من أهداف حتى يتم تعظيم الإيجابيات أو تلافي السلبيات في المرحلة الثانية
من الإصلاح .. وبالطبع فإن لكل هدف من أهداف برنامج الخصخصة وزنا نسبيا
فيما حققه وما يمكن تحقيقه .. ويمكننا القول بأن برنامج الخصخصة لم يحقق الكثير
من الأهداف المرجوة منه بشكل كبير ونجاح بالكمال المطلوب وكما هو متوقع
خلال فترة الثلاث سنوات الماضية ، ولكن الإسراع ببرنامج الخصخصة في النصف
الثاني من عام ١٩٩٦ ، والاتجاه إلى بيع شركات بكمال حصتها أو بنسبة ٧٠٪ من
حصتها إلى مستثمر أساسى سيؤدى إلى تعديل الوضع والوصول ببرنامج الخصخصة
إلى أهدافه المطلوبة وأهمها حسن الإدارة وتأصيل معايير الكفاءة والجودة الإنتاجية .

التطور الجديد في برنامج الخصخصة :-

إن تجربة الخصخصة على الطريقة المصرية أكثر تجارب الخصخصة إثارة للجدل
والإثارة ، وذلك لتعدد الأساليب التى استخدمت في إدارتها وتطبيقها .. والتي كان
هدفها الأساسى الحفاظ على أصول الدولة المثلثة في شركات القطاع العام من
الهدر والضياع وقد القيمة الحقيقية ، مما ترتب عليه التدرج في التنفيذ والذي كان
ضرورياً ، فلم يكن ممكناً للإسراع ببرنامج الخصخصة إلقاء حصص العديد من
الشركات في السوق بكميات كبيرة مما كان سيترب عليه انخفاض السعر ، وبالرغم
من التدرج والبطء في طرح أسهم الشركات إلا أن البورصة المصرية شهدت حالات
صعود وهبوط وانتعاش .. وهذا التذبذب كان نتيجة عمليات المضاربة التى نشأت
بالسوق ومعظم تجارب الأسواق الناشئة كانت البورصات فيها فى حالة تصاعد
مستمر ثم استقرار ثم تصحيح ولكن يحدث هذا التصحيح والذي يدخل عادة في
إطار التراجع مع انخفاض الأسعار وتراجع الأرباح بعد عدة سنوات من استكمال
برنامج الخصخصة وليس أثناءه كما يحدث في مصر .

موضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مضى قاسم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ويجئ إعلان الحكومة باعتماد قواعد بيع ٥٩ شركة فى إطار برنامج الخصخصة ، كمرحلة جديدة تنفع إلى التعجيل ببرنامجه الخصخصة .

أما بالنسبة لعملية التصنيف للشركات المباعة من حيث أسلوب البيع فإن قرار بيع ال- ١٥ شركة بالكامل بأسلوب المزاد العلنى تحكمه عدة معايير منها :-

- (١) أن هذه الشركات ملك الدولة بالكامل
- (٢) أن أنشطة تلك الشركات لها أنشطة مماثلة فى القطاع الخاص ولايس إنتاجها الأمن القومى الاستراتيجى
- (٣) أن تغيير الإدارة مطلوب لهذه الشركات حيث أن ٣٠٪ منها يحقق خسائر ويمكن بعد البيع وتغيير الإدارة وإدارتها على أساس الربحية والكفاءة أن تحقق أرباحا .
- (٤) أنه بعد تغيير أسلوب الإدارة فى تلك الشركات سيتمكن تحقيق توفير فرص عمل لن تقل عن ١٥ ألف فرصة عمل جديدة للشباب .
- (٥) هناك الفائدة التى ستعود على الخزنة العامة للدولة عندما تتحول تلك الشركات من الخسارة إلى الربح .
- (٦) جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج .
- (٧) تنشيط البورصة المصرية .

وبالتأكيد فسواء كان البيع لشركات بالكامل عن طريق المزاد أو عن طريق طرح شرائح بنسبة من الأسهم فى البورصة فإن هناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ محل اعتبار لتحقيق الاستفادة القصوى وتقليل السلبات بقدر الإمكان ويمكن القول بأن أهم تلك العوامل التى يجب توضيحها مايلى :-

موضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى فاسم
موضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	
لصـدر :	(كتاب) الإصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

(١) يجب أن يحصل المشترون على حافز أو مزايا تدفعهم لشراء الأسهم التى ستطرح للبيع ، سواء كانت تلك الحوافز متشكلة فى بيع الأسهم بأسعار منخفضة إلى جـد. ما تضمن لهم تحقيق ربح رأسمالى ، أو فى شكل توزيعات أعلى من سعر الفائدة على الودائع البنكية ، فمن التجربة الأولى للخصخصة ، انخفضت أسعار أسهم بعض الشركات عن سعر الشراء ، وكذلك تم توزيع أرباح لبعض الشركات تقل عما سبق وأعلن عنه عند بيع الشركات مما دفع الكثير من المستثمرين بالتخلص مما لديهم من أسهم خوفاً من تحقيق المزيد من الخسائر ، وبالتالي فمن الضرورى فى المرحلة القادمة مراعاة الإنصاح والشفافية عن النسب الحقيقية للتوزيعات مهما كانت منخفضة ويترك للمستثمر هنا القرار حتى لاتحدث آثار سلبية على سوق المال ككل سواء البورصة أو صناديق الاستثمار .

(٢) دراسة أوضاع العمالة التى سيتم الاستغناء عنها وتمريضهم بشكل مناسب سواء من حصيللة بيع الشركات أو عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وإتاحة الفرص أمامهم لعمل مشروعات صغيرة ويمكن للصندوق الاجتماعى للتنمية مساعدتهم فى هذا المجال بما له من خبرة واسعة .

(٣) ألا يتم دفع شرائح الأسهم من التى ستطرح للبيع للسوق مرة واحدة بل يجب التدرج بما تسمح به الطاقة الاستيعابية للسوق حتى لا يحدث انخفاض فى الأسعار .

(٤) بالنسبة للشركات التى ستباع بالكامل من المطلوب إعلان ميزانيتها ومؤشراتها المالية ، وذلك تطبيقاً لمناصر الإنصاح والشفافية وكذلك إتاحة المعلومات الكاملة لكل من يطلبها .

(٥) يمكن تسويق برنامج الخصخصة فى الدول العربية والأوروبية وفى أماكن تجمع المصريين بالخارج ، وتسهيل عملية الاكتتاب وإتاحتها لهم مما سيزيد من الطاقة الاستيعابية للبرنامج ويجذب أموال المصريين بالخارج .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

أهم المراحل التى مر بها برنامج الخصخصة :

وإذا ما استعرضنا المراحل التى مر بها برنامج الخصخصة منذ تطبيقه سنجد أنه مر بعدة تجارب وأغرى الكثيرين بالمضاربة على أسعار الأسهم كما هى سمة أى بورصة ناشئة .. وقد جاءت تلك المراحل كما يلى :-

(١) التجربة الأولى للخصخصة فى مصر ، جاءت من خلال طرح أسهم شركة مصر لصناعة الكيماويات والتى قام بها بنك مصر فى بداية عام ١٩٩٣ ، وقد لاقت نجاحا غير مسبوق حيث تم طرح ٥,٥ مليون سهم وجاءت الطلبات بـ ٦,٥ مليون سهم ، مما أدى إلى استحداث أسلوب تخصيص الأسهم لأول مرة فى مصر ، وكانت تلك التجربة بمثابة جس للسوق لمعرفة إمكانياته ومعرفة الطاقة الكامنة ومدى تفاعل المدخرين والمستثمرين مع شراء أسهم الشركات .. خاصة وأن الذى كان يروج بنك كبير له سمعة تاريخية حسنة ، مثل بنك مصر .. وجاءت بعد نجاح تلك التجربة عمليات متتالية للخصخصة ، وتوسيع قاعدة الملكية مثل البنك التجارى الدولى الـ (CTB) التى قام بها البنك الأهلى ونجحت بشكل واسع .

(٢) أما المرحلة الثانية فجاءت بعد الإعلان الرسمى بيده تطبيق برنامج الخصخصة بعد استقرار أوضاع الشركات القابضة بالقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ ، وتمهيد أوضاع البورصة لاستقبال البضاعة الجديدة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .. وبالفعل بدأ طرح أسهم شركات القطاع العام بنسبة ١٠٪ من إجمالى أسهم الشركة المطروحة ، بسعر التقييم .. وتم البدء بمجموعة من الشركات ذات المراكز المالية القوية ذات التوزيعات المرتفعة ، وبالفعل جذبت أسهم تلك الشركات صفار وكبار المستثمرين على السواء ليس لما سيجنوه من عائد فى شكل توزيعات (قيمة الكوبون) ولكن لما سيجنونه أو يحصلون عليه فى شكل عوائد رأسمالية كبيرة فنتيجة لقلة الكمية المطروحة وزيادة الطلب عليها زادت أسعار الأسهم المطروحة فى تلك الفترة فى شكل قفزات ، وقد تمت عمليات خصخصة ناجحة جداً فى تلك الفترة منها شركة البويات والصناعات الكيماوية وشركة العامرية للأسمت .

وقد جاءت تلك المرحلة بعد مرحلة البيع عن طريق الطعانات والعروض ، عندما جاء قرار من رئيس الجمهورية ببيع جميع الأسهم المطروحة فى برنامج الخصخصة عن طريق البورصة لضمان السعر العادل لأصول القطاع العام ولضمان تكافؤ الفرص لتسلك الشعب لأسهم شركات برنامج الخصخصة .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	في مصر :	رقم المجلد :	
المصدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى في مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

(٣) وبالرغم من نجاح البنوك في قيامها بدور المروج لأسهم شركات برنامج الخصخصة إلا أنه مع حالة التراجع في البورصة المصرية بدأت أساليب جديدة تغزو السوق مثل عملية البيع عن طريق شركات السمسرة والتي تم من خلالها بيع بعض الشركات ، على أن تقوم شركات السمسرة بدور المروج وأمين الاكتتاب ، وقد جاء هذا الأسلوب في النصف الأول من عام ١٩٩٥ ، وقد أثار استياء ومخاوف المستثمرين والمتعاملين في البورصة نتيجة تهيش دور البنوك في تلك الفترة .. وعلم اكتمال الخبرة الكبيرة لشركات السمسرة التي تسمح لها بالقيام بمثل تلك العمليات ومما حدث من مشاكل أدت إلى طول فترة التخصيص وما نجم عنه من حجز أموال المستثمرين فترة طويلة زادت عن شهر ليحصلوا في النهاية على عدد أسهم بقيمة تقل كثيراً جداً عن المبلغ المدفوع مقدماً كقيمة للأسهم .. ومن ثم حدث تراجع عن هذا الأسلوب .

(٤) ثم بدأت ظاهرة جديدة تعد الأسلوب الرابع في الخصخصة على الطريقة المصرية ، وهي بيع الأسهم بأسلوب المزاد وقد تم تجريب هذا الأسلوب على شركة واحدة وهي الشركة الشرقية للدخان والتي تم طرحها للاكتتاب في ١٩٩٥/٦/٢١ بأسلوب الاكتتاب بدون حد أقصى ، وتمت عملية الاكتتاب خلال يوم واحد فقط للحفاظ على سرية الأسعار المقدمة ، وقد كان الهدف من أسلوب المزاد تعظيم حصيلة البيع بالنسبة للشركة المقابضة .

وقد تمثل أسلوب البيع بالمزاد بتحديد حد أدنى لسعر بيع الأسهم (٤٠ جنيها) مع تحديد حد أقصى لكمية الأسهم سواء للأفراد أو الشخصيات المعنوية وقام المستثمرين بتقييم وتقدير قيمة الأسهم وتحديد الأسعار التي تضمن لهم الحصول على الأسهم ، ويتم البيع لمن يقدم أعلى سعر شراء ثم الذي يليه ، وهكذا .. ولكن اتضح بعد تغطية الاكتتاب أنه لا توجد معاملة تفضيلية للمساهمين الذين اشتروا الأسهم بسعر أعلى من غيرهم بل تساوى من اشترى بمبلغ ٤٤ جنيها للسهم مع من دفع أعلى سعر فالجميع حصل على كامل الأسهم التي طلبوها ولا توجد أى ميزة تفضيلية في العوائد وبالتالي فإن هذا الأسلوب أدى إلى حدوث غبن كبير للمستثمرين الذين دفعوا مبالغ أعلى ولو جنيها واحد عن سعر ال- ٤٤ جنيها ، ونتيجة لحالة الاستياء التي أبدوها للمستثمرين تم التراجع عن هذا الأسلوب ، لأنه لن يوجد اقبال من المستثمرين على أسهم الشركات التي ستطرح بهذا الأسلوب لعدم وجود معاملة تفضيلية .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مضى قاسم
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الإصلاح الاقتصادى في مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

وقد جاء الأسلوب الأخير (الأسعار المنخفضة للأسهم) فى محاولة لدفع برنامج الخصخصة .. خاصة مع إجهاد المتعاملين وتراجع نشاط البورصة ، وانخفاض أسعار الأسهم المتداولة هذا بالإضافة إلى أن (موضوع حجز كامل قيمة الأسهم) يعد من الأسباب الرئيسة فى تراجع نشاط البورصة .. نظراً لتعطيل أموال المستثمرين لما بعد فترة التخصيص التى قد تستغرق أحياناً أسابيع تصل إلى شهر أو لعدم قدرة صغار المستثمرين على دفع كامل القيمة مقدماً مع اضطرابهم لطلب عدد كبير من الأسهم توقعاً لتخفيض هذا العدد بشكل كبير مع عملية التخصيص .

الأميـاب التى أدت إلى استخدام أسلوب المزاد فى بيع أسهم الشركات :-

١- تعظيم حصة البيع بالنسبة للشركة القابضة واستخدام تلك الأرباح فى إصلاح مسار الشركات المتعثرة

٢- سهولة عملية التخصيص ، وقصر مدة رد المبالغ لمستحقيها وتجنب شكاوى العملاء فى هذا الصدد

٣- حصول العملاء على كمية أكبر من الأسهم ، بدلاً من الكميات الضئيلة التى كانوا يحصلوا عليها من أسلوب الاكتتاب العادى السابق .

كيف تتم عملية البيع بالمزاد :-

١- يتم تحديد حد أدنى لسعر بيع السهم (٤٠ جنيهاً مثلاً) .

٢- تحديد حد أقصى لكمية الأسهم للأفراد والشخصيات المعنوية .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الإصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

٣- قيام المستثمرين بتقييم وتقدير قيمة الأسهم وتحديد الأسعار التى تضمن لهم الحصول على الأسهم وبالطبع كلما رفع المستثمر سعر السهم ، كلما ضمن الحصول على الكمية المطلوبة من الأسهم .

٤- يتم البيع لمن يقدم أعلى سعر للشراء ثم الذى يليه وهكذا عن طريق الحاسب الآلى .

٥- لا توجد أى معاملة تفضيلية للمساهمين الذين اشتروا الأسهم بسعر أعلى من غيرهم بل الكل يتعامل على السواء .

مساوئ وأضرار أسلوب البيع بالمزاد والمشاكل المتوقعة عنه :-

(١) أن بيع الأسهم بأسلوب المزاد مع حالة (الأمية الاستثمارية) الموجودة لدى معظم المستثمرين وعدم فهمهم ومعرفةهم بتحليل ميزانية الشركات ومراكزها المالية سيؤدى إلى تقييم الأسهم بأعلى من قيمتها الحقيقية (Over Value) مما يعنى أن المضاربة تبدأ فى مرحلة الشراء .

(٢) أن البيع بأسلوب المزاد يتيح فرصة لعملية الاحتكار لأسهم الشركات المطروحة لمن يدفع أكثر ، وبذلك تتمكن بعض الشركات أو بعض الأشخاص من الاستحواذ على أسهم الشركات الناجحة وهذا ضد مبدأ توسيع قاعدة الملكية وضد الهدف من برنامج الخصخصة .

(٣) تتيج عملية المزاد واختلاف وتعدد الأسعار التى تتم على الأسهم فرصة واسعة فيما بعد للتواطؤ والتلاعب ما بين بعض العملاء وشركات السمسرة التى ستجد حتماً منفذاً سهلاً للسيطرة على السوق من خلال هذا الأسلوب .

(٤) يؤدى أسلوب المزاد فى بيع أسهم الشركات إلى حرمان صفار المستثمرين من شراء أسهم برنامج الخصخصة ، وهذا أيضاً ضد مبدأ توسيع قاعدة الملكية ، ويؤدى إلى عودة صفار المدخرين إلى المنفذ الوحيد أمامهم وهو البنوك مرة أخرى ، مما سيزيد أعباء السيولة لدى البنوك مع ضعف فرص التوظيف مما سيؤثر على ربحية البنوك .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى في مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

(٥) استخدم أسلوب المزادات والذي يعنى المضاربة على الأسعار في مرحلة الشراء ، في غياب مكاتب الاستشارات في الأوراق المالية التي تقدم المعلومات عن موقف الشركة المالية ، وربحياتها ووضعها في المستقبل .. مما قد يؤدي إلى ضياع أموال المستثمرين في مغامرة غير محسوبة .

(٦) أن أسلوب المزاد يعطى قيمة عالية لسعر الأسهم (أعلى سعر ممكن) ولكن هذا السعر يكون سعراً غير عادل ، وغير معبر عن قيمة السهم الحقيقية ، وبالتالي يؤثر هذا الأسلوب (المزاد والسعر الأعلى) على بقية أسعار الأسهم المطروحة في السوق ، حيث سينحول الطلب إلى تلك الأسهم التي تجرى عليها المضاربة ، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم المتداولة الأخرى .

(٧) عدم وجود ميزة تفضيلية بالرغم من اختلاف الأسعار فيه عُن على من اشترأوا بأسعار عالية في حالة عدم وجود تخصيص .

ويجرى حالياً بالفعل إصلاح العديد من المشاكل التي تواجه سوق المال في مصر خاصة بعد تطبيق نظام التداول الآلى منذ أول أكتوبر ١٩٩٥ والذي سيجتبع تنفيذ عدد أكبر من عمليات التداول ، والتي تقتصر على الأوراق المالية المقيدة بالسوق الرسمية ، بينما يستمر النظام القديم في السوق غير الرسمية الخاصة بالأوراق غير المقيدة ، وفي إطار النظام الجديد أصبح الحد الأدنى للهبوط اليومي لأسعار السهم ٥٪ يومياً و ٢٠٪ أسبوعياً ، بينما الحد الأقصى لارتفاع السهم مطلقاً بدون تحديد .

كما أن انتهاء مشكلة تأخر نقل شهادات الملكية لتصبح ثلاثة أيام وهو المعدل العالمي لها بخلاف يوم التداول متحلل الكثير من المشاكل التي كانت تواجه المستثمرين في اتخاذ قرارات بيع وشراء الأسهم .

وبالرغم من كل القرارات والتصریحات ، فإن المستثمرين والمعاملين في السوق في حالة ترقب وحذر لمعرفة نتائج تطبيق الأسلوب الجديد لبيع أسهم شركات برنامج الخصخصة خاصة في ضوء التطور الحالي لسوق رأس المال .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منى قاسم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاصلاح الاقتصادى فى مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

وقد شهد برنامج الخصخصة على الطريقة المصرية حالة من الإسراع خلال شهرى مايو ويونى ١٩٩٦ نغم عنها طرح العديد من أسهم الشركات بخصص تراوح ما بين ٧٠٪ و ٤٠٪ من أسهم الشركات وهو ما يعنى الاتجاه نحو خصخصة الشركات بالكامل والتخلى عن أسلوب ال- ١٠٪ الذى أدى إلى تفتت الملكية .
وقد اشتملت المرحلة الثانية من برنامج الخصخصة الذى أعلن مع بداية عام ١٩٩٦ على ما يلى :-

(١) أن البرنامج التنفيذى للبيع يسرى أولاً على الشركات التى سبق طرح ٢٠٪ من أسهمها فى عام ١٩٩٥ فى البورصة وبلغ عددها ١٦ شركة بما لا يجاوز ٥١٪ من أسهم هذه الشركات .

(٢) طرح شرائح شركات لم يسبق طرح أسهمها فى السوق وعددها ٤٦ شركة مع استمرار البيع بما يتجاوز ٥١٪ وتندرج هذه الشركات فى قطاعات الصناعات الغذائية والنزل والسياح والهندسة والمعدنية وغير المعدنية والمقاولات والإسكان .

(٣) طرح ١٤ شركة بالكامل للبيع فى قطاعى الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية .

(٤) بيع ٣٧ فندقاً ملكوكاً للقطاع العام و ٢٧ فندقاً مبنياً و ١٠ بواخر عائمة مع الاحتفاظ بالفنادق ذات الصفة التاريخية مثل ماريوت وكراكت ومينا هاوس ومنيل بالاس ووتر بالاس وفلسطين .

(٥) طرح محلات التجارة الداخلية للملوكة للقطاع العام للبيع مثل صيدناوى وعمر أفندى وبنزايون وجاتينيو وهانو وشيكوريل والأزباء الحديثة عدس ريفولى .

(٦) طرح حصة بنوك القطاع العام فى البنوك المشتركة وعددها نحو ١٣ بنكاً وهى بنك قناة السويس وبنك مصر أمريكا الدولى والبنك الأهلى موسيته جينرال وبنك التعمير والإسكان وبنك التمويل المصرى السعودى وبنك مصر أكستريور والبنك التجارى الدولى والبنك الوطنى المصرى والبنك الوطنى للتنمية وبنك الائتمان الدولى وبنك مصر العربى الأفريقى وبنك العمال المصرى .

موضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن القمحاوى
موضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	١٥٢٣
مصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٣/١٦

مسئولة القطاع الخاص بالبنك الدولى لـ «البورصة المصرية»

الخصخصة المصرية

نبحث وهذه هى الأدلة

نتابع باهتمام تطورات سوق المال وتقاريرنا

بوابة جذب الاستثمارات الأجنبية

مستعدون لتقديم الدعم الفنى للبورصة إذا

طلبت الحكومة ذلك

السيدة نعمت شفيق مسئولة القطاع الخاص والمالية بإدارة الشرق الأوسط بالبنك الدولى اراء قد تصدم الكثيرين. من بين هذه الراء - على سبيل المثال - مطالبتها ببيع الشركات العامة المتعثرة بأى سعر بدلا من إنفاق الملايين على إصلاحها. من بين أرائها أيضا ضرورة استخدام حصيلة بيع الشركات فى سداد المديونية الخارجية للتخفيف من وطأة هذه المديونية على أداء الاقتصاد القومى. وكذلك رأيها الخاص بأهمية انسحاب الدولة من العملية الإنتاجية لحساب دور اجتماعى متميزا عليها - أى الدولة - أن تمارسه فى المرحلة المقبلة. ولأن السيدة نعمت شفيق تشغل موقعا مهما على خريطة إدارة الشرق الأوسط بالبنك الدولى، فإن آراءها تأخذ بعدا جديدا عندما تدخل فى التفاصيل.

أما التفاصيل فقد جاءت فى هذا الحوار الذى أجريناه معها على هامش ندوة مصر والبنك الدولى التى شہبتها مدينة الغردقة فى الأسبوع الماضى.

موضوع الرئيسى :	التخصصة	اسم كاتب المقال :	حسن القمحواوى
موضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	١٥٢٣
ص : (مجلة) الاهرام الاقتصادى		تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٣/١٦

وفيما يلى نص الحواوي:

حول : حسن القمحواوى

● قبل تقويم دعاء الآن لبرامج التخصصة فى مصر ، دورنا فى مصر تراجع مد عام ٩٢ عندما أبرمنا آخر برنامج اصلاح القمحواوى مع الحكومة المصرية وكانت لدينا اتفاقيات ثمانية فى مجال التخصصة أما الآن فليس هناك برنامج اصلاح القمحواوى مع الحكومة ولذا لا تقوم دور بومى شيط مع الحكومة ولكنها فى كل الأحوال تتراجع التخصصة فى مصر مثل أى دولة فى العالم سوق طليعية ● تشهد سوق المال المصري موجات متلاحقة من الصعود والهبوط والتطوير فما هو تقييمك لهذه السوق فى المرحلة الراهنة ؟

● سوق المال فى مصر فى وضع طليعى بالنسبة للوضع العام للاقتصاد المصرى وإدراكا يعتمد كثيرا على التخصصة فى بدء السوق اوموثير الاسهم وأحدث التوازن بين العرض والطلب إلا أن العديد من شركات القطاع الخاص بدأت فى اللجوء لهذه السوق من أجل الحصول على التمويل اللازم بطلب اسهمها فيه وذلك خطوة مهمة وكبيرة تظهر مدى تطور السوق كما ان الهيئة العامة لسوق المال بدأت فى تطبيق قواعد الانصاف بصورة افضل على الشركات وأصبحت الشركات تعلن عن مآلاتها ومراكزها المالية بشكل افضل وذلك خطوة فى غاية الاهمية من تلك خطواته من قبل وزع وجود تلك خطواته الا ان المستثمرين لا يكون هناك تنميط اكبر للمؤسسات التى تلعب دورا فى السوق سنل شركات المسيرة والصاديق وشركة المقاصة والجهاز الادارى

● فى الآونة الأخيرة ثار جدل كبير لم يحسم بعد حول دور الدولة فى الاقتصاد فى ظل المتغيرات العالمية المتلاحقة مما هو متصوره لدينا الدور ماعتبارك مسئولة فى البنك الدولى

● دور الدولة تغير كثيرا فى ظل العولمة ولم يعد دور كبير فى الإنتاج لكن الدولة فى دور مهم جدا فى التنظيم وإصدار القوانين والسياسة الاقتصادية مصفا عامة وعليها ان تحافظ على ان يكون التخصيص بمعدلات منخفضة والمزاياية معقولة كما ان لها دورا مهما جدا من الناحية الاجتماعية بمعنى ان لها هناك تامين اجتماعي وتأمين ضد البطالة وبرامج كساعده الفقراء فضلا عن القيام بمحفظ والمسؤوليات فى مجال الصحة والتعليم الاساسى

● وهل يتسنى دور الدولة فى مجال التخصصة بعد مرحلة بيع الشركات ؟

● يتوقف دور الحكومة بعد التخصصة على نوعية القطاع الانتاجى وفي القطاعات التى تنويع فيها المنافسة العادلة مثل قطاع الاساس والمنتجات والاستثمار مثلا. بمعنى الا يكون للحكومة دور بعد التخصصة وعليها ان تترك الامر كاملا لآليات السوق فى ظل المنافسة العادلة أما القطاعات الانتاجية الأخرى التى لا تتسور فيها هذه المنافسة مثل قطاع البنية الاساسية فهنا يجب ان تكون لها دور فى تنظيم هذا القطاع موضع شروط محدودة لعمل الحكومة فى هذا المجال خاصة الكوتماء والماء والاتصالات ومن ديد هذه السروعة مثلا توصيل المياه للمناطق القليلة ونقدمها سعر ندعم الحكومة وذلك الحال ان الكهرباء وهذا يؤكد ان للحكومة دورا مهما جدا تنظيمي ورقابيا لمرحلة ما بعد التخصصة

أما استخدام حصيلة البيع فى اصلاح الشركات المتعثرة فإنه أد فبت من خلال تجربتنا ان الحكومات التى تفعل ذلك لا تحصل على نتيجة جيدة والاضل ان تباع الحكومة هذه الشركات حتى ولو بسعر منخفض بدلا من اتفاق ملايين الجبهات عليها لان القطاع الخاص لديه القدرة على اصلاحها بطريقة افضل ويعرف كيف يغير المصنع ويظهه بطريقة مختلفة. ديون الشركات ● تواجه بعض الشركات العامة التى تفرخص خصصتها مشكلة كبيرة تتمثل فى المديونية والبنوك والمؤسسات الأخرى، فكيف يمكن حل هذه المشكلة ؟

● عندما تكون هناك شركات مدينة بشكل كبير فإن هناك عدة طرق يمكن اتاعها للقضاء على هذه المديونية اولها هى تصفية الشركة بنوع مصولها وقد يشعر البعض بان التصفية امر سيء نظرا لآثارها السلبية على العمالة والقيمة المضافة للمجتمع لكن يجب ان نضع فى الاعتبار ان الاصول التى ستباع ستوظف من جديد فى شركات أخرى اما الطريقة الأخرى فتمثل فى قيام الحكومة ببعض الضمانات بدفع ديون الشركة للمؤسسات الدائنة لها وان نرفع الديون عن الشركة لتتقبلها من قبل الحكومة للبيع فى السوق بأسعار السائد وقت الطرح. وما لا شك فيه انه عندما تكون الشركة مدينة فى حين ان قيمة اصولها ليست كبيرة. فانها ستعاضد مسعر محققين وعلى الحكومة ان تكون مستعدة لتفديد ذلك على امل ان القطاع الخاص عندما يشتري الشركة سيقدوم باصلاحها والاستثمار فيها مما يؤدى الى اصلاحها فى النهاية وهو ما سيكون لها مردود اقتصادى ككل فى صورة إنتاج وفرص عمالة ومصدر وحلافه تغير دور الدولة

بانح باجح ما هو تقييمك لما تم تنفيذه ن برنامج التخصصة فى مصر ؟

● خلال السنة الماضية شهدت مصر حركة كبيرة فى اطار التخصصة. واعتقد ان عظم الشركات العامة التى أرحت تم بيعها بنجاح. وهذا يؤكد ان البرنامج تأجح حتى الآن وطبقا للعادة فإن افضل شركات من حيث المراكز المالية الإلهة الاقتصادية والانتاجى التى تطرح أولا بهذا امر ايمى إلا ان كثيرا من الشركات انتفحة التى لم يتم طرحها بعد تخانى من مشاكل كثيرة سواء فى المسألة او الديون وهى تشكل ينبغي حلها قبل طرح هذه الشركات للتخصصة يفض هذه الشركات سيكون من الصعب خصصتها.

● تشهد الساحة الاقتصادية فى مصر جدلا واسعا حول لوجه استخدام حصيلة الشركات التى تم بيعها وهل تدخل خزنة الدولة أم توظيف فى إنشاء شركات جديدة أم تصرف على اصلاح هياكل الشركات القائمة لها فى ريثك كيفية استخدام هذه الحصيلة بشكل افضل ؟

● من وجهة نظرى الافضل استخدام حصيلة الشركات التى تم بيعها فى سداد الديون الخارجية لأننا عندما نبيع شركة فإننا فى الحقيقة نبيع أصولا استثمارية لها قيمة ولذا فمن الغرض الا تستخدم حصيلة البيع فى إنشاء استثمارية لبدء ان توظف فى إنشاء لها قيمة وعائد فى المستقبل ونحن نؤكد ان افضل استخدام لآلوال التخصصة هو فى دفع الديون الخارجية لأن كلما قلت ديون الحكومة قلت العادة التى تدفعها على هذه الديون فى المستقبل وهذا يمثل فى حد ذاته نوعا من الاستثمار له عائد طويل المدى. فضلا عن انه يقوى من المركز الاقتصادى المصرى ويضع العديد من المؤسسات المالية للاستثمار فى مصر ويحقق نوعا من الاستقرار.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن القمحوى
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	١٥٢٣
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٣/١٦

وغيرها ولابد أن تتوفر لهذه المؤسسات والهيئات فيها الخبرة الكافية ومن الضروري أن يمر العاملون بها بامتحانات مشددة وأن يتم تدريبهم بصورة أفضل وإذا لم يتوافر هذا التنظيم فإن السوق يمكن أن ترتفع وتخفض بشكل يؤثر كثيرا على الاقتصاد المصري

● إذا اردنا أن نحصد مكانة سوق المال في مصر على خريطة اسواق المال العالمية فما هو موقعها من وجهة نظركم؟

● نحن في إدارة القطاع الخاص والمالية بالبنك الدولي لدينا متابعة شاملة ودقيقة لاهم الاسواق المالية النامية ومصر أصبحت من السنة الماضية واحدة من اهم الاسواق المالية التي نشايعها وننشر عنها تقارير يصفها مستمرة وهذا أمر مهم لأن كثيرا من المستثمرين في الخارج يعتمدون على هذه التقارير عند اتخاذ قرارات الاستثمار في هذه الاسواق.

الازمة الاسيوية

● ألقت أزمة بورصات دول جنوب شرق اسيا بكثير من اللقلق والخوف في سوق المال المصرية ، فهل يمكن أن تتكرر مثل هذه الأزمة في مصر؟

● لا يوجد الآن مثل هذا اللقلق أو الخوف لأن الوضع في مصر يختلف تماما عن دول جنوب شرق اسيا والمؤسسات المصرية ليست مدينة للخارج بحجم كبير مثلما حدث للشركات والمؤسسات الاسيوية كما انها لم تبدأ في الاقتراض من السوق الدولية. وتلك كانت نقطة الضعف في الشركات الاسيوية وربما في المستقبل عندما تقترب الشركات المصرية من السوق الدولية. قد تظهر هذه المشكلة وإذا أمكن أفضل طريقة لمنع تكرار ما حدث هو أن يكون الإشراف على المؤسسات المالية شديد جدا وكذلك على القطاع الخاص حتى لا تقتصر الشركات أكثر من إمكاناتها وتصل إلى درجة عدم السداد مع نول أزمة.

● يرى البعض أن حجم التشفقات المالية الأجنبية المباشرة لمصر ضئيل للغاية ولا يتناسب مع الحوافز والإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد، فما هي رؤيتكم لهذه القضية، وما هي أفضل السبل لجذب المزيد من هذه التوقعات؟

● حجم الأموال الأجنبية التي وصلت مصر في عام ١٩٩٧ إذا ما قورن بحجم التشفقات المالية العالمية للدول النامية فهو ضئيل لا شك لكن إذا ما قورن بما كان يدخل مصر من قبل فإنه يظهر تقدما كبيرا جدا، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام الماضي ١٢ مليار دولار وارى أن الفصل وسيلة لجذب المزيد من هذه الأموال في السياسات الاقتصادية الصحيحة التي تطبق مدى ربحية الشركات المطروحة وهي أمور يركز عليها المستثمر الأجنبي بشدة.

● هل هناك كينز دولى لمصر في مجال سوق المال؟

● الحكومة لم تطلب مما دعما ماديا أو فنيا للبورصة ولكن إذا طلبوا أى دعم فسنح مستعدين لتقديمه ولدينا خبرة في تنظيم سوق المال والقوانين التي تنفذ فيها فضلا عن تدريب الكوادر الفنية

الموضوع الرئيسى : اسم كاتب المقال : سامى معزى

الموضوع الفرعى : الاختصاصه

المصدر : رقم العدد : ٤٠٨٦٣

المصدر : تاريخ الصدور : ١٩٩٨/١٠/٢٣

من الناحية القانونية



أشرف الفقيه سواد بالداخل نو الحارح د كمال الحزوري د ماعصيه

أشرف الفقيه سواد بالداخل نو الحارح
 أعزبت المجلس على ارتجائه أراء ما أظنت به حكمته من أن هناك
 حصة تشريعات تولى عليه التقييم بمشاركة فعالة من جانب الجهاز
 المركزي للمحاسبات وهو قريب الخطى لا اتصال الحكومة
 لأمانة المجلس من الصواب الفاشية منطية فحيط صراحت عبر
 وأصحة على التوجه هو تطبيق النص فية بما أو أن هناك شروطا
 تعقده من استشارته أو ما ساقطه من مرجع جديد جودت في
 هناك شعوبا من يغيره على استشارته في السبق. حصة هناك الفتح
 التشريعي لكل أو جزء من أسهم الحكومة التي تشكها في التشريع التزم
 لشتر في مجموعة مشترى محضها ساقا
 • مع المجلس في ما أتت إليه عمليات التقييم سعر لكل من السعر
 الحقيقي في التعامل للأسهم المطلوبة من زيادة الأرباح على شرائها
 وتطبيق طفرات مالية في أرباحها الرأسمالية لتلبية الطلب. للتزويد
 عليها ما أدى دوره في انتشار ظاهرة المضاربات في البورصة ومن
 هنا نوصي للمجلس بصعوبة تسي عمليات البيع على أسس محددا
 التقييم يحصل له يجب تطبيق لكل حالة على حدة وعدم تعميم
 الشايب على كل الشركات بل يتعين أن تدرس كل حالة دراسة واقعية.
 ليس على المجلس الذي محاسب بل وعلى المسئول الإداري والقضائي
 والمجلس المسئول عن التقييم. في إطار قسم التقييم الإداري والقضائي
 فيرومات والاستثمار على نظام الجمع المصفقات. كما حددت في عدد
 في التقييمات. حتى لا تتحول التقييمات في شركات مغلقة لا
 يشترك المصور في الاستثمار بها. ذلك لمصلحة التقييمات التي
 تتناح في مستشترى ونسبي كل حصة ساقية في إدارة ما هي
 للتزويد. وهما يتنقل بمطابق بين الأسهم على المجلس بصعوبة
 الوصول إلى سعر عادل يرضى الطرفين. حتى لا تتراكم أضرار
 الأسهم فيما بعد ما يفقد ثقة في السوق مع وضع حد أدنى على
 أقصى لشراء الأسهم لتلافي التقلبات والاضرابات والتوزيع قاعدة
 الفكية. فرض المجلس ما تضمنته الشركات من فائض على حد
 حصلت عمليات التقييمية لعدد خاص من فائض الدخل الذي
 وصلت نسبة أعلاه ٢١٪ من نسبة الأرباح العامة. وهو ما يسهم في
 تعويض الفقد على الزيادة العامة لا أن يحدد من الأرباح لا يترك
 هذه الحصة لأجل عدد الزيادة بقدر يحد من الزيادة
 في استهلاك الحصة دون الاستشارة في الاستشارة
 بصعوبة وأشار المجلس إلى أن اسماء المالكين الاستشاريين
 المحصنة لأجل أهمية مما يليه من اهتمام بالبعد الأثر
 وتابع ما صدر في الحكومة لحد من تسييرها بتأثير
 غاير تشريف تقيم مستقل المعاملة في إطار التقييم
 الحد في برنامج التقييم التحصيلي وتطبيق نظام التقييم سعر
 وهناك للمجلس لتكرارها. وعدم السماح بالانتشار. في أن عمل لكل
 تعميم عمل لمع يفتقر إلى مدى الدخل على الأقل مصلها على مع
 الصفوق الإحصائية فروعها مباشرة لحد من القوة عدد وولند
 الحكومة الاستراع بتأثير هذه الأثرات على أن تكون في إطار خطة
 وأصحة ومكاملة. يتم معيها في خلال برنامج زمني محدد مع
 صورة إجراء بعض التعديلات التقييمية والقانونية. خاصة في قانون
 الفصل الثاني وقانون التقييمات الاستثمارية

الخصخصة هي ومن بدوغير الجيد الاقتصادي لعدم من حد
 التي على هيئة التقييمات الفكية الأولية في توسيع قاعدة الملكية
 الخاصة وأدبر للمجلس من خصصه بالاستراج أراء. الصواب
 والمصادر التي أكدت أهمية ضرورة الأثر بها في إطار برنامج
 الخصخصة والتي من أهمها
 • ضرورة المعامل على السهولة البورصة ومعالجة التقييم المصري
 من الصالح أن يتشكل من أشكال السيطرة رأس المال الأجنبي
 • إجراء التقييم سليم الشركات وعرضا البيع في الوقت المناسب
 • المعاملة على حقوق المعلن بالشركات التي يتم خصصتها وعص
 الاستثناء معهم
 • لأمانة وضع خطوط إنتاج جديدة وإصلاح التكنولوجيا المتطورة
 لزراعة الإنتاج والتصدير وقطع مجالات عمل جديدة أمام الشباب
 وأدبر المجلس ما أقتضت عليه الحكومة في دارة توليها التقييمية
 من إنشاء لجنة تدرية تتابع الممارسات التقييمية استراع الخصخصة
 ويعتبر أن التقييم من مرحلة في الأولى على نفس البرنامج لا يتز
 من مجلس الإدارة. كما يجب للمجلس ما أظنت به الحكومة من
 أمانة قاعدة مضاربات مالية لكل شركة لمعرفة المركز المالي لها لمدة
 عشر سنوات. والتي وفقا لها قسمت الشركات في ثلاث مجموعات
 حتى يمكن تسهيل إجراء عملية شراء للمصالحات المالية لكل منها
 وتبين المجلس في خلال رسده لمصالحات مالية منذ ١٩٩١ وحتى
 الآن في برنامج الخصخصة وذلك من واقع منشور من تقارير اللجنة
 الزرارية للمصالحات أن الحكومة قد سارت في عملية متوازية تتنقل
 أولها بتطبيق طفرات برنامج توسيع قاعدة الفكية الخاصة. كما
 ينصب تقييها على دفع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في كافة
 أوجه النشاط الاقتصادي. وإلى إطار التقييم الأول أقر المجلس طرح
 ١١ شركة كإطار فاعلي. وأقر قسم ١٦ شركة كإجراء خاصة بحيث
 تراعى جميع شروط ما بين ١٩٩١ و٢٠٠٠ في أعمالهم الشركات
 كما رسمها تشريفه خطة توسيع قاعدة الفكية خلال العام
 القادم في توسيع الفكية من ٩٩ شركة راد أنشطة منحد صناعية
 وصعيدا وإلى المجلس تطبيق قواعد مهمة لتوسيع قاعدة الفكية
 الخاصة وصعوبة لا يتأتى ذلك بطرق أساليب أهمها
 • ضرورة التزام بتطبيق خطة وملاءمة نكس من عمل للتزويدات
 الفعول ملكيتها في إطار قطاع الخاص في إطار تأسس. يدخل مكتب
 الكفاءة الاقتصادية بتقييم التقييمية والتكثري
 • أهمية وضع علاقة واضحة بين الشركات الفعول ملكيتها القطاع
 الخاص وبين الحكومة تحسب حالة مساهمة في القانون وتزويد في
 لتعداد التقييم الحكومي في مجالات مثل التقييم والتقييم ومعدات
 التقييم
 • وضع القوانين الخاصة بصعوبة عمل الشركات التي تم ملكيتها
 القطاع الخاص بما لا يهبط للمصلحة العامة
 • كما يتنقل بالملكية التي والخاص مع تعزيز مشاركة القطاع
 الخاص في كافة هذه الحالات خاصة لشدة الرافق والمعدات حيث
 في ملكيتها الحكومة بالفعل في طريق تشجيع ودعم مشاركة القطاع
 الخاص من كافة الحالات خاصة لشدة الرافق والمعدات حيث
 بعد القطاع الخاص في المشاركة في مشاريع البنية التحتية والقطاع
 العلوي وأدبر للمجلس في كامل تعميده لكل ما يتنقل على أن
 اعتبارات في برنامج الخصخصة لا أنه لدى بعض للاختلاف على
 عمل التقييم
 • كل للمجلس ما سبق أن طرحه في العام للمجلس من صعوبات
 حالات الخصخصة بآفاق أوسع خلال هذه الفترة التي أصبحت
 فيها الاقتصادية الحكومة أكثر وضوحا وتعديدا وأهمية
 وهذا الفكرة خاصة لا محتم خصصتها من تقنيات تدرية في

من الناحية القانونية

الخصخصة

في مصر : من الناحية القانونية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	رؤية قانونية للخصخصة على الطريقة المصرية	أحمد محمد حمزة	الاهرام	٣٩٩٨٥	١٩٩٦/٥/٢٨	٩٠
٢	الحكمة الدستورية العليا : الخصخصة لأغلاف الدستور	أحمد حسين	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	١٤٦٩	١٩٩٧/٣/٣	٩٢

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد محمد حمز
الموضوع الفرعى :	في مصر : من الناحية القانونية	رقم العدد :	٣٩٩٨٥
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٢٨

رؤية قانونية للخصخصة على الطريقة المصرية

الدستور المصرى يسمح بتحويل الملكية العامة إلى الخاصة

أفراد تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يمنع مواد الدستور الخاصة بالشراء، كما يحفل غايته في توسيع قاعدة الملكية خاصة على القطاع الخاص، ولم ينظم الوسائل المالية المخصصة سواء بالبيع التفاوضي أو البيع العلني، أو التخصيص التفاوضي، ولم يحدد القيمة التي يجوز للتخصيص الأرباح منكم.

وكيفية هذا التحويل وطريقة عرض أسهم الشركات في بورصات الأوراق المالية العامة والخاصة إلى

الجمهور، ما تضمنه برنامج تشريع ١٩٧٧ الصادر من مكتب وزير قطاع الأعمال العام، بعد أن أقرت الجمعية العامة في المجلس الأعلى للخصخصة والخصخصة في الشركات، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

التي لا يمكن التحويل إلا لأغراض الصالح العام وبمقتضى ومقتضى تحويل الخصخصة المصرية إلى الشركات العامة، وليس مع تحويل رأس المال بين جميع الأشخاص

في مصر، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

التي لا يمكن التحويل إلا لأغراض الصالح العام وبمقتضى ومقتضى تحويل الخصخصة المصرية إلى الشركات العامة، وليس مع تحويل رأس المال بين جميع الأشخاص

في مصر، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

التي لا يمكن التحويل إلا لأغراض الصالح العام وبمقتضى ومقتضى تحويل الخصخصة المصرية إلى الشركات العامة، وليس مع تحويل رأس المال بين جميع الأشخاص

في مصر، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

تحويل الملكية العامة إلى شركات خاصة، ولم يحدد في قانون الشركات، شروط أن يكون

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد محمد محرز
الموضوع الفرعى :	في مصر : من الناحية القانونية	رقم العدد :	٣٩٩٨٥
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٢٨

ولمّا اكتملت استكمال شهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك المصرية، لمعهم الشركات للمروسة، لتوسيع قاعدة المشاركة، وقد اتبع القترح الفرنسي هذا الأسلوب، ومن المكن تطبيقه في مصر.

١ - وضع صوابط لمصارير تمويل

٢ - لسم المال، حتى تكون مشاركتهم حليفة في رأس المال، وأساساً نظراً لتمسكهم الآخر في مصر، ولا يفس فيها مكن الإنسان، فهي لا تكون نسبة الفريق حتى بالصفة لفتات العمل في المرحلات العليا.

٣ - ومعه حليفة لا يتركها مكن

لذا نترح أن يكون تمويل لسم المال من مصادر ثلاثة -

أ - فلتشر لشركات التأمين الاجتماعي، باستثمارها أصولاً موزعة، مملوكة ملكية حاصلة لأهلها وهم العمال وقد أرموا مشروع فلتن سبق أن اقترعناه ذلك.

ب - تمويل لعمال الراعي في شواء، الأسهم، ساهلت إحصائية لشخص حصيلتها لشواء، الأسهم، حتى تكون ساهلتهم مساهمة حليفة.

ج - حصيل لعمال من مساهم من الأوراق على التمويل المتكامل، ذكره مساهمة تنظيم لبراء، ومروسة الأوراق المالية، لتنظيم هذه الفدايات، فلتن يكم على نجاح سياسة المصممة، ورة القسيمة الحليفة، وساه الاستثمار، وحالة سوق الأوراق المالية، لأن عملية المصممة في جانب كبير من صورها، يرم، أيا كانت طريقته، سواء كالي سوا شاملاً استثمار أو أكثر، أو تمويل للشروعات وتمويلها إلى لسم، يتم الاكتتاب فيها وتداولها ساهها تنظيم شواء، الأخلف، لتأصيل والأسهم ولا صبار الاستثمار البشري لتصلها تلتها.

ولميرا لأن المصممة، كالتشبه، كلاًها صدر عن مفهوم سياسي مكن يلمش للمستثمرين، على استثمار الأموال، ولا تعود سياسة التنظيم من جديد.

إن الإنسان مع الشروة المادية، كرمه الله، وصل الأمانة فلا إصلاح إلا به، وصل الحق في قوله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

د. أحمد محمد محرز

أستاذ القانون التجارى

بجامعة القاهرة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد حسين
الموضوع الفرعى :	ل مصر : من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٤٦٩
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٣/٣

المحكمة الدستورية العليا:

الخصخصة لا تخالف أحكام الدستور

أحمد حسين

باسم الشعب
المحكمة الدستورية العليا
بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت اول
فبراير سنة ١٩٩٧ الموافق ٢٣ رمضان سنة ١٤١٧
هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور عوض محمد
عوض لمر رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : نجاه عبد الحميد خلاف وطارق
عبد الرحيم نعيم وعبد الرحمن نصير وسامى
فرج يوسف والدكتور عبد المجيد فياض ومحمد
على سيف الدين وحضور السيد المستشار
الدكتور/ حنفى على جبالى رئيس هيئة
المشورين وحضور السيد/حمدي أنور
صابرين الشير
اصدرت الحكم الاتي
في القضية المpendة بجداول المحكمة الدستورية
الطيارى رقم ٧ لسنة ١٩ قضائية دستورية

من
السيد/ حمدي جودة بنر

١ - السيد/ رئيس الجمهورية
٢ - السيد/ رئيس مجلس الوزراء
الاجراءات

بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٩٤، اودع للدعى صحيفة
هذه الدعوى رقم كتاب المحكمة طلبا الحكم :
اصليا بعدم دستورية قانون شركات قطاع
الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة
١٩٩١، لخالفة الاوضاع والاجراءات التى رسها
الدستور فى المادتين ١٩٤ و١٩٥ منه واحتياطيا
بعدم دستورية هذا القانون لان القاية التى
سنهها متفكية لحكم المادة ٣٠ من الدستور .
ومن باب الاحتياط الحكم بطلب الحكم بعدم
دستورية كل من المادة ٥ من مواد اصدار هذا
القانون وكذلك المواد ٢٠٣ و١٩٥ و٥٥ من ذات
القانون

المحكمة الدستورية العليا
فى حكم تاريخى لها الجدل
الدائر حول عملية

الخصخصة، بعد ان تعالت الاصوات منددة
بضياع حقوق العمال وتوليد العديد منهم،
وان قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لعام
٩١ يتخالف وسيطرة الشعب على القطاع العام
وبوره الرائد فى مجال التنمية. قامت المحكمة
فى حيليات حكمها الصادر برئاسة المستشار
الدكتور عوض المر ان الخصخصة لا تخالف
احكام الدستور، كما لا يجوز ان يفسر
الدستور باعتباره متضمنا حلا نهائيا ودائما
لاوضاع الخصخصة جاوز الزمن حقائقها فلا
يكون تثبيتها والاصرار على استمرارها ثم
فرضها بآلية عمياء الا حرجا فى البحر، بل
يشحن لهم الدستور على ضوء قيم اعلى
شايتها تحرير الوطن والمواطن سياسيا
والاقتصاديا، كما ان هدف التنمية الاقتصادية
والاجتماعية التى يطلمها الدستور هو تغيير
اشكال مقبولة فى الحياة من خلال التعليم
والبلدية وتكافؤ الفرص، وان الاستثمار العام
والخاص بمختلف صورته ليس الا اموالا
تندلق ويعتبر تجميعها لازما لضمان قاعدة
لنتاجية اعرض واعمق لا يكون التفرير لهما
الا لازما ونكولا عن قيم يدعو اليها التطور
ويطلبها. واضافت المحكمة ان للاستثمار
العام والخاص بوره فى التنمية، وليس لازما
ان يتخذ هذا الاستثمار شكل وحدة اقتصادية
تشكلها الدولة او توسعها

وليس على الدولة ان تلبها لذا كان تعثرها
بلدا او كانت الاموال لا تفل عاكدا مجزيا او كان
ممكنا اعادة تشكيلها لاستخدامها على نحو
الفضل ولا مخالفة فى ذلك للدستور .
ولكت المحكمة فى حيليات حكمها ايضا بان
ملائص عليه المادة (٢٠) من قانون شركات قطاع
الاعمال العام من جواز تداول اسهم الشركات
القائمة لشركات قابضة . ولو ا ل هذا التداول
الى بيعها للقطاع الخاص . لا يمثل رده عن
الدور الرائد للاستثمار العام، بل هو صون
لأوارد الدولة لايجوز تثبيتها .
ويشعر بالاهرام الاقتصادي، نص حكم
الدستورية بالكامل ليكون وثيقة تحسم الجدل
الدائر حول مايدور عن بيع شركات القطاع العام
الى القطاع الخاص من ضياع حقوق العاملين
فيه

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد حسين
الموضوع الفرعي :	في مصر : من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٤٦٩
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٣/٣

ومرود وسببا: بأن تنظيم لشرع لشرركات
القانونية والتجارية يقتدر تبديلا عن تنظيم
هذه الشركات العام وشركاتها، وكان منطقيا
يقال: بعد أن نص قانون شركات قطاع
الأعمال العام على نقل عمل هذه الهيئات
وشركاتها إلى الشركات القائمة والشركات
القائمة لها بذات أوضاعهم الوظيفية
وأجورهم وبياناتهم ومزاياهم التقاعدية والعينية
وتعويضاتهم - أن تصير لوائح جديدة تنظم
شؤونهم الوظيفية بالشركات المتولين إليها،
والا يصير نظام العاملين بالقطاع العام على
شأنهم اعتبارا من تاريخ العمل بهذا اللائحة
التي لا دليل من الأوراق على أنها سلبتهم
حقوقا كطفاة المستور. ولا منعتهم حقوقا
تصل بصون الملكية العامة التي ككل المستور
دعها بنص المادة ٣٠.

ومرود سببا: بأن الخطأ في تأويل أو
تطبيق المصوص للقانونية لوجهها في
حماة الخلفاء الدستورية إذا كانت صحيحة
في ذاتها.

وحيث إن استعراض نص المادة ٣٣ من
القانون المتضمن عليه يدل على أنها التوافق
حق العمال - للمصوص عليه في المادة ٦٦ من
المستور. في الحصول على جزء من الأرباح
التي حقها المشروع، وإن كان المشرع قد أقيم
لصرفها حدودا منطقية لتضمينها، من بينها
نقل الأرباح التي يقرر توزيعها على العاملين
عن ١٠٪ من مجموعها، والأجور مايلذي
إلهم تكاد منها مجموع أجورهم السنوية
عن ١٠٪ من مجموعها، والأجور مايلذي
الاجور. تألي العمال مباشرة. بل عن طريق
تصديق ختماتهم التي يفيون منها بوجه عام.
وتصرح لوائح ٢٨ و ٣٦ و ٤٣ من اللائحة
التفصيلية لهذا القانون فاصبر لمرور رئيس
مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ لسنة ١٩٩١، بأن
الأرباح القابلة للتوزيع على الأرباح الصافية
مستخرجة منها خسران راس المال عن سنين
سابقة. وأن الإصول الذاتية التي يبيها
المشروع أو يعرض عنها لايعتبر عناصر من
الأرباح التي يجوز توزيعها. بل إن الأرباح
الصافية لايجوز صرفها فلما كان ذلك ضروريا
على المركز المالي للوحدة الاقتصادية أو
لاستمرار نشاطها.

ومرود لاعتد بأن الحقوق التي تمنحها
المستور للعمال شأنها شأن غيرها من
الحقوق التي كفلها اسواقهم لايجوز لسفير
عن مسؤولية التضالها، ولا مقابلاتها بغير
واجبتها، ومنعها بالقضوية أن تكون الزايدا
على رطبها المستور بالمصل محددة نطقا
على ضوء قيمته فلا لتسايط على من
يطبقونها بغير جهد منهم وفائرها ويعملها،
ولا كان غيرها فاصحا وإقرارها باللائحة
القومية بعيدا.

بل إن تبديلا للمستور ذاتها تقرر بأن
التطوير للنظم الأوضاع الحالية في الوطن
ينبغي أن يكون نهجا متواصلا وعما دوليا،
مرابطا بإطلاق الجماعات لطقاها ومكانتها،
فلانكون إنشائها حضاريا وإنشائها إلا من
طريق العمل وصدق وهو مائلن عليه للمادة
٢٥ من المستور التي تكفل لكل مواطن نصيبا
في الناتج القومي بحسب القانون بمراسلة
عنه ولكيته غير للنتيجة.

ولئن حدد المستور بنص المادة ٣٣ الأراضي
التي ينبغي أن تتوخاها خطة التنمية، ومن
بينها زيادة فرص العمل، وتقرير حسين
لأجور الأقل فيه عن انحصار لا تروى على
أعلاما، ضمانا لتوازن الدخول وتقريرها
لعم بيها، إلا أن هذه المادة ذاتها تقدم ريبا
ويفيد بأن الأجر والإنتاج، فلا يكون الأجر
ويتصل به من الزايدا، إلا من ناتج العمل
ويقرر. وترد للمادة ٢٦ من المستور هذا
النص من خلال ضمانها للعمال نصيبا في
إدارة مشروعاتهم وفي أرباحها. بقتن
بالترتيب بنص المادة الإنتاج والمحافظة على
أدواته، وتنفيد لخطة الاقتصادية لخل
وحديثهم وغيا القانون. وهو مايعني أن
الحقوق أصليها وأدواتها وشركاتها، فلا
يكون طلبا آزما إلا باستيفائها.

ومرود ريبا: بأن المستور حرص
بالمصوص التي تضمنها على أن تكون
التنمية طريقا وهذا، وأن تكون مائلتها
اعون على إنشائها، وأن يكون التكامل بين
مراتبها وعميا عمليا. بل إن تبديلا للمستور
لؤكد أن قيمة الفرد - التي تربط بها مكانة
الوطن وقوته - مرربا إلى العمل وإن النضال
من أجل الحرية يستغنى أن يكون غير
للأطمين في تكييفها فعلا. وإذا كان من القول
بأن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية
متكاملتان، فإن العمل - وكلما كان مبررا من
الاستغلال - كان طريقا لتحرير الوطن
وللوعن. ولايجوز بالقياس أن يلقين مزايا
لايتبها علا بها.

ومرود خامسا: بأن المستور وثقة تنمية
لاتمد عن التطور الفاعل الرحبة فلا يكون
تسجيها إلا تناعا مع روح العصر. ومايكون
كافا للتقدم في مرحلة بناتها، يكون سريا
جالاتبع بما يقتضى انحصارا تضمنها
المستور.

مع عدم الإخلال بما ورد في شأنه نص
خاص في هذا القانون للرافق، لا يصير نظام
العاملين بالقطاع العام العامل بالقانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالمستور
الخاصة لأحكام القانون للرافق، وذلك
اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة المشار
إليها.

مادة ٣٣ من القانون للرافق ونصها:
يكون للعاملين بالشركة ونصيب إلى الأرباح
التي يقرر توزيعها تحسب الجمعية بناء على
التقرير مجلس الإدارة بما لا يقل عن ١٠٪ من
هذه الأرباح.

ولا يجوز أن يزيد ما تصرف للعاملين نقدا
من هذه الأرباح على مجموع أجورهم السنوية
الأساسية، وتبين اللائحة التنفيذية كيفية
توزيع مايزيد على مجموع الأجور السنوية
من الأرباح على الخدمات التي تعود بالنفع
على العاملين بالشركة.

مادة ٤٣ من القانون للرافق ونصها:
يراعى في وضع اللوائح التنفيذية لشؤون
العاملين مايلي : أ- إذا لم يكن لكل شركة
هيكل تنظيمي وجعل وثائقها مع
طبيعة أنشطة الشركة وأهدافها، فائذا: فلتزام
نظام الأجور بالحد الأدنى للقر قانونا. ثانيا:
ربط الأجر ونظام الحوافز والبدلات والمكافآت
وسائل التعويضات والمزايا المالية للعاملين في
شوء ما تحمله الشركة من إنتاج أو رقم أعمال
وما تحمله من أرباح.

وحيث إن المصطفى ينص على لوائح المسجلة.
والتي تحدد نطاق القطع بها - إلحائها بنص
المادة ٥٩ من المستور التي تقضي بصون
الائتمار الاقتصادية ونعمها وجماعيتها -
ويخرج تحسبها الضمانة ضد الفصل والقال
وإجراءات العاملين مع لتقدير بعد لقص
للأجور.

وحيث إن هذا النص سرود أولا بأن
المستور. وإن كمال بنص المادة ٥٩ ما أسماء
مياكسب الاشتراكية، واعتبر دعها
والحفاظ عليها واجبا وفائدا، إلا أنه خلا من
كل تحديد لها بكون صرفها بمضمونها
نطقها، بل جعل تصاديا، ولم يجل عمل
إلى أن يكون لبيها مكنة، ولا يتصور
الاشارة أن يكون المستور كفايا لتغير
ذلك الحقوق والمزايا التي نص عليها في
شأنهم.

ومرود ثانيا: بأن المزايا التي يتشتملها
المشرع للعمال لايجوز اعتبارها جزءا من
مكسبهم إذا خلا المستور منها، بل يكون أمر
بإلحائها أو زوالها بيد لشرع في حدود سلطته
التفسيرية، وفيما شروط موضوعية.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد حسين
الموضوع الفرعى :	في مصر : من الناحية القانونية	رقم المجلد :	١٤٦٩
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الم : نور :	١٩٩٧/٣/٣

ومرهود لغنيا: بأن النص المطعون فيه لا يفرق غير الأئمن التي لا يجوز التحلل منها في اللوائح المنظمة لشؤون العاملين في الشركة ومن بينها أن يكون لكل منها هيكلها التنظيمي وجول بوظائفها بما يتفق وطبيعة نشاطها وأعمالها، وأن يكون تقديرها بالحد الأدنى المقرر قانوناً للأجور لازماً، مع ربط هذه الأجور وغيرها من الزايف المالية التي يحصل العامل عليها. وسواء أقرغها المشرع في صورة حافز أو بدل أو مكافأة أو تعويض. بقتلحها أو رقم أعمالها أو بالأرباح التي حققتها.

وتقرير النص المطعون فيه للأصص التي تصدر هذه اللوائح على ضوئها، لا يعني استثناء تكتلها بقواعد أخرى تقوم إلى جانبها.

مضى كان مانتكم، وكانت النصوص المطعون عليها لا تناقض حكماً آخر في الدستور. فهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة التكاليف والأزمت للنصي المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل تعاقب المحاماة.

رئيس المحكمة
المستشار عوض المر

ولا مخالفة في ذلك لنص المادة ٢٦ من الدستور التي تكفل للعامل نصيباً في الأرباح والاطلاق في الوقت ذاته صراحةً من القيود، ولو كان تحقيقها صورياً، أو كان الاستمرار في توزيعها استنزافاً لقدرة المشرع على أداء دوره في مجال التنمية الاقتصادية، أو حالاً دون تكوين أموال احتياطية يجتنبها لأغراض محددة ويستنزفها من الأرباح الصافية، بل يمتنع بوسا أن يفسر نص المادة ٢٦ من الدستور في إطار الأعراف التي توخاها، والتي لا تفرص لضمانها إلا بتناقص حق للعامل في الحصول على جزء من عائد عملهم، حق المشرع في أن يتدخل حياً وفاعلاً.

وحيث إن المدعى بنعى على نص المادة ٢٣ من قانون المطعون فيه، إغفالها للتقيد بمدد النص للأجور بالمخالفة لنص المادة ٢٣ من الدستور التي نص على أن يتنظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي، وزيادة في فرص العمل وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى لها يكفل تقريب الفوارق بين الدخول.

وحيث إن هذا النص مرهون، أولاً، بأن مصلحة المدعى فيه، محض مصلحة نظرية غايتها أعمال النصوص التي تضمنها الدستور إعمالاً مجرداً تعبيراً في الفراغ عن ضرورة التقيد بها. وما إلى ذلك قصد المشرع بالمصومة الدستورية التي اتجاها للمدعين ضماناً مصالحهم للشخصية المتأثرة، فلا تعارضها أو تعمل بعيداً عنها. ولا يتصور بالتالي أن تكون هذه المصومة نافذة عنهم التي معرضون من خلالها ألواناً من الصراع، طبقاً كان أم منهياً. لاشان لها يتزاعهم الموضوعي، ولا أن يكون هدفها استكثار الحوار حول أراء يؤمنون بها أو حقائق يطرحونها لإثباتها أو نقيضها. وإنما شرطها اتصال المسائل الدستورية بموضوعها بالحقائق المدعى بها في التفازام الموضوعي. ومما قرره المدعى من أن النص المطعون فيه لا يضمن حداً أقصى للأجور. وبغرض صحته. مؤداه ألا يتقيد للزايف التي يطبقها في دعواه الموضوعية بهذا الحد، وهو ما يحدق مصلحته فيها.

